العولمة

دراسة في المفهوم والظاهرة

جميع الحقوق محفوظة ©

مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق

كلية الحقوق والعلوم السياسية ـــ جامعة باتنة 1 ـــ الجزائر

E- mail: lsh@univ-batna.dz

الناشر: مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق

المؤلفان: إسماعيل كرازدي و هيندة قاسمي

الطبعة الأولى

الإيداع القانوني: أكتوبر 2021

ر.د.م.ك: 978-9931-740-69-8

القياس: متوسط

الأبعاد: 24x16

عدد الصفحات: 143

منشورات مخبر الأمن الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مركز عبد العالي بن بعطوش، البناية A، الطابق الأول، جامعة باتنة1، الجزائر

05000

سلسلة: رهانات وآفاق علمية

الكتاب رقم (20)

الإشراف العام:

أ.د حسين قادري

مسؤول نشر الكتب:

د. مسعود شوية

المراجعة العلمية:

لجنة القراءة للمخبر

كل ما ورد في هذا الكتاب يقع على مسؤولية المؤلف من حيث احترام أخلاقيات البحث العلمي، كما لا يعبر محتواه بالضرورة عن آراء وتوجهات مخبر الأمن الإنساني

العولمة

دراسة في المفهوم والظاهرة

تحرير:

إسماعيل كرازدي و هيندة قاسمي

إهـــداء

إلى أبنائنا: أحمد أمين، وسيم، لجين

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
مقدمة	**11**
المحور الأول: المقومات الأنطولوجية والمعرفية والسلوكية للعولمة	
أولا : العولمات بدلا من عولمة واحدة	**15**
1- تعدد المواضيع والمجالات والأبعاد	**16**
2- البعد المعياري والظاهراتي للعولمة	**19**
2-1- المغالطات المفاهيمية و إلتباس مفهوم العولمة	**20**
2-2- فينومينولوجيا العولمة	**24**
2-3- العولمة والتهجين	**31**
3- تاريخ العولمة	**35**
ثانيا : زوايا مقاربة العولمة	**39**
1- العولمة كمفهوم للتنظير	**40**
2- العولمة كمتغير	**41**
3- العولمة كعملية	**42**
4- العولمة كظاهرة	**43**
5- العولمة كأيديولوجية	**44**
ثالثا: تفسير العولمة	**45**
1-النظريات المفسرة للعولمة	**45**
1-1-نظريات السياسة العالمية	**46**
2-1 -المدارس الفكرية التي ناقشت تفي وجود العولمة	**50**
2-العولمة من منظور تحليل المفهوم	**56**
1-2 -العولمة كعملية إنتقال (العولمة عملية حركة من الداخل إلى الخارج)	**57**
2-2 -العولمة كعملية تحول (العولمة عملية حركة من الخارج إلى الداخل)	**58**
3-2 -العولمة كعملية تجاوز	**59**
3-العولمة بين الحداثة وما بعد الحداثة	**60**
3-1-العولمة والحداثة	**60**

3-2-العولمة ومابعد الحداثة 64

المحور الثاني: العولمة والدولة القومية

أولا: أزمة السيادة الوطنية في عصر العولمة 73

1-تعدد الفواعل والقواعد في السياسة العالمية 74

1-1-مستقبل الدولة القومية 74

1-2-دور الفواعل الغير دولتية وأثرها 77

1-3-تغير الهوية لا تغير الهياكل 81

2-العولمة وتأثيرها في السيادة الوطنية 84

2-1-تآكل السيادة وأفولها 85

2-2-إستمرار السيادة وتوسعها 88

3-إتساع المجال السياسي العالمي 93

3-1-من السياسة القومية إلى السياسة العالمية 93

3-2-مجتمع المخاطرة العالمي وخيارات للدولة القومية 96

ثانيا: العولمة وتأثيرها في الديمقراطية 99

1-مساءلة الديمقراطية 100

2-إختراق الديمقراطية 106

2-1-تناقضات الديمقراطية والسوق 106

2-2-الديمقراطية والتكنولوجيا 111

3-العولمة بين تجديد الديمقراطية وتجاوزها 118

3-1-الديمقراطية والحاجة لصياغة نظرية جديدة 118

3-2-عدم القدرة على الحكم وما بعد الديمقراطية 124

الخاتمة 133

قائمة المصادر والمراجع 137

مقـدمـــة

مقدمة:

العولمة ظاهرة سوسيولوجية ودراستها تستقي مدلولاتها من تتبع تطور النظرية السوسيولوجية وتقصي الأبعاد الأنطولوجية والإبستمولوجية لها بصورة عامة، استجابة لتموقعها في الفكر والممارسة بصورة زعزعت الكثير من المفاهيم والأفكار، فهي عملية هجينة لم تعد تستهدف السياسة والاقتصاد فقط بل تمتد الى كل نواحي الحياة كعملية تراكمية.

العديد من علماء السياسة وعلم الاجتماع والإعلام يتفقون على وصف العولمة بأنها مسار وديناميكية كوكبية، تاريخية تحديثية، وليست محض مفهوم مجرد، فهي عملية مستمرة، يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في المجالات المختلفة، كما يتفقون على إعتبار مفهوم العولمة أداة تحليلية لوصف عملية التغيير الاجتماعي في مجالات مختلفة، ذلك أن العولمة لا يمكن أن تتحقق دون حصول حد أدنى من التقاطع بين مختلف الأوضاع الاجتماعية– السياسية في العالم.

لقد فرضت العولمة ضغوطا كثيرة في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية والاتصالية، وأثرت على الدول والحكومات وكشفت لها عن تحديات كبيرة تتعلق بعملية الحكم والسيادة والقيم والامن وحتى العادات والتقاليد، كما حاصرتها للتحول في التفكير والتسيير وتجاوز كل ماهو تقليدي إلى الأخذ بالمعلوماتية وتطوير المؤسسات وتبادل وجهات النظر مع القوى المؤثرة.

يندرج هذا المجهود ضمن محاولة لدراسة العولمة كمفهوم زعزع إستقرار المنظومة الكاملة للمفاهيم السياسية والإجتماعية التي تشكل في جملتها القالب الرئيسي للحداثة السياسية، جاعلا معانيها موضع خلاف وتسببه في تذويب التمايزات التي قامت عليها إستخداماتها المتماسكة حتى الآن، هذا المفهوم أصبح أداة تحول وإنتقال للمفاهيم ولم يعد مجالا للجدل أو الإستخدام الإيديولوجي وأصبح له فعله في عالم مفاهيم العلوم الإجتماعية الحديثة، كما ينسحب الاهتمام إلى دراسة العولمة كظاهرة مؤثرة لها تداعياتها وتأثيراتها ليس فقط على مستوى المفاهيم وإنما على مستوى الدولة القومية وعلى جميع المستويات، بما فرضته من إعادة للنظر في العديد من المفاهيم المرتبطة بها كالديمقراطية ومفهوم السيادة الوطنية ومفهوم قوة الدولة ومفهوم الأمن سواءا أصبحت نهايتها مطروحة أو خاضعة للمراجعة أو تم إستبادلها بمفاهيم أخرى.

المحور الأول

المقومات الأنطولوجية
والمعرفية والسلوكية للعولمة

العولمة ظاهرة إجتماعية حية، وهي بذلك ظاهرة تاريخية تنمو وتتكامل وتتحول وفي خضم ذلك تحصل عملية التمايز والتعدد والإنفصال والتناقض داخل الظاهرة نفسها وبالرغم من أنه لا يوجد هناك إتفاق حول ماهية العولمة فإن جميع الدراسات المتعلقة بموضوعها تؤكد على أنها موجودة فعليا بإعتبارها عملية تغيير واسعة النطاق وأن لها مفاهيم مختلفة تفسر كل منها كإنعكاس لتطور المساجلات والمناقشات الشئ الذي يعطيها معنى وجوهرا وإنعكاسا للظواهر التي تدعي هذه المساجلات أنها تتصدى لتفسيرها.

من هذا المنطلق فإن الإشكالات الإبستمولوجية التي أثارتها العولمة ولا تزال تثيرها ربما تعد الأبرز - بالنسبة لنا- مقارنة لما أثارته من صخب من الناحية التفاعلية وتمركزها التاريخي ، وبالتالي لا تكفي دراستها بإعتبارها ظاهرة بارزة ومؤثرة ولها جوانب مختلفة ولكن يقتضي الأمر التعمق في دراستها وكشف حقائقها من خلال تقصي مقوماتها الأنطولوجية والمعرفية والسلوكية، أو بالأحرى دراسة المشكلات الابستمولوجية الأساسية التي تطرحها من خلال تفسير العلاقة القائمة بين النظريات العلمية والواقع المحسوس، والكشف عن حقيقة العولمة وأهدافها بعيدا عن الدراسات الأرسطية والنظرة العلمية المادية.

أولا: العولمات بدلا من عولمة واحدة

مبدئيا وبتمحيص دقيق لمفردات وإفرازات المشهد العالمي في سياق الحركية والتفاعل المستمر للعناصر والفواعل المختلفة داخليا وخارجيا فإنه يتعين القول بأن هناك عولمات عدة وليس عولمة واحدة، ذلك أن تعدد سيرورات وأبعاد العولمة أدى إلى خلق عدد من العولمات مما ترتب عنه أيضا عدة موضوعات تشكل في حد ذاتها تصورات ومقاربات مختلفة.

وكما تعددت العولمات تتعدد مستويات الإقتراب من العولمة سواء بإعتبارها متغير أو مفهوم أو عملية أو ظاهرة أو إديولوجية إرتباطا بكونها تمثل ظواهراتية عالمية ومفهوماتية رمزية تندمج فيها كل صور التغير والتحول التي تحدث على مستوى المعمورة ككل.

ما يقدمه مفهوم العولمة على مستوى الدارسات السوسيولوجية لا يقل أهمية عن المنظومة المعرفية التي تدرجت وتشكلت على مر فترات طويلة من الجهد

الإنساني، والأكثر من ذلك أن هذا المفهوم أعاد النظر في كثير من المفاهيم من قبيل تلك المرتبطة بالدولة القومية وفتح المجال واسعا للترابط بين المحلي والعالمي.

01-تعدد المواضيع والمجالات والأبعاد

في ضوء تعدد المجالات والسياقات التي تؤثر فيها العولمة السياسية والإقتصادية والثقافية والعسكرية، فإنه لكل مجال من هذه المجالات عولمته الخاصة التي قد تتميز بسمات فارقة عن العولمات الأخرى وبالتالي لا يمكن فهمها بشكل أحادي مما يقتضي الحديث عن عولمات بالجمع بدلا من العولمة بالمفرد.

فالعولمات المقصودة هنا هي الجوانب التي تنسب للعولمة في العادة، مع التركيز على أن عمق التغير الذي شهده ويشهده عالم اليوم يتمثل في حدوث عولمات في كل مجالات الحياة الإنسانية والتداخل العضوي الذي يربط بين مجالات التغيير هو المميز الأول للعولمات ويصبح بذلك أي فصل بينها بعيد عن التحليل السوسيولوجي الموضوعي والمتمكن.

من جهة أخرى تشير العولمة إلى مجموعة من السيرورات المؤدية إلى مجتمع عالمي واحد مجتمع كوكبي وهذه السيرورات تشكل عولمات كثيرة، وهكذا فإن هناك في العلوم الإجتماعية عددا من التصورات النظرية للعولمة يوازي عدد المدارس والإجتهادات، ففي الإقتصاد تشير العولمة إلى التدويل الإقتصادي وإنتشار علاقات السوق الرأسمالية والإقتصاد الكوكبي، أما في العلاقات الدولية فيكون التركيز على الكثافة المتزايدة للعلاقات في ما بين الدول وتطور السياسة الكوكبية، في السوسيولوجيا يكون الإهتمام منصبا على الكثافات الإجتماعية العالمية المتزايدة وصولا إلى بروز مجتمع عالمي، أما في الدراسات الثقافية فنجد أن التركيز متجه نحو الإتصالات الكوكبية والتنميط الثقافي الشامل للعالم فضلا عن التركيز على ثقافة ما بعد الإستعمار، وفي التاريخ ينصب الإهتمام على إجتراح أساس نظري لنوع من التاريخ الكوكبي.[1]

مفهوم العولمات يتمظهر من خلال الزمان والمكان وكذا من حيث الماهية والموضوع وبالتالي لا يمكن فهم العولمة بشكل أحادي، سواء أكان ذلك من زاوية إقتصادية أم سياسية، إجتماعية، أم ثقافية وليس من الضروري تزامن عولمة هذه

[1]: هاردت. أنطونيو نيغري، **الإمبراطورية، إمبراطورية العولمة الجديدة**، ترجمة: فاضل جتكر، (الرياض: مكتبة العبيكان،2002)، ص. 189.

المجالات إذ يمكن أن تسبق عولمة مجال معين عولمة المجالات الأخرى، كما أنه من جهة أخرى فقد أثبت تاريخ العلاقات الدولية أن هناك عولمات كثيرة لكنها لم تكن بارزة بالشكل الذي برزت به العولمة الحالية، كانت متضمنة بصورة غير واضحة في مفاهيم أخرى تم إماطة اللبس عنها مع التغيرات الكبيرة التي حدثت .

من جهة أخرى فإن تناول العولمة بصيغة الجمع أي بإعتبارها عولمات تشمل عددا من العمليات الإجتماعية والسياسية وليست مجرد آلية ذات إجراء واحد، فالعولمة كمتغير يمكن أن تغطي عددا غير محدود من أوجه الحياة الإجتماعية ويمكن أن يتعدى مداها التعدد القاري (أي بين القارات) إلى الكون بأكمله، كما أنه من الممكن أن تحركها آليات مختلفة فهي عمليات متعددة الأشكال وبإختصار فإن المفهوم يشير إلى تعددية العمليات الإجتماعية .

حسب جوران توربون فإن هناك ست موجات تاريخية للعولمة: إنتشار الأديان الغزوات الإستعمارية الأوروبية، صراعات قوى أوروبية داخلية خالصة، مابعد الحرب العالمية الثانية والآليات السياسية للحرب الباردة، آليات العولمة المالية والثقافية،[1] هذه الموجات تفضي إلى تعدد أشكال العولمة وصورها وبالتبعية تعدد المقاربات النظرية بين مقاربة تركز على الجوانب الإقتصادية وتجعلها طاغية على الجوانب الأخرى وبين مقاربة مركزة على الجوانب السياسية والثقافية وغيرها، ومجمل هذه المقاربات - على حد تعبير برتران بادي - إلتقت في فكرة "الفاعل" وتجاهلت "النسق" رغم أن العولمة هي ملك لنسق أو لنظام أو لإطار يحدد مجال حركة الفواعل سواء كانت الفواعل فردا في سلوكياته اليومية أو دولة.

كذلك أضحت كل دولة تتعامل مع العولمة بأسلوبها الخاص النابع من ثقافتها ومن معتقداتها في محاولات هادفة للتحكم فيها مما كشف عن عولمات متنوعة، تنبع أساسا من منابع مختلفة سواءا في أنظمة ديمقراطية أو تسلطية كما الحال بالنسبة لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية أو الصين أو دول لا تدخل ضمن هذا النماذج وتسعى لإضفاء بدائل مناسبة لها كجنوب إفريقيا والتشيلي وغيرها، أو بمعنى آخر لم

[1]: جوران توربون، " العولمات: الأبعاد، الموجات التاريخية، المؤثرات الإقليمية، وتوجيه الحكم المعياري "، ترجمة : بدر الرفاعي، **في مجلة الثقافة العالمية**، العدد، 106، (الكويت :المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ماي 2001)، ص.13 .

يعد مفهوم العولمات يكتفي بالموجات والأبعاد المختلفة للعولمة بل أصبح يرتبط أيضا بالنماذج المختلفة التي تقدمها وتطرحها الدول في علاقتها بهذه الظاهرة .

ما يؤكد النزوع لفكرة العولمات هو الدراسة التي قدم لها كل من بيتر إل. بيرغر وساميول هنتنغتون بعنوان: عولمات كثير (التنوع الثقافي في العالم المعاصر) وهي دراسة دامت ثلاث سنوات حول موضوع العولمة في عشرة بلدان هي : التشيلي، اليابان، جنوب إفريقية ألمانيا، تركيا، المجر، تايوان، الهند، والولايات المتحدة بالإشتراك مع حشد من الباحثين من سائر أرجاء العالم .

يتم التركيز في الدراسة المشار إليها أعلاه على التنوع الثقافي كوجه من أوجه العولمات بتسليط الضوء على ظاهرة العولمة والتنوع الثقافي في العالم المعاصر، وذلك بالإشارة إلى أن هناك بالفعل ثقافة كوكبية ناشئة، ثقافة أمريكية إلى حد كبير من حيث الجذور والمضمون غير أنها ليست قوة موجهة مركزيا مثل الإمبريالية القديمة، ويقوم الباحثون بمعاينة جملة التيارات التي تحمل هذه الثقافة، جنبا إلى جنب مع زحمة العولمات الفرعية – حركات ذات نطاق إقليمي لا كوكبي غير أنها وسائل تساعد على إقامة الجسور بين المجتمعات التي تحتك بها وبين الثقافة الكوكبية الناشئة- التي تمكن الأقاليم من التماسك، مع لفت الأنظار في نفس الوقت إلى قوى متعولمة وفاعلة بقيت خارج دائرة الاهتمام من قبيل الدور الذي تضطلع به الحركات الدينية.

فالصين مثلا تكشف عن نمط جديد من العولمة الثقافية : عملية مدارة تضطلع فيها الدولة بدور قيادي، وتتعاون النخبة والقاعدة الشعبية لتعلنا بصوت مسموع ملكية الثقافة الكوكبية الناشئة، فقد تمت إعادة تفسير العولمة بوصفها جزءا من مسعى التحديث، وهو أحد المكونات المهمة لأهداف الدولة الحزبية وتعبر أكثر النخبة الثقافية عن تأييدها للسير بإتجاه الإلتحاق بركب العولمة وقد إضطلعت بدور مفتاحي على صعيد الترجمة والأقلمة الثقافيتين، وظلت الدولة الحزبية الصينية تلعب دورا قياديا فعالا في جل مناحي العملية وهي ترمي من وراء ذلك إلى ضمان مشروعيتها وسلطتها وأبدى الجمهور نزوعا قويا إلى قبول الأقلمة ووصولا آخر المطاف إلى إمتلاك عناصر من الثقافة الأجنبية المستوردة.[1]

[1]: بيتر إل. بيرغر وساميول بي هنتنغتون، **عولمات كثيرة التنوع الثقافي في العالم المعاصر**، ترجمة: فاضل جتكر، (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2004)، ص. 75.

كذلك الأمر بالنسبة لتايوان أين يصف: هسين هوانغ مايكل هسياو في نفس المؤلف بأن تايوان مجتمع حديث ذاتي التكيف، منفتح، تعددي ودائم التغير، فالتجربة التايوانية على صعيد التفاعل بين العولمة والأقلمة قد كشف بوضوح عن وجود شكل من أشكال التعايش التعددي في سائر الميادين الثقافية وبقي دور الدولة في هذا كله دائم التغير، وما يقال عن الصين وتايوان يقال عن اليابان والهند وكذلك جنوب إفريقيا وما ساهمت به خارج الآليات الأمريكية والغربية في تدفق القوى الكوكبية.

هناك جدلية تتحكم بصيغ العولمة وموجاتها وإستقبال الإنسانية لها وهذه الجدلية تظهر من خلالها العولمات بتجليات مختلفة تتناقض فيما بينها ، ولعل أهم منظور لفهم العولمات وتطورها المستقبلي هو الكيفية التي يناقض بها منطق العولمات منطقا قويا هو منطق التدويل الذي بدوره كان مناهضا لمنطق الدولة الوطنية.

02-البعد المعياري والظاهراتي للعولمة

تهتم السوسيولوجية المعاصرة بمواضيع إجتماعية مختلفة تسعى إلى إزالة الغموض والالتباس عن الظواهر الاجتماعية المتفاقمة والمتسارعة في المجتمعات، بهدف إيجاد منهج علمي مؤطر وعقلاني قادر على التفسير والتمحيص الدقيق لدرجة الشذوذ المجتمعي وإختلال المعايير الاجتماعية التي لا تتجاوب مع العقل أو أنها إنحرفت عن السياق العام للجمهور الغالب والخاص.

يستعمل سمير أمين تعبير علم العولمة (*Globologie*) عند تناوله للعولمة بإعتبارها مفهوم سوسيولوجي ينتمي إلى علم الاجتماع العالمي، فتكنولوجيات الاتصال والإعلام والمعلومات الجديدة تكرس العولمة الإعلامية التي تغير مضامين ومفاهيم عديدة كانت تحكم الرؤية العلمية للظواهر السياسية الدولية مثل تغيير مفاهيم طالما إعتمدت عليها دراسة العلاقات الدولية في العقود السابقة قبل نهاية الحرب الباردة كوحدات مفاهيمية مركزية للتحليل والدراسة للقضايا الدولية: الدول القومية، السيادة، الحدود، السلطة الديمقراطية، الحزب، المؤسسة، المواطنة، القانون، الصراع، النظام، القوة، توازن القوة، الهوية.

لقد أصبحت العولمة شأنا كبيرا في عالمنا المعاصر ولا يخلو أي مجتمع من الحديث عنها حتى وإن كان كل مجتمع يسأل عنها ويجيب بطريقته الخاصة، ولأن العالم عالمي الطبع فمعنى ذلك أن العولمة ذات طابع ظاهراتي عابر للحدود وهذا التميز في حد ذاته ينطوي على عدة تساؤلات حول كيفية هيكلة الأبعاد والمجالات المختلفة: كيف نهيكل العولمة؟ كيف نهيكل الأسواق المالية؟ كيف نهيكل السيادات الدولية؟ كيف نهيكل الأبعاد الدولية؟

فالعولمة لا تنطوي في تمظهرها وتأثيرها على مجرد آليات وعمليات مختلفة بل تضفي معاني ومعايير جديدة على مستوى الفكر والممارسة، فبدلا من القول بأنها فعل شاذ أو مؤقت أصبحت تعمل على تفكيك الخطابات الفكرية وتنميطها وتتفاعل كمتغير مستقل متجاوزة الإلتباس واللبس الذي طغى على جل الدراسات التي تناولتها، وأصبحت في صورة متقدمة معيار لبلورة وصياغة المفاهيم والأفكار وركيزة لا يمكن الإستغناء عنها لفهم العالم، أو بالأحرى أصبحت فينومينولوجيا لتفسير الظواهر المختلفة على مستوى العالم .

2-1-المغالطات المفاهيمية وإلتباس مفهوم العولمة

العولمة ظاهرة إجتماعية بالغة الإتساع وعظيمة الأثر في منطوياتها وتداعياتها بتلك العمليات التي تضفي الزخم والكثافة على العلاقات الإجتماعية المتبادلة والمتداخلة وبالخصوص إضفاء الترابط بين ماهو محلي وماهو عالمي، لكن ولكون العولمة تمثل منظومة من السيرورات التي لا يمكن التكهن بها أو التحكم فيها فإنها تطرح مخاطر وتحديات جديدة قد تترك آثارها فينا جميعا.[1]

ينجر هذا الأثر على المفاهيم والمصطلحات والأفكار، فقد أصبحت المفاهيم في عصر العولمة تقدم مخاطر أكثر مما تقدم مناقب خاصة إذا أسيئ استعمالها سواءا عن قصد أو عن غير قصد، من قبيل السعي لتقمص أفكار وتوجهات لا تخدم المواضيع المراد دراستها أو تضخيم الصورة العامة لإضفاء الغموض كبعد غالب ينطوي على الترويج لفكرة أن العلم يجب أن يسير بتلك المفاهيم وأن من يخوض فيه لا ينبغي له إلا أن ينهم منها ويحترف استخدامها وإلا عد خارجا عن نطاق العلم في الوقت الذي وجد العلم ليبسط ويسر.

[1]: أنتوني غيدنز، **علم الإجتماع**، ترجمة: فايز الصياغ، (لبنان: المنظمة العربية للترجمة، 2005)، ص . 117

فاستخدام المفهوم قد يكون فيه الكثير من المغالطة وتطبيقاته في نفس الوقت قد لا تخدم الواقع الذي يفرض نفسه مما يؤدي إلى خلل في العلاقة القائمة بين الواقع والنظرية والتمادي في التركيز على المضامين الزائفة أو المغلوطة يؤدي في النهاية إلى مييع صورة الفكرة المراد تقصيها ميدانيا .

الكثير من المفاهيم لا تجد لها صدى في الواقع أو بالأحرى يكون إسقاطها في غير محله أو بعيد عن المعنى الحقيقي له، الأمر الذي يؤدي إلى تعدد المعاني والدلالات وصعوبة إيجاد تناسق بين الجانبين النظري والتطبيقي ومن جانب آخر تلتصق ببعض المفاهيم صفة التعقيد - سواءا كان هذا التعقيد فعليا أو مفتعلا - بحيث لا تستقر على منظومة معرفية ثابتة مما يؤدي إلى تشويش الرؤى وتعميق المعضلة وهي ذات الإشكالية التي يطرحها كل من مفهومي العولمة والحكم .

هذه الإشكاليات التي تطرحها المفاهيم زمن العولمة لا تجد فارقا بينها وبين كثير من التساؤلات الأخرى الحرجة بشأن العلوم الإجتماعية بصورة عامة، كالتساؤل: هل فعلا هناك علاقة بين المناهج والعلوم الإجتماعية والقضايا المعاصرة؟ وهل كل ما يتم التنظير له والبحث فيه يخدم القضايا المعاصرة التي تطرح نفسها أم أن هناك مساعي لتعميق الفجوة بين الجانبين؟ .

يجيب دوركهايم عن بعض هذه التساؤلات من خلال إثارته لمعضلة المصطلحات المعقدة التي تشوش الرؤى وترسم مشارف المفردات السياسية والتحليلية بقوله:

«في واقعنا المعرفي الحالي، لا نعرف تماما ماهية الدولة أو السيادة أو الحرية السياسية أو الديمقراطية أو الاشتراكية، ... الخ. إذن، على أحد أن يدفعنا إلى الشهادة زورا عند إستخدامنا لهذه المفاهيم طالما لم تتم صياغتها بشكل علمي . غير أن المعاني التي ترادف معانيها تتكرر دوما في سجالات علماء الاجتماع يتم إستخدامها باستمرار بثقة عالية وكأنها تعبر عن أشياء بديهية معروفة ومعرّفة بشكل سليم لكنها في الواقع تثير المزيد من البلبلة وتوقعنا في زوبعة من المسلّمات والإسقاطات والرغبات الهلامية».[1]

---

[1]: إدوارد كونت وروجر هيكوك، **عوائق بناء المنهج، مقاربات زمكانية ونهاية البداية**، في: روجر هيكوك وآخرون **البحث النَقدي في العلوم الاجتماعية مداخلات شرقية – غربية عابرة للاختصاصات**، ترجمة: اليز أغزريان، (فلسطين: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، 2011)، ص. 12.

المعنى الذي يقصده دوركايم يشير بصورة واضحة إلى أن الصعوبة تكمن في العلاقات غير المستقرة وغير المثيرة للاستقرار بين اللغة النظرية البلاغية بمفاهيمها ومستلزمات الملاحظة على أرض الواقع عند تعاملنا مع أية حقيقة تاريخية لتوضيح الفكرة وهذا التحدي يستلزم أن يتدخل العلم ليتولى مسؤولية ضبط كلماته بطريقة رمزية إصطلاحية وتحويل المسميات المنطوقة المعروفة مسبقا إلى مفاهيم دالة.

إذن، مالذي يجب فعله ؟ وكيف يتم التعامل مع أزمة توظيف المفاهيم التي تبدو للوهلة الأولى معقدة ولكنها في واقع الآمر بسيطة تقتضي فيما تقتضيه تبسيط المسائل والإهتمام بالجوانب اللغوية والتاريخية والبحثية في سياق بعض الملاحظات الجانبية من قبيل تجاوز وإستبعاد الفكرة الجاهزة التي تتبادر إلى الذهن لتضفي وضوحا زائفا على الموضوع وكذا الاستخدام العفوي القائم على مزج المصطلحات مما يساهم في إختزال الأشكال والمعاني الأساسية. والأكثر من ذلك إعتماد نوع من الخصوصية في توصيف الظواهر وإخراجها من خلال مفاهيم أصيلة وذاتية وهذا ما يطرح خاصة على مستوى الخطاب اللغوي والمفاهيمي العربي الذي غالبا ما ينحو إلى إستيراد المفاهيم وإستعمالها على حالتها اللغوية على مستوى البحث والتحليل والممارسة.

فالتعامل مع المفاهيم يكون إنطلاقا من منطق ثلاثي الأبعاد: تاريخ المفهوم - إلتباس المفهوم - تطبيقات المفهوم، وهذا المنطق الثلاثي تفرضه طبيعة المفاهيم السياسية الإجتماعية (على حد تعبير روبرت بارتلسون) القابلة لإمتصاص وإحتواء تشكيلة متنوعة من المعاني نتيجة لتنوع الهدف والسياق الذي تستخدم فيه، وهذه الخاصية هي التي تجعل المفاهيم تزداد إلتباسا وبالتالي مثيرة للجدل، فتاريخ المفاهيم لا ينطلق من تعريف محدد لمفهوم بعينه وإنما يهتم ويتابع أثر التعريف والتطبيق على المفهوم وأثر المفهوم بدوره على المحيط الذي أستخدم فيه، بعبارة أخرى يهتم تاريخ المفاهيم بما يحويه المفهوم من معنى في سياق بعينه كما يهتم بالفعل الذي يحدثه المفهوم في هذا السياق.

وهذا يعني ضرورة تناول الحقائق الاجتماعية التي يحاول أي مفهوم مرادفتها من خلال تحديد العمليات التي تسبق تشكلها، لتحقيق ذلك، وكخطوة أولى يجب الاحتفاظ بمسافة نقدية لازمة بعيدا عن الأيديولوجيات التي قد يعكسها المصطلح بالأساس، وبعد ذلك، يتم إخضاعها إلى التعريف الإجرائي من خلال مواجهة بعض

مسلمات الخطاب الشائع غير القائم على الانعكاسية الذاتية، ثم إعتماد الفكر النقدي لدراسة التوترات القائمة بين المصطلحات والمفاهيم الرنانة المختلفة لتسهيل فهم أثرها على العمليات الاجتماعية وذلك بالإلتفات إلى تكوينها وممارستها من منطلق تاريخي وتحليلي بإعتبارها عملية يمكن فهمها في حقل دلالي وسياسي أوسع.

مثلا بالنسبة للعولمة، فبقدر ما تلقى الإجماع في تمظهراتها الخارجية الصرفة وتبعاتها الآنية على الأفراد والجماعات بقدر ما لا يشمل ذلك الظاهرة في تركيبتها المفاهيمية الخالصة أو في تكوينها الإبستمولوجي، وأصبحت بسبب كثافة الاستعمال وتضارب الاستخدام وتجاذب التوظيفات تحمل الشئ ونقيضه و أصبح إلتباس مفهومها هو الغالب إلى درجة المطالبة أحيانا بإستبعاده تماما من دائرة المناقشة العلمية، فالكلمات المستحدثة الرائجة تلقى جميعا المصير نفسه ذلك أنه كلما زادت دائرة الخبرات التي تدعي إلقاء الضوء عليها فإنها تصبح بذاتها أكثر الأمور غموضا.

وفي نفس الوقت الذي يرى فيه البعض ضرورة إستبعاد مفهوم العولمة يرى البعض الآخر بأن هذا المفهوم يطرح إشكالات منهجية وأنطولوجية بالغة الأهمية وما إلتباسه إلا إنعكاس للإلتباسات المنفردة للمناقشات حول العولمة وعولمة هذه الإلتباسات لدرجة أن جيمس روزينو يرى أن هذا الإلتباس نفسه هو مؤشر على مرحلة مبكرة لتحول عميق في فلسفة الوجود .

يجد هذا التناقض صداه على مستوى الصراع بين الضوابط المعرفية المتعارف عليها في العلوم الإجتماعية وواقع العولمة، فإذا كانت ممارسات صياغة التعريفات في العلوم الإجتماعية تهدف إلى تنقية الخطاب العلمي من الإلتباس وذلك بتحليل المفاهيم المتعارف عليها بإشتراط دلالات معينة من خلال تعريفات واضحة وقاطعة وتعريفات واعدة بتقديم أساس لمزيد من التقصي العملي للظاهرة المدرجة ضمن المفهوم، فإن إلتباس مفهوم العولمة أصبح في حد ذاته هو ضرورة لفهم بزوغ العولمة وتطورها في الواقع .

ما سلف يجرنا لجانب آخر أكثر أهمية وهو العلاقة بين النظري والتطبيقي في العلاقات الدولية، وبتعبير أدق هل أن التنظير في هذا المجال المعرفي يساير الواقع الميداني خاصة مع الكم الهائل من النظريات والإتجاهات التي في كثير من الحالات

إما تأتي مصححة لبعضها أو تجاوزا لبعضها أو حتى إلغاء لها وكل ذلك في نطاق جدلية المكان والزمان.

فتناول الحركة الجدلية بين المفهوم والبحث يطال مسألة تعريف العولمة في حد ذاتها فجل الباحثين ينطلقون من أن العولمة ليست بالأمر الجديد بدليل شيوع الأشكال قبل الحديثة لتدفق العلاقات المتبادلة بين الثقافات والنظم الاقتصادية التي تجمع القارات فالثورة المكانية كانت هي السباقة وكانت منذ أن خلق الإنسان وأن الجحافل العظيمة والقوات العسكرية والبحرية والاستكشافات التي مهدت للثورات المكانية المتتابعة لم تنتظر الحصول على إذن من العلماء قبل الإقدام على تحركاتها المكانية الثورية . وقد يذهب المرء بالتالي إلى إحتمالات لا حصر لها لمفهوم المكان ولكنها مرتبطة بشبكة عالمية أوسع وتغدو قضية العولمة بالتالي ليست موضوعا ذا شأن يذكر.[1]

لقد أصبحت المفاهيم تشكل مأزقا معرفيا لا مناص من تجاوزه، بما يكتنفها من صعوبات أثناء التعاطي معها بأي شكل من الأشكال، وتنسحب هذه الآثار على الفكر كما تنسحب على الواقع وتجد في سطحية المقاربة وعفوية الممارسة بؤرا لتفشي المغالطات المفاهيمية ونزوع الدراسات والأبحاث لتجاوز الغاية المقصودة منها وحتى من التجرد من الهوية والكنه الحقيقي للذات، ولعل النموذج البارز عن ذلك ما يفعله مفهومي العولمة والحكم في نطاق الأدبيات السياسية والإجتماعية وبالخصوص على مستوى الدراسات العربية .

2-2- فينومينولوجيا العولمة (*)

تنتمي العولمة إلى خطابات متعددة من النظرية السياسية إلى الأدب ومن الاقتصاد والتاريخ إلى العلوم السياسية، هذا الامتداد الواسع يساهم في ثراء مفهوم العولمة بقدر ما يساهم في غموضه، إنه مفهوم يفرق أكثر مما يوحد ولهذا إتجهت

---

[1]: إدوارد كونت وروجر هيكوك، المرجع السابق، ص. 13.

(*): لفظ الفينومينولوجيا يتكون من كلمتين: "فينومين"و" لوغوس"، ويعني علم الظواهر، والفينومين في أصله الإغريقي يفيد معنى الإبانة والظهور، كما يعني المنجلي أو الذي يحضر داخل شيء من الأشياء كما يفيد الشيء الذي يبين عن نفسه. فالفينومينولوجيا بمعناها المركب تفيد جعل الموجود يظهر من تلقاء ذاته فأن تمارس الفينومينولوجيا هو أن تساعد الشيء على الظهور وتمكينه من الإفصاح عن نفسه بغية إدراكه

الكثير من الخطابات إلى ضرورة المرافعة من أجل مفهوم أوسع للعولمة في سياق تاريخي أكبر.[1]

العولمة بيداغوجيا تعني تشخيص للعالم، فهي تمثيل، إظهار للعالم ، لا يمكن فهمها تقنيا ولكن ظاهراتيا، ظاهراتيا يعني : أن النظر إلى الظاهرة " أ " أو " ب " هو جزء في حد ذاته من الظاهرة.[2]

الظاهراتية منهج ينحصر في وصف الظاهرة، أي ما هو معطى مباشرة بعيدا عن عمل أي تقييم في محاولة للوصول بذلك إلى أكبر قدر ممكن من الموضوعية، وهي كمنهج تبتعد عن الاتجاهات التي كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر فلا هي بالمنهج الإستدلالي ولا بالمنهج الإستقرائي أو حتى التجريبي، بل تسعى إلى الكشف عن حقيقة الأشياء نفسها .

نقطة البدء في الفينومونولوجيا تتحدد من خلال القبول بوجود معطيات حسية وذلك بتجنب أي شك قد تثيره حين تقف بيننا وبين الإدراك المباشر للعالم أي ما هو معطى حيث " شيء " تقابل " معطى " في الظاهراتية و المباشر هنا ليس ما هو محسوس – كما يرى الحسيون والتجريبيون - بل ما هو معطى أي المعطيات الحسية للظاهرة المتبدية أمامنا .

تبعا للظاهراتية أو الفينومينولوجيا فإنه ينبغي صياغة منهج معرفي أساسه العودة إلى العولمة نفسها، وذلك بالبحث المباشر فيها كما يخبرها الوعي بتحرر كامل من أي مفاهيم أو نظريات مفسرة مسبقة، وذلك بالإعتماد على الخبرة الحدسية للظواهر كنقطة بداية (أي ما تمثله العولمة في خبرتنا الواعية) ثم تنطلق من هذه الخبرة لتحليلها وأساس معرفتنا بها .

من هذا المنطلق الفينومونولوجي فإن العولمة تفهم بطريقتين لا يمكن الفصل بينهما : أولا تفهم إعتمادا على خطوات المنهج الفينومونولوجي ولا يتم ذلك إلا من خلال النظر إليها كظاهرة تستنبط حقيقتها من كنه ماهيتها، وثانيا تفهم على أساس أنها أضحت هي في ذاتها مع مرور الوقت تشكل فينومونولوجيا للعالم أي أصبح

---

[1]: Bertrand Badie ," L'adieu au gladiateur ? La mondialisation et le renouveau des relation internationales" ***revue Relations internationales*** , n° 124 (France : cairn , 2005/4) , p .96.

[2]: Zaki Laidi , " La Mondialisation Comme Phenomenologie Du Monde". http://www.laidi.com/papiers/monde.pdf

العالم يفهم من خلالها لأنها تكاد تستغرق جميع المجالات الحياتية : إقتصادية، سياسية، إجتماعية.

فهناك وقائع وتشخيصات تتماثل وتتظاهر بصفة مستمرة في إطار عولماتي يجب فهمه من خلال مدلولات رمزية، وتبعا لذلك فالعولمة دخول رمزي في عالم خاص بكل مجتمع أو بمعنى آخر تدخل العالم في الفضاءات الإجتماعية، السياسية، الثقافية الخاصة بكل حيز أو بعد .

بهذه المعاني تتدخل العولمة لتراقب كل شيء، وتقصي لكي تهيمن على كل شيء وفي إطار هذه الفلسفة تطرح سؤال مركزي حول: من يحكم؟ من يحكم من حيث النسق ومن حيث الميكانيزمات التي تتحكم في مختلف الظواهر الحداثية التي تعيد العولمة بناءها كونها تجعل الأقوى مرتبطا بالأصغر، وتجعل صاحب السلطة تحت تأثير المحتج والقانون تحت رحمة الفوضى.[1]

إن العولمة تعيد بناء النظام الدولي على عدة مستويات:

- مستوى الفواعل وهوية الفواعل.
- مستوى المبدأ الذي يكمل الفواعل.
- مستوى قواعد اللعبة .
- مستوى الحلول والرد على المشاكل .

لقد غيرت العولمة من الإطار الوظيفي لقواعد اللعبة الدولية والذي قام على القوة أو سياسات القوة نحو معطى جديد وهو القوة الناعمة، ولم يعد الفاعل الدولي هو المكافح حسب هوبز لأن العولمة فتحت المجال نحو عدد غير متناه من الفواعل: شركات عالمية منظمات غير حكومية، إعلام وغيرها من تكنولوجيات جديدة،[2] فالعولمة لا تقف عند حدود التأثير الميكانيكي للاعتماد المتبادل بل تقود إلى طريقة لعب أو طريقة إصلاح تقدم خطابا ليس حول نهاية الدولة أو مقاومتها ولكن حول تسوية أو تغيير طبيعتها في إتجاه نوع من الخصخصة للدولة على المستوى السيادي الإقليمي والوظيفي.

يرى زكي العايدي في هذا المنحى أن العولمة لحظة تاريخية تنتمي لها مجتمعات في زمان ومكان معين للتعبير عن الذات، هذه اللحظة تمثلت وتظاهرت في خمسة

---

[1]: Bertrand Badie , Op Cit , p.99.
[2]: IBIDEM .

أحداث : تحرير السوق، حادثة تشرنوبل، سقوط جدار برلين، ميلاد الإنترنت، قمة سياتل.[1]

فالعولمة كظاهراتية تستنبط من تعدد مقارباتها ومضامينها، هذه المقاربات التي يمكن إجمالها في ثلاث، المقاربة الأولى وتحاصر دور الدولة من خلال التركيز على العولمة كمجموعة مسارات متشابكة إقتصاديا، ماليا، تكنولوجيا، ثقافيا، سياسيا، إجتماعيا وقيميا تشمل كل العالم و تحركه فواعل فوق وطنية و المقاربة الثانية ترى بأن العولمة تعكس توجهات عالمية نحو التجانس والتماثل من حيث القواعد القيم، السلوكات والأذواق و تجعل العالم مجالا مفتوحا للاستهلاك المادي و القيمي، بينما المقاربة الثالثة فتنظر للعولمة كحراك إنساني يهدف في النهاية لغربنة العالم على المستوى القيمي – السلوكي و للتأسيس لحركية تسلط أمريكي على المستوى الكوني.[2]

ولعل أهم شئ إرتبط بالعولمة وما أثير بشأنها هو مسألة تعريفها ونشأتها، ويرجع السبب في ذلك إلى عدة عناصر أهمها أن المصطلح في حد ذاته جديد ولم يستخدم من قبل وكذلك الظاهرة جديدة وإن كانت لها أبعاد تاريخية، وكل ذلك إلى جانب مواكبتها لتطورات كبيرة على جميع المستويات، إلا أن هذه المعضلة أصبحت مع الوقت في خانة تاريخ العولمة، فقد أصبحت العولمة لا تطرح أية إشكالات على مستوى التعريف كما كان الحال عند بداياتها ذلك أنها أصبحت قبل كل شئ أمرا واقعا، بالرغم من أن بعض التحاليل الذاتية والإيديولوجية تحاول أن تجعل الغموض السمة البارزة لها .

وبعيدا عن التعاريف المختلفة للعولمة، فقد أضفى هذا المفهوم على نفسه نوعا من الجدل الذي ساير مسار الظاهرة مما أدى تبعا لذلك إلى تطور تدريجي لمضامين مختلفة مستمدة من هذا الجدل ذاته، وبناءا على ذلك فالبحث سيركز على مفهوم العولمة وليس على تعريف العولمة من منطلق وأن هذا المفهوم يلعب دورا مهما في النظرية الإجتماعية وأصبح معيارا لفهم الظاهرة نفسها .

---

[1] : Zaki Laidi , " La Mondialisation Comme Phenomenologie Du Monde" . Op. Cit.

[2]: محند برقوق، "مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة "، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009-2010) www .berkouk-mhand.yolasite.com.

فمفهوم العولمة إكتسب مضامين جديدة وتكشفت له مضامين كامنة وذلك بالتدرج خلال الجدل والمناقشات الدائرة حول العولمة، وقد تأسس هذا المسار المفهوماتي على عدة نقاط جوهرية:

- إلتباس مفهوم العولمة.
- إحتواء المفهوم لعدة معاني.
- العولمة عملية تغيير تحدث حولنا.
- العولمة حركية شاملة، شمولية تجعل من العالم كله مجالا لها.
- العولمة حركية تخلق في ذاتها و بذاتها آليات جديدة تعمد على تكييف الدول والمناطق والقيم مع منطقها التجانسي.
- العولمة حراك يهدف، بمنطقه الإرغامي ،على خلق حركيات تنميط قيمي– سلوكي ومجموعة منمذجة على مستوى أسس و أشكال التنظيم الإنساني ديمقراطية إقتصاد السوق الحر، الحكم الراشد ...إلخ).[1]
- العولمة حقيقة واقعة لا يمكن إنكارها وتتفق جميع المناقشات النظرية حولها على ذلك.

وإستقراء للتعاريف المختلفة للعولمة فإنه يتأكد لنا ما يلي:

- تمدد العلاقات الاجتماعية والاقتصادية.
- تكثيف الاتصالات وغيرها من الروابط.
- تداخل الممارسات الاقتصادية والاجتماعية.
- ظهور البنية التحتية العالمية.

هذه المفاهيم الأربعة: التمدد، التكثيف، والتداخل والبنية التحتية مفيدة لاستكشاف أثر العولمة [2] وتفتح المجال للتساؤل: أي دور يلعبه هذا المفهوم - العولمة-؟ وماذا تشكل العولمة في حد ذاتها؟ وماهي أهميتها المعرفية؟ ماذا تقدم هذه الأخيرة في المجالات المختلفة سياسيا وثقافيا وإقتصاديا ومعرفيا وكيف تساهم إلى جانب المفاهيم الأخرى في فهم الظواهر وتحليلها؟

---

[1]: محند برقوق، المرجع السابق.

[2]: David Held & Anthony Mc Grew, **A globalizing world? culture, economics**, **politics**, (Cambridge UK: Polity Press, 2002), p. 42 .

ولن تتأتى الإجابة عن كل تلك التساؤلات إلا بعد تمحيص وتقصي للأبعاد الظاهرة والخفية للظاهرة والمفهوم فقد:

- أصبح مفهوم العولمة حالة أو شرطا لإمكانية أن يصبح أحد مكونات هذا العالم أي أن يتحول إلى مرجعية في حد ذاته أكثر من كونه قائما على مرجعية عالم من الأشياء .
- تغير مفهوم العولمة من مجرد تعريف لعالمه الخاص إلى منظور عولمي يمكن من خلاله فهم التغيرات التي تحدث وأصبح أيضا باب منفتحا على آفاق لخيال سياسي قائم على قاعدة من التطلع والأمل في التحاور والتسامي .
- مفهوم العولمة أصبح يشكل مجموعة متميزة من القضايا والمناقشات التي تعتبر ماهو عولمي مجالا مستقلا قائما بذاته للفكر والعمل .

وفي المقابل هناك رهانات جديدة للعولمة تعبر عن تسويات إجتماعية ناشئة عن مجموعة تغييرات إقتصادية إجتماعية وثقافية:

- فالعولمة هي واقع إجتماعي شامل وليس ظاهرة إقتصادية، هذا الواقع له رهانات لعل أبرزها التسويات الإجتماعية ذات الصلة بإنتاج الخدمات .
- العولمة هي مجموعة عمليات تفاوض وإعادة تفاوض للمجتمعات مع المكان والزمان (التأثيرات التي أحدثها ظهور المنظمة العالمية للتجارة بدل الإتفاقية العامة للتجارة غات) .
- العولمة هي منافسة بين أنظمة إجتماعية بعدما كانت منافسة بين أنظمة إقتصادية ولهذا نقول أن العولمة رهان سياسي.[1]

يركز الكثير من الباحثين وعلى رأسهم الدكتور السيد يسين على ضرورة تجاوز التعاريف والمفاهيم المختلفة لظاهرة العولمة وذلك بالتركيز على أهميتها المعرفية من خلال نموذج معرفي يعتمد على ثلاث أبعاد : البعد الأول يركز على دراسة دقيقة لتعريفات العولمة والبعد الثاني يتعلق بالأطروحات الأساسية والبعد الثالث يتعلق بمجالات السياسة المختلفة، وتأتي الأهمية العلمية للعولمة وذلك نظرا للحاجة إلى مفاهيم تحيط بهذا المسار ونظرا لكون العمليات السياسية والأحداث

[1]: Zaki Laidi et Pascal Lamy," La gouvernance ou comment donner sens a la globalisation" . http://www.laidi.com/papiers/monde.pdf.

والأنشطة في عالم اليوم لها بعد كوني متزايد مما دفع لبروز ظاهرة التوحد والاندماج المتزايد للمجموعة البشرية عبر التاريخ ومن هنا تظهر أيضا الأهمية السوسيولوجية لهذا المفهوم.

ويتفق العديد من علماء السياسة وعلم الاجتماع والإعلام على وصف العولمة بأنها مسار وديناميكية كوكبية، تاريخية تحديثية، إنها ليست محض مفهوم مجرد، فهي عملية مستمرة، يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة الاقتصاد، الثقافة والاتصال،[1] كما يتفقون على إعتبار مفهوم العولمة أداة تحليلية لوصف عملية التغيير الاجتماعي في مجالات مختلفة، ذلك أن العولمة لا يمكن أن تتحقق دون حصول حد أدنى من التقاطع بين مختلف الأوضاع الاجتماعية– السياسية في العالم.

إن دراسة مفهوم العولمة تقتضي تبني موقف يختلف وإن قليلا عن الموقف الذي يسلم بممارسات صياغة التعريفات في العلوم الإجتماعية، ذلك أن تاريخ المفاهيم كما سلفت الإشارة يهتم بما يحويه المفهوم من معنى في سياق بعينه كما يهتم بالفعل الذي يحدثه المفهوم في هذا السياق، وتحصيلا لذلك ووصولا لمعنى مفهوم العولمة لغويا وتحليليا يجب أن نضعه في إطار فلسفي وجودي يحدد الهوية الإجتماعية / السياسية للعالم ومكوناته .

لقد كان لمفهوم العولمة أثره في زعزعة إستقرار المنظومة الكاملة للمفاهيم السياسية والإجتماعية التي تشكل في جملتها القالب الرئيسي للحداثة السياسية، جاعلا معانيها موضع خلاف وتسببه في تذويب التمايزات التي قامت عليها إستخداماتها المتماسكة حتى الآن[2] هذا المفهوم أصبح أداة تحول وإنتقال للمفاهيم ولم يعد مجالا للجدل أو الإستخدام الإيديولوجي وأصبح له فعله في عالم مفاهيم العلوم الإجتماعية الحديثة .

ينطبق هذا كما رأينا فيما سبق على المقولات الفلسفية الوجودية المجردة، مثل الوحدة والمنظومة، وأيضا مقولات مثل الدولة والسيادة والأمة والوطن

---

[1]: السيد يسين، "في مفهوم العولمة"، **في المستقبل العربي**، العدد: 288، (دمشق: مركز دراسات الوحدة العربية فيفري 1998). ص. 06 .

[2]: جنز بارتلسون، "ثلاث مفاهيم للعولمة"، ترجمة: سعد زهران، **في مجلة الثقافة العالمية**، العدد، 106، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ماي 2001)، ص. 43.

والمجتمع، وقد أصبحت معاني هذه المفاهيم إشكالية حين طعمت بها المساجلات حول العولمة، وهكذا يبدو أن مفهوم العولمة إكتسب حياة مستقلة خاصة به لاغيا بالتدريج التراتب الفلسفي نفسه الذي جعل من الممكن أن تصبح العولمة معرفيا جزء من التجربة.[1]

ولعل المثال الأبرز لتداعيات العولمة وتأثيراتها ليس فقط على مستوى المفاهيم وإنما على جميع المستويات هو الدولة القومية، فقد فرضت العولمة إعادة النظر في العديد من المفاهيم المرتبطة بها كمفهوم السيادة الوطنية ومفهوم قوة الدولة ومفهوم الأمن سواءا أن أصبحت نهايتها مطروحة أو خاضعة للمراجعة أو تم إستبادلها بمفاهيم أخرى.

من هذا المنطلق فإن مفهوم العولمة إستطاع زعزعة إستقرار المنظومة الكاملة للمفاهيم السياسية والإجتماعية التي تشكل في جملتها القالب الرئيسي للحداثة السياسية، وكرس هذا المفهوم (العولمة) ما يمكن تسميته بعولمة المفاهيم من خلال خلقه مشكلا للمفاهيم من خلال تغيير المفاهيم وضرورة إيجاد مفاهيم جديدة، فأصبح المطلوب من العلوم الاجتماعية بمختلف مشاربها إختراع مفاهيم جديدة وطرق جديدة، أو بعبارة أخرى إنه ينبغي على هذه العلوم أن تتعولم هي الأخرى.

وكتحصيل لما سلف فإن دراسة العولمة تقتضي نظرة جديدة تقوم على تجاوز الدراسات الأرسطية وتتحفظ على النظرة العلمية المادية، وذلك من خلال دراسة المشكلات الابستمولوجية للعولمة القائمة على العلاقة بين العولمة والواقع المحسوس وسر نجاعة تلك العولمة وحدود التفسير العلمي والكشف عن حقيقتها وأهدافها وموقع الإنسان والمجتمع في كل ذلك الخضم المتلاطم .

2-3-العولمة والتهجين

إنطلاقا من مفهوم العولمات أو تعدد أبعاد العولمة فإنه تسود النظرة التي تعتبر العولمة بوصفها عملية تهجين تتمخض عن خليط كوكبي، هذا الخليط الكوكبي لا يستقر على ميزة واحدة أو مجال واحد أو حتى ركيزة واحدة لأنه ببساطة يستمد كينونته من العولمة ذاتها في سياقاتها المختلفة والمتشعبة.

[1]: جنز بارتلسون، المرجع السابق، ص. 44.

لقد تطور مفهوم التهجين كأداة تحليل وكنمط تثاقف في العلوم الإنسانية كمحاولة لرصد عمليات العولمة على المستوى الثقافي من جهة، وكفعل نقدي ينفي مفهوم الأصل في الحداثة الغربية ونظرياتها العلمية من جهة أخرى، فهو يعني في مستوياته المختلفة أن الظواهر الثقافية هي تفاعلات وتراكمات من روافد حضارية عدة ليست حصرا على فترة زمنية محددة أو بقعة مكانية ما، وذلك بعكس ما حاولت إيديولوجيا الدولة القومية في فترة الحداثة الأوروبية الإدعاء به من أن لكل قوم ثقافة خاصة به تدل على أصله، فلا أصل هنالك، حسب التهجين، وإنما طبقات من المعاني والأشكال تنتقل من ثقافة لأخرى وتتفاعل معها بحسب ظرف تاريخي ما، حرب، سلم، تجارة، هجرة، زواج، سفر للدراسة وما إلى ذلك، إلتقاء هذه الروافد في زمان ومكان محددين يصيغ المعاني وأشكال تجلياتها في ظواهر ثقافية يمارسها الناس عامة، وعليه فإن التهجين هو حركة دائمة وحيوية بها إختلاط، تعارف، تبادل، صراع وتعدد.

فكرة التهجين حاضرة بشكل متزايد في وصف الظواهر واسعة النطاق والتي ترتبط بالعولمة، فحسب عالمة الاجتماع ساسكيا ساسن *Saskia_Sassen* فإن مجموع العمليات التي نسميها العولمة هي بصدد الإنتاج في أعماق الدولة الوطنية لشكل جزئي ولكنه معبر وهام من السلطة، شكل هجين ليس خاصا تماما ولا عاما تماما، ليس وطني تماما وليس عالمي تماما . بينما يري الإقتصادي إيلي كوهين *Élie Cohen* بأنه يجب أن نقبل الطابع الهجين للسلطة التنظيمية المستقلة كمؤسسة عامة تشتغل وفقا لخيارات سياسية لكنها تعمل كدعوى تحكيمية خاصة . وكذلك تعتبر السياسية الأمريكية : ميشال إيغون *Michelle Egan* بأن التحولات على مستوى صناعة القرار الأوروبي لا تستند فقط على مختلف المستويات المؤسسية للحكم ولا على إعادة التوزيع الإقليمي للكفاءات وإنما تستند أيضا على نمط متميز من التنظيم، شكل هجين بين الفواعل الدولتية والغير دولتية. وقد ضمن مجلس التحليل الاقتصادي في تقريره المتعلق بوضع الخطوط العريضة لرؤية مشتركة لإدارة العولمة مجموعة من المبادئ أطلق عليها مبادئ من أجل حكم هجين بينما يرى

أولريش بك من زاوية نقدية أن مفهوم العالم الهجين ضروري لكنه غير كاف لأنه يقول بما هو غير موجود ولا يقول بما هو موجود.[1]

فثنائية العولمة / التهجين تطرح :

أولا، قضية تجريبية تقول: إن سيرورات العولمة ماضيا وحاضرا يمكن وصفها بشكل صحيح على أنها سيرورات تهجين .

وثانيا، موقفا نقديا: موقفا يعترض على رؤية العولمة من منظور إضفاء صفة التجانس أو من منطق ثنائية التحديث / التغريب بعدها رؤية ضيقة تجريبيا ومسطحة تاريخيا.[2]

فمايكل هاردت وأنطونيو نيغري يؤكدان أنه لا يأتي الإنتقال إلى الإمبراطورية الجديدة إلا من غسق إحتضار السيادة الحديثة، فعلى النقيض من الإمبريالية لا تقوم الإمبراطورية بتأسيس مركز إقليمي للسلطة، كما لا تعتمد على أية حدود أو حواجز ثابتة إنها أداة حكم لا مركزية ولا إقليمية دائبة تدريجيا على إحتضان المجال العالمي كله في إطار تخومها المفتوحة المتسعة ،تتولى الإمبراطورية إدارة الهويات الهجينة والمنظومات التراتبية المرنة والمبادلات المتعددة عبر شبكات طبقات متباينة من الحكم والقيادة ،باتت الألوان القومية المتمايزة لخريطة العالم الإمبريالية متداخلة ومندمجة في قوس قزح العالم الإمبراطوري (قوس قزح العولمة).[3]

بينما ومن جانب آخر يرى روبرتسون أن الدولة القومية قد تحولت إلى أحد الكيانات الكبرى لإفراز التنوع والتهجين، منذ أن بدأت حقبة الدولة القومية في أواخر القرن الثامن عشر وهنا تمثل الحالة اليابانية مثالا واضحا لما يسميه ويستني *Westney* محاكات عبر المجتمعات أو ما يمكن أن يوصف بمصطلح الدمج الإنتقائي الذي يبعد عن الوصف السائد بين الدول القومية لنسخ الأفكار والتطبيقات من مجتمعات أخرى للمشاركة بدرجات متفاوتة من النسقية في مشروعات إستيراد وتهجين، فمع التأكيد على أن الفكرة الثقافية للدولة القومية هي حقيقة عالمية فإنه ينبغي – أيضا – أن نقر بأن الدولة القومية قد شاركت في التعلم الإنتقائي من

---

[1]: Jean-Christophe Graz, " Les hybrides de la mondialisation" , **Revue française de science politique** , (2006/5 Vol. 56) , p. 765 .

[2]: يان ندرفين بيترسه، **العولمة والتهجين**، في فرانك جي. لتشنر وجون بولي، **العولمة الطوفان أم الإنقاذ**، ترجمة: فاضل جتكر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص. 194.

[3]: مايكل هاردت، المرجع السابق، ص، 13.

المجتمعات الأخرى خاصة منذ أواخر القرن التاسع عشر وبذلك فإن كل دولة قومية تجسد مزيجا من الأفكار الدخيلة.[1]

إلا أنه وتجاوزا لإعتبار هذه العلاقة قضية تجريبية أو موقفا نقديا تكيف هذه العلاقة من وجهة نظر ثالثة من خلال سماتها الغالبة والمؤثرة في إطار التهجين كمقاربة ذات شأن ومنظورا ذا معنى وكعامل تعديل وتصويب لمفهوم الثقافة المنطوية على ذاتها وكعامل من عوامل إعادة تنظيم الفضاءات الإجتماعية، فالعولمة المعاصرة المتسارعة لا تعني إلا تهجينا لثقافات مهجنة.

إذن فإستخدام مفهوم (الهجين) يجب أن يتجاوز البحث عن سماته الافتراضية فبالنسبة لمقاربة الاقتصاد المؤسساتي، الهجين هو وضع خاص من التنظيم الاقتصادي القائم على التعاون وليس على السوق أو التسلسل الهرمي، وبشكل أساسي فإن الأمر يتعلق بمقاربة تحليلية جزئية للمعاملات الإقتصادية وإنخراطها في إطار قانوني تعاقدي، بينما على مستوى العلوم الاجتماعية والسياسية فإنه يتم الحديث عن مفهوم المنتدى الهجين " بإعتباره فضاء مفتوح حيث يمكن للمجموعات أن تجتمع من أجل مناقشة الخيارات التقنية التي تدفع نحو التشاركية "، هذا المفهوم يسمح بإنشاء مجموعة من الفئات التي من خلالها يتم تقييم قدرتها لتسهيل عملية تعميق النظام الديمقراطي.[2]

بينما تتبنى المقاربة التدويلية منظورا دوليا بإعتبارها إمتداد لنهج الهراطقة (الإبتداع والهرطقة) في الاقتصاد السياسي الدولي، والتي تصور العولمة بأنها أبعد من أن تخلق تعارضا بين القيود التي تفرضها السوق وسيادة الدولة، فمن وجهة النظر هذه، لعبت الدولة ولا تزال تلعب دورا محوريا في عملية العولمة لكن هذا الدور لم يفسر يوما بأنه ضد السوق، فهي أشبه ما تكون بهيئة وساطة يمكنها تعزيز النفوذ المتزايد لرؤوس الأموال على الصعيد عبر الوطني، شرعنة جذوره المحلية، وتوفير مجموعة من التعويضات المحتملة لأولئك الذين يعتبرون الأكثر إستبعادا من هذه الدينامية.[3]

هناك علاقة وثيقة بين مفهوم التهجين والأشكال الجديدة من العمل الجماعي والسلطة الدولية الناجمة عن التأثير المتزايد والمتفاوت للجهات الفاعلة غير

---

[1]: محمد حسن البرغوثي، **الثقافة العربية والعولمة**، (ليبيا: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008)، ص، 55.

[2]: Jean-Christophe Graz, Op.Cit, P. 786 .

[3]: Jean-Christophe Graz, Op.Cit, P.787

الحكومية على الساحة العالمية، ففي هذا الصدد تتناول بعض الدراسات على وجه التحديد إشكالية هذا الموضوع من خلال دراسة الدور السياسي الذي إكتسبته الفواعل الاقتصادية الخاصة و باحثون آخرون يعالجون بشكل أكثر دقة كيف أن الفواعل الغير دولتية الخاصة، العامة المترابطة أو حتى غير الشرعية قد نالت أهمية كبرى من خلال مجموعة من الملفات التي كانت مهملة طويلا من قبل علماء العلاقات الدولية، بينما آخرون يأخذون في حسبانهم الدروس المستقاة من الجغرافيا حول التشبك المعقد للهياكل ووظائف الفضاء أين تأخذ الديناميكيات الإقتصادية مكانا لها، فالتهجين يبدو تحت رحمة هذه المحاولات المختلفة لفهم التأثير السياسي لمجموعة واسعة من الفواعل والآليات و التحولات على المستوى العالمي.[1]

ثمة سوسيولوجيا جديدة تأخذ شكلها وتقوم على الأبعاد الكونية والكوكبية حول جملة من المفاهيم : شبكات إجتماعية بدل من مجتمعات ومناطق حدودية ومجتمع كوكبي وعابر للحدود، إنه عالم من الرؤى والنماذج أو من القيم والمواقف أو من المفاهيم والمعايير وهذا العالم من المعاني والدلالات والعلاقات ليس متجانسا بل هو منسوج من الفرق والاختلاف قائم على الوصل والفصل، ولا يخلوا من التعدد والتعارض إنها تركيبة يعاد تشكيلها على سبيل التطعيم والتهجين.[2]

03-تاريخ العولمة

برغم وضوح معالم العولمة بشكل جلي في أواخر القرن العشرين الذي شهد تواتر مجموعة من التطورات النوعية، إلا أنه من المؤكد أن مثل هذه الحقبة تمثل إمتدادا لسابقاتها على صعيد كل المناهج، وعلى هذا النحو فإن مقولات وطموحات هذا المفهوم لا تتسم بالحداثة حيث تعكس إستمرار لتحولات وتغيرات تبدت ملامحها في فترات سابقة وإستنادا إلى هذه الفرضية فإن تنامي العلاقات بين الأفراد على كافة الأصعدة الإقتصادية والسياسية والثقافية مع الإنتشار الهائل للمعلومات والأفكار يؤكد أن العولمة لا تمثل نموذجا حديثا بقدر ما تمثل شكلا للتعامل بين المجتمعات ترجع إرهاصاته الأولى على نحو ما إرتأى البعض للقرن الخامس عشر.

في هذا السياق يرى جانب من الباحثين أن العولمة عملية تاريخية قديمة مرت عبر الزمن بمراحل ترجع كما أسلفنا إلى بداية القرن الخامس عشر وزمن

---

[1]: op.cit. p787.

[2]: علي حرب، **حديث النهايات**، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2000)، ص، 50 .

النهضة الأوروبية الحديثة حيث نشأت المجتمعات القومية، فقد بدأت ببزوغ ظاهرة الدولة القومية عندما حلت الدولة محل الإقطاعية مما زاد في توسيع نطاق السوق ليشمل الأمة بأسرها بعد أن كان محدودا بحدود المقاطعة.

بينما ذهب جانب آخر من الباحثين إلى أن نشأة العولمة كان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين إلا أنها في السنوات الأخيرة شهدت تناميا سريعا، فلقد تنامت الظاهرة في النصف الثاني من القرن العشرين وهي حاليا في أوج الحركة فلا يكاد يمر يوم واحد دون أن نسمع أو نقرأ عن إندماج شركات كبرى أو إنتزاع شركة السيطرة على شركة ثانية .

في دراسته للتطور التاريخ للعولمة إعتمد بيتر ستيرنز(*Peter N. Stearns*) على جملة من القضايا أهمها: العوامل التي ساهمت في تشكيل العولمة بما في ذلك الإقتصاد والهجرة وإنتقال الأمراض والثقافة والبيئة والسياسة، متسائلا: كيف ولماذا تختلف ردود الفعل على العولمة عبر المجتمعات والمناطق التي شملتها الدراسة (اليابان والشرق الأوسط وإفريقيا والصين) ثم أخيرا ماهي المزايا والعيوب الناتجة عن العولمة؟.[1]

ويتتبع ستيرنز أنماط العولمة تباعا موضحا سيرورتها على شكل تشكل كائن من نوع جديد قديم تنبع أصوله في خضم مراحل مترامية وفي كل مرحلة تتجدد أطرها وأبعادها متسائلا كيف أنها في كل مرة تختفي لتعاود الظهور مرة أخرى في شكل جديد وصولا إلى المرحلة الأخيرة التي تماهت فيها كل العراقيل وتبدت الدعائم الإنسانية والتكنولوجية والقانونية لتصبح العولمة واقعا مستمرا ومتسارعا ويوضح ذلك كما يلي:

- المرحلة التحضيرية : 1200 قبل الميلاد .
- المرحلة التحضيرية وأنماط الإتصال الناشئة : 1200 قبل الميلاد - 1000 م.
- نقطة التحول (ولادة العولمة) : 1000 م
- نقطة التحول (ولادة العولمة) : 1500 م .
- نقطة التحول (ولادة العولمة) : 1850 م .
- العولمة منذ 1940 تاريخ عالمي جديد .

[1]: Peter N. Stearns, **Globalization in World History**, (UK : Routledge, 2010), p .2.

يؤكد ستيرنز أيضا أنه بالرغم من كون مصطلح العولمة جديد نسبيا إلا أن عملية العولمة لها جذور تعود لأزمنة طويلة وتتبع عملية التغير هذه تمكننا من فهم العولمة اليوم.[1]

تبعا لما سلف يتضح بأن هناك شبه إجماع لدى معظم الباحثين بخصوص تاريخ العولمة بأنها قديمة وليست جديدة حتى أن مفهوم العولمة لم يتشكل فقط مع إنتهاء الحرب الباردة نتيجة مجموع التطورات التي حدثت، فهذه التغيرات حدثت في الواقع بشكل سابق على التنظير وكانت واقعا معاشا يبقى أن الإشكال ينبع من وتيرة تسارعها وتقدمها ظهورها وضمورها.

فزكي العايدي (*zaki laidi*) يرى أن العولمة الحالية هي عولمة رأس المال على عكس العولمات السابقة التي كانت عولمات العمل والهجرة، فهناك نسبية تاريخية تتحكم في العولمة منذ زمن الحداثة حيث تشكلت مسارات متتالية لم تتوقف إلا في الحربين العالميتين، وبالتالي نقول بأن العولمة هي عودة للأصل بعد عملية توقف اضطراري [2] ويشاطر بيار دوسيناركلان (*Pierre De Senerclens*) زكي العايدي فيما ذهب إليه ويؤكد بأن القرن التاسع عشر شهد أوج الاقتصاد ولم يكن قد بلغ حد العولمة بعد، وإنما إمتد عالميا إلى حد بعيد والنتيجة أن أصبحت التأثيرات الاقتصادية لهذه العولمة لا سيما في الوقت الحالي أكثر حدة ووضوحا منها على الثقافات القومية، لقد ظهر الإعتماد والتبادل بين الدول مع إزدهار المدن التجارية في أوربا و نستطيع أن نحدد المراحل الأولى للعولمة بمفترق الطرق للتبادل الثقافي و المادي و السياسي المعقد الذي وجد أساسه في أوربا النهضة و الإصلاح، كما أن الإكتشافات البحرية و الفتوحات الكولونيالية في القرن 19 هي التي سمحت بإندماج الأمريكيين في نظام الإقتصاديات الأوربية و أن تنمية أنماط الإنتاج و التبادلات الرأسمالية كون مرحلة مهمة لهذه الحركة مما يجعلنا نقول ما مدلوله إرتسام العولمة مع الثورة الصناعية.[3]

وقد بين باتريك فالري في مؤلفه *L'echelle du monde* كيف أن الإقتصاد الغربي قد أخذ في إندفاعه و تطوره الكوني في الفترة الممتدة بين 1730 - 1750 إلى

---

[1]: Peter N. Stearns , **Globalization in World History** , Op.Cit, P.13.

[2]: Zaki Laidi ," La Mondialisation Comme Phenomenologie Du Monde", Op Cit .

[3]: Pierre De Senerclens , **La Mondialisation : theories,enjeux et debats** , 2e édition . (Paris : Armand Colin , 2001) . p. 72.

سنوات 1880 -1890 بداية القرن التاسع عشر، فقد كان المنتجون الحرفيون لمعظم دول العالم معنيون بتقدم إنتاجية الصناعة الغربية كما ساهم في ذلك إنشاء الطرق النهرية، الطرق، تحسين الرحلات البحرية، طرق السكك الحديدية التي سهلت نقل الكتل، تكثف التبادلات الدولية للثروات و الأفراد وخاصة حركة رؤوس الأموال هذه التي تزامنت مع موجات جديدة للغزو الإمبريالي و الذي سهله تطور التسلح و بصورة عامة بتفوق الصناعات و الأنظمة الإدارية للمستعمر.[1]

لقد تخوف كارل ماركس من هذه الحركة في البيان الشيوعي المنشور في 1848، ثم بعد ذلك لينين و تبعته كتابات جون هوسبون و نيكولاي بوخارين ورودكف هيلفردين حول دور الأسواق المالية، هذا التوسع للنظام الرأسمالي تباطأ مابين الحربين العالميتين قبل أن يعاود بشدة بعد هزيمة ألمانيا و اليابان حيث عرفت التبادلات التجارية منذ ذلك الوقت تقدما سريعا عن طريق تشجيع إندماجات الفضاءات الإقتصادية الوطنية في السوق العالمية، التطورات في مجال النقل الجوي و البحري خلال العشر سنوات الأخيرة إنخفاض تكلفة المبادلات الدولية ، التحسينات العامة للمنشآت القاعدية للإتصالات، كما ساهمت أيضا أدوات التأمين والقروض في توسيع جديد لتبادل الثروات و الخدمات بين مختلف مناطق العالم وسهلت رحلات الأعمال والتنقلات السياحية تدفقات الهجرة من مختلف الصور.[2]

وعلى حد قول أمارتيا سن فإن العولمة ليست شيئا جديدا، كما أنها ليست مرادفة للتحول إلى النمط الغربي: "العولمة كانت وماتزال تمضى في طريقها على إمتداد آلاف السنين من خلال الترحال و التجارة و الهجرة و إنتشار التأثيرات الثقافية و نشر المعرفة وإشاعة التفاهم بما في ذلك نشر العلم و التكنولوجيا. كانت العولمة منصفة، فهي إذا في صالح الجميع".[3]

يجمع الباحثون الذين تحدثوا عن نشأة العولمة أن العولمة عملية تراكمية، أي أن هناك عولمات صغيره سبقت ومهدت للعولمة التي نشهدها اليوم، والجديد فيها

---

[1]: op. cit. p73.

[2]: Pierre De Senerclens , Op Cit , p. 73.

[3]: Amartya Sen, "Dix Verités sur la mondialisation ", traduit de l'anglais par :sylvelle gleize, **le monde.fr**

."http://www.lemonde.fr/imprimer-article/0,6063,208272,00.html."

هـو تزايـد وتيرة تسـارعها في الفترة الأخيرة بفضـل تقـدم وسـائل الإعـلام والاتصـال ووسائل النقل والمواصلات والتقدم العلمي بشكل عام ومع ذلك فهي لم تكتمل بعد .

وإستقراءا للبعد التاريخي للعولمة يرى جورج هنري سوتو أن العولمة مفهوم يثير إنتباه الاقتصاديين والسياسيين أكثر من المؤرخين لأن مسار الظاهرة التاريخي لا يهم الباحثين مقارنة بحاضرها رغم أن مفهوم العولمة يحتاج إلى تحليل تاريخي بحت حتى لا يصطدم مع مفاهيم أخرى كالحداثة، فالمقاربات التاريخية من حيث منهجية العولمة نادرة رغم أنها مفهوم يشمل مستويات عديدة كما أنه مفهوم عام ومركب تتداخل فيه مستويات و حركات التجارة والاتصال والتكنولوجيا والثقافة، ويتطلب التعامل معه كبرنامج إيديولوجي أو إاقتصادي أكثر منه كأمر واقع.[1]

حسب جورج هنري سوتو تمتد العولمة تاريخيا في شكل ثلاث عولمات :

1- منذ القرن 18 من الحرب العالمية الأولى.

2- خلال العشرينيات.

3- بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الآن.

بصورة عامة فإن العولمة حالة زمنية، كما هي حالة إقتصادية إجتماعية ثقافية، وهي ليست ملك للنظام الدولي في لحظة تاريخية معينة إنما مبدأ لهذا النظام،[2] في سياق هذا الشكل، تكون هناك إضطرابات وتشوهات فكرية وهيكلية تمس سرعة العولمة وطبيعتها الثقافية والدينية وأهدافها كفكرة الدولة العالمية أو فكرة الأمركة، فهل العولمة تعني هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ؟ وهل تعني إمبريالية أمريكية جديدة ؟ وهل تعني سيطرة الإفتراضي كبعد على الإقليمي ؟ إن التأريخ العلمي للعولمة كفيل بتركيب صورة واضحة عن الأمر.[3]

ثانيا- زوايا مقاربة العولمة

أصبحت العولمة واحدة من المفاهيم التي إنطوت على مضامين وأنساق جديدة وتطرح في نفس الوقت مضامين ومفاهيم عديدة ومتنوعة لها من قبل الباحثين بإختلاف مشاربهم وإنتماءاتهم، فهناك من يرى بأنها عملية وهناك من يرى بأنها

---

[1]: Hinri Soutou," introduction a la problématique des mondialisations", **Revue Relations Internationales** , n° 123 (France , 2005/3) , p . 99.

[2]: Bertrand Badi, Op. Cit, p .100.

[3]: Hinri Soutou, Op. Cit .

أيديولوجيا وهناك من يرى بأنها محاولة وحالة وظاهرة ونظرية، كما طرحت نماذج ونظريات متباينة في تفسيرها.

كل باحث وهو بصدد البحث في موضوع العولمة يضع نفسه في مستوى محدد يختاره إنطلاقا من تطلعاته المنهجية وأهدافه البحثية، ونظرا لهذا التعدد فإنه ليس بالإمكان التغاضي عن هذه السمة الأخرى من سمات العولمة مما يقتضي معه التطرق لها وذلك بالتمييز بين عدة مستويات: العولمة كمفهوم للتنظير، كظاهرة، كعملية، كإيديولوجية ومتغير.

1-العولمة كمفهوم للتنظير

المفاهيم هي رموز نعبر بها عن أفكار وظواهر تجمعها خصائص مشتركة أو بمعنى آخر تصورات وتجريدات لأوصاف تلك الظواهر وخصائصها المشتركة.[1]

ليس المفهوم عونا من أجل الفهم فحسب بل هو طريقة للتصور، إنه ينظم الواقع محتفظا بصفات الظواهر المتميزة، الدالة ويقوم بأول تصنيف وسط سيل الإنطباعات التي تنهال على الباحث.[2]

للمفاهيم أهمية بالغة في البحث العلمي فهي أساس الإتصال بين أصحاب الإختصاص في مجالات العلوم وتقدم مساعدة للباحث في فهم العلاقة بين الظواهر والوصول إلى الإستنتاجات العالمية وتعميمها، وقد تم التركيزا في المباحث السابقة عمدا على دور مفهوم العولمة وكيف يؤثر في نسق المفاهيم الإجتماعية بصورة عامة

مع التنوع في المعنى والتعدد في الدلالات وبالنظر إليه كمفهوم للتنظير والتحليل الإجتماعي يجب أن تتوافق العولمة مع ثلاثة معايير:

1- أن يكون لها معنى محدد (غير عشوائي).

2- أن يكون قابلا للإستخدام في التحريات التطبيقية وأن يشتمل على تشكيلة كبيرة من التطبيقات المحتملة.

3- أن يكون مجردا لا يحوي أية مقولة مسبقة لمحتوى محدد.[3]

وتبعا لهذه المعايير يجب أن يحقق المفهوم الوظائف التالية : التنظيم والتوجيه والتعيين والتنبؤ، فهو أداة ووسيلة للتعيين عبر التجريد والتصور بالإدراك

---

[1]: محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات**، ط. 5 (الجزائر: درا هومة، 2007)، ص. 35.

[2]: مادلين غراويتز، **مناهج العلوم الإجتماعية**، ترجمة : سام عمار، الكتاب الثاني، (دمشق :المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، 1993)، ص.53 .

[3]: جوران توربون، المرجع السابق، ص. 09 .

مباشرة وفي هذا النطاق يعتقد جنز بارتلسون بأن مفهوم العولمة تمكن من تحريك كل شئ معه، وأصبح أداة تحول وإنتقال للمفاهيم.[1]

المقصود بالمفهوم هنا لا يعني الإطار القائم على تحديد الأبعاد الإبستمولوجية والانطولوجية للعولمة في حد ذاتها، بل إن المقصود هو أن الكثير من الدراسات والبحوث تستقر عند مستوى إعتبار العولمة تصورا له دلالاته المحدودة لفظا ومعنى يساعد على فهم الظواهر الإجتماعية المختلفة من خلال تصنيفه للأفكار والتصورات القائمة في حدود التجريد والإدراك المباشر.

2- العولمة كمتغير

المتغيرات تستخدم لوصف بعض الأشياء القابلة للتغيير أو الأشياء القابلة للقياس سواءا من خلال الكم أو الكيف أو الجنس أو القوة أو الضعف أو الإستقرار أو التوتر أو الوضع الإقتصادي والإجتماعي، إذن هي الجانب القابل للملاحظة من الظاهرة أي المؤشرات الدالة والمعبرة عن المفاهيم.[2]

إذن بهذا المعنى تصبح العولمة خاصية تجريبية ومؤشر يعبر عن حالة مجردة:

العولمة ⟵ مفهوم (التجريد) ⟵ متغير (الملاحظة).

العولمة يمكن أن تغطي عددا غير محدد من أوجه الحياة الإجتماعية ويمكن أن يتعدى مداها لتشير بذلك إلى تعددية العمليات الإجتماعية [3]، كما يمكن قياسها بإستخدام نماذج للقياس الكمي أو النوعي لتأكيد أو نفي وجود وكثافة العولمة .

في مجالات عدة يتم الإقتراب من العولمة بإعتبارها متغيرا ينبني على عدة مؤشرات ومتغيرات لعالم متغير يطبعه الفعل الإقتصادي بالدرجة الأولى والمنبني في جانب كبير منه على ضروب مختلفة من الدلالات القياسية والكمية التي تجعل من العولمة في خضمها متغيرا له أدواره وأفعاله .

العولمة كمتغير ترتبط بعوامل وفواعل عدة، وتقدم بيانات ومؤشرات تتغير وتتواصل وتثبت في أحيان أخرى من خلالها يمكن تفسير أو التنبؤ بالظواهر المختلفة فتؤثر في البيئة والمنظومة والوحدة والمجتمع والدولة والسيادة والخاص والعام، وتصبح حينئذ كما هي ظاهراتية ومفهوماتية رمزية ودلالة منطقية وميزة تفاضلية .

---

[1]: المرجع السابق، ص. 43 .

[2]: محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 21.

[3]: جون توربون، المرجع السابق، ص. 09.

3-العولمة كعملية

العملية هي مجموعة ظواهر متتابعة تقوم بينها درجة من الوحدة وتحدث إلى حد ما بإنتظام[1] فالعملية فعالية وظيفية مستمرة .

العولمة كعملية تتم بوعي تام من جانب من يقوم بها وتستهدف تحقيق أهداف معينة خطط لها سلفا أي إنها فعل وخلفها فاعل مؤثر يمتلك إمكانات القوة، فهي تنطوي على مجموعة من الممارسات والأفعال والأنشطة الغائية التي تتم بوعي من جانب القائمين بها والتي تستهدف تحقيق غايات معينة، أي أن هناك إرادة واعية تدير وتوجه هذه الأنشطة تحقيقا لأهداف معينة وإعتمادا على وسائل وأساليب وأدوات معينة، فالعولمة وفق هذا التصور هي برنامج عمل يتضمن أهداف وأدوات ووسائل يفترض فيها القدرة على تحقيق هذه الأهداف، ويتفق أنتوني غيدنز مع هذا التصور حين يرى أن العولمة لا تمثل تطورا طبيعيا وإنما هي عملية تقوم عليها وتدعمها وتروج لها بعض الدول والحكومات والشركات المتعددة الجنسية .

تشير العولمة إلى عملية تاريخية تمثل تطور نوعي جديد في التاريخ الإنساني وتجسيد لمجموعة من التطورات العلمية والتكنولوجية والإقتصادية والسياسية التي تجعل منها إمتدادا لإتجاهات مستقلة إستقلالا تاما عن إرادة الدول الكبرى وبالتالي يصعب التحكم فيها لأنها تملك آلية ذاتية قادرة على تسييرها ومن الصعب إخضاعها للتحكم، وبهذا المنطق تتجلى العولمة كعملية تغير، نظرا لما تحدثه التدفقات المعلوماتية والتجارية والتكنولوجية وحركة البشر على كثير من البلدان وخاصة البلدان النامية مما يخلق لها أوضاعا معقدة قد تصل حتى إلى التهميش .

في إتجاه آخر العولمة كعملية يمكن التأثير فيها وإعادة تشكيلها، فقد سعت القوى الكبرى إلى إعطاء العولمة أبعادا محددة وإلى تعديل مسارها بشكل يخدم مصالحها ويؤثر على الدول الضعيفة التي أصبحت أسيرة لهذه الممارسات . فهي تشير إلى مجموعة الإجراءات والممارسات والسياسات الصادرة عن القوى الكبرى في العالم وردود الأفعال التي تصاحبها والتي تصدر من جانب الدول والمجتمعات الأخرى،[2] وقد ترتبت عن هذه الممارسات عدة نتائج سلبية على الدول الضعيفة وذلك بإستخدام

---

[1]: حسن صعب، **علم السياسة**، (لبنان: دار العالم للملايين، 1985)، ص . 60

[2]: صلاح سالم زرنوقة وآخرون، **العولمة والوطن العربي**، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2002)، ص. 18.

المنظمات والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما وكذا إستخدامها للتكنولوجيا المتقدمة في المجالات المختلفة، وأعطت القوى الكبرى بموجب ذلك للعولمة مضمونا خاصا بها بشروطها ومعاييرها الخاصة مما خلق بعض السلبيات كالتدخل في الشؤون الداخلية للدول من النواحي المختلفة السياسية والثقافية والإقتصادية.

4-العولمة كظاهرة

الظاهرة هي نتيجة الفعالية الناتجة عن العملية فهي الأحداث التي تحيط بالإنسان في الطبيعة أو المجتمع ويتعرف عليها ويحاول الكشف عن حقيقتها، وهي لا تتسم بوضوح الشكل والرؤيا إذ أنها تبدأ بشكل وصيغة وتنتهي بأخرى و تبدأ بالتكون فتتعاظم حتى تأخذ دورها وتأتي إستجابة لحركة النظام وتطوره.

لعل أكبر توصيف للعولمة بالنظر لجدة ونوعية موضوعاتها وتسارعها والإهتمام الكبير الذي نالته من قبل الباحثين والسياسيين وحتى الناس العاديين هو إعتبارها كظاهرة وهي المقاربة السائدة، أو بتعبير آخر أن جل الدراسات التي تركزت على موضوع العولمة كانت تنظر إليها كظاهرة، فالعولمة كما أسلفنا ظاهرة تاريخية تكثفت عملياتها طوال سنوات طويلة وقد ساعدت عملية التكثيف على إدراك هذه الظاهرة والتي بدأت بشكل وصيغة معينة وتعاظمت حتى تجسدت في صورها المختلفة: العولمة السياسية العولمة الإقتصادية، العولمة الثقافية ...إلخ.

ولا تعني العولمة كظاهرة فقط تزايد إنكماش العالم وترابطه وتلاشي الحدود فيه ولا تعني فقط تدفق السلع والخدمات والأفكار دون قيود من مكان لآخر، أي أنها لا تقف عند حد تقليص الزمان والمكان والفوارق النوعية بين المجتمعات، وإنما تعني إلى جانب ذلك عدة أمور :

1- ظهور قوى جديدة تتحكم في الإتجاهات العالمية: الشركات الدولية، المؤسسات المالية الدولية، أسواق المال العالمية، مافيات العنف والجريمة .

2- ظهور شبكات من التفاعل بين تنظيمات المجتمع المدني وبين أقسام الرأي العام وبين مراكز أو دوائر صنع القرار، وبين دوائر المال، وبين المنتجين والمستهلكين، يرتبط بذلك ظهور أنساق عالمية نوعية على الصعيد العالمي: نسق سياسي عالمي، نسق إقتصادي عالمي، نسق إعلامي عالمي، وكذلك نسق عسكري عالمي.

3- ظهور قضايا عالمية جديدة تشمل كل دول العالم ومجتمعاته سواءا من حيث مصدرها أو إنتشارها لا يمكن مواجهتها دون تكتل عالمي من قبيل: القضايا البيئية والإرهاب والتطرف والجريمة والعنف وغسيل الأموال والمخدرات ... إلخ.[1]

4- ظهور تناقضات عالمية عديدة : تمثلها الإتجاهات المختلفة نحو التفكك والإنهيار في مواجهة التكتل والإندماج والإحتكار في مواجهة التنافسية والعنف في مواجهة السلام والفقر في مواجهة النمو والعزلة في مواجهة الترابط .

وبغض النظر عن الجوانب المختلفة التي يحتويها معنى العولمة كظاهرة فإنها أحاطتها في نفس الوقت بوجهات نظر مختلفة في معرض تقييمها وتبيان سلبياتها وإيجابياتها بين مناهض لها ومطالب بتفعيلها .

5- العولمة كأيديولوجية

غالبا ما ينظر للعولمة كإيديولوجية تحمل في طياتها فكرا وعقيدة و تفسح المجال أمام إنتشار قيم معينة في جميع المجالات الحيوية وهي بطبيعتها ذات مستوى مميز وشمولي لا يتعين التخلف عنه.

في هذا المستوى ينظر للعولمة على أنها إطار فكري يقوم على فكرة إنتصار الحضارة الغربية وتدشين مرحلة جديد في التاريخ البشرى أو التأسيس لحضارة إنسانية جديدة وتستند هذه الدعاوى على مجموعة من الأطر الأيديولوجية كالليبرالية الجديدة أو إتجاه ما بعد الحداثة أو مرحلة ما بعد التنمية أو ما بعد الإمبريالية، وتسلك نظريات مثل نظرية نهاية التاريخ ونظرية التحديث والتلاقي ونظرية عبر القومية ونظرية الفردية العالمية ونظرية الموجة الثالثة و تحول السلطة وغيرها نفس المسلك .

تطرح العولمة نفسها كمحاولة لنشر حضارة الغرب أو قيم الليبرالية فتنطلق من تحطيم المسلمات والمفاهيم والقيم والإفتراضات القائمة وإحلالها بمجموعة أخرى بديلة لم تخل من التناقض في معظم الأحيان .

إلى جانب المستويات التي تم التطرق إليها تبرز رؤى أكاديمية أخرى تنطلق من إعتبارات ومرجعيات تبناها مفكرين بارزين في ميدان السياسة العالمية نذكر منها:

- المفكر البريطاني رولاند روبرتسون يعتبر العولمة مجرد مجال إقتصادي وإجتماعي وسياسي جديد يجمع بين المحلي والعالمي والفردي والإنساني .

[1]: صلاح سالم زرنوقة، المرجع السابق، ص. 22 .

- توماس فريدمان ينظر للعولمة نظرة نظامية حيث يقول أن العولمة هي نظام عالمي وهي نظام جديد يعيد تشكيل الدول والمجتمعات والأفراد والقناعات على جميع المستويات .
- أنطوني غيدنز يقول أن العولمة هي في الأساس حالة حضارية جديدة، هي حالة « ما بعد الحداثة » القائمة فعلا في المجتمعات ما بعد الصناعية .

يبقى في الأخير القول بأن المستويات المختلفة التي تم التطرق إليها ليست منفصلة عن بعضها البعض، فالعولمة كإيديولوجية قد تختلط في كثير من الأحيان بالعولمة كظاهرة وكلاهما قد يختلط بالعولمة كعملية، لكن ذلك لا يمنع من توضيح الفوارق بين هذا المستويات، فالعولمة كإديولوجية تتعلق بما ينبغي أن يكون، والعولمة كظاهرة تتعلق بما يمكن أن يكون، أما العولمة كعملية فتتعلق بما هو كائن.[1]

ثالثا : تفسير العولمة

لا يكفي القول أن العولمة ظاهرة معقدة ومتناقضة لتقييم حقيقة ما يحدث، ولكن تفرض إعتبارات عدة ما يجعلها الفاعل والعامل البارز الذي سيوجه مسار وآفاق الحضارة الإنسانية في الألفية الثالثة، فقد أصبحت مع جملة الرهانات والتحديات التي تطبعها مثار جدل ونقاش من قبل الباحثين والمختصين وأصبح فهم هذه العملية بإعتبارها ظاهرة مضطربة وغير قابلة للتكهن يتنوع بتنوع الزوايا التي ينظر منها المراقبون لهذه القضية .

وكما تتعدد نظريات العلاقات الدولية فقد تعددت الزوايا التي تنظر منها هذه النظريات للعولمة ذاتها بين النظرة الضيقة والنظرة الواسعة وبينهما من ينظر إليها بإعتبارها شئ من الماضي وآخر من الحاضر ولها إمتداد للمستقبل في صور مختلفة، فهي تبسط سيطرتها بالدرجة الأولى على النماذج القائمة من خلال الإنتقال والتغير والتحول .

1- النظريات المفسرة للعولمة

العولمة ظاهرة شديدة التعقيد ذات أبعاد كثيرة ولابد لأي تفسير جيد من أن يمسك بجذور هذا التعقيد، أضف إلى ذلك أن مجتمعا عالميا مازال في طور التشكل

[1]: المرجع السابق، ص . 23.

يعرض هدفا متحركا مما يجبر أية نظرية على أن تتحلى بالمرونة والطواعية في تحديد العولمة ذاتها و في التعرف على هدفها المتحرك .

إن أي تفسير يكون منطويا على قدر متزايد من الصعوبة لأن جملة الأدوات التي أستخدمت لفهم مراحل تاريخية سابقة قد لا تعود ملائمة جراء قيام العولمة بإعادة خلق العالم، فعصر العولمة يستدعي إعتماد نظرية جديدة، وتفكير جديد وأشكال جديدة من الخروج على قواعد علم السياسة، خصوصا إذا كانت القطيعة بين القديم والجديد على تلك الدرجة من العمق التي يدعي عدد كبير من المراقبين وجودها .

1-1- نظريات السياسة العالمية

من الأهمية بمكان أن نوضح في هذا النطاق أن نظريات السياسة العالمية التي نقصدها ونركز عليها في مجمل أطوار هذا البحث هي: الواقعية، الليبرالية، ونظرية النظام العالمي ، مع العلم أن هذا النظريات – إن صح التعبير – التي تطورت إبستمولوجيا وتاريخيا وواقعيا إلى منظورات (برادايم) ترتقي لمستوى يجعل منها تنأى عن باقي المناقشات وتحتوي في ذاتها العديد من التوجهات والنظريات، وبالتالي لا طائل من التركيز على بعض الجوانب المتفرعة من منظور معين من هذه المنظورات والتركيز عليه لإعطاء تفسيرات عامة ومطلقة .

بالنسبة لتفسير العولمة هناك عدة وجهات نظر تسوق كل من منها سيرة مختلفة عن العولمة، ويمكن إيضاح أوجه الإختلاف بينها عبر مقارنة أجوبتها عن سؤال إفتراضي معين مفاده: ما سبيل إدماج جزيرة مكتشفة حديثا بالمجتمع العالمي؟.[1]

ستقول جماعة إن الشركات ستبادر إلى وضع يدها على ثروات الجزيرة الطبيعية إلى إرسال جحافل المهندسين لإنشاء البنى التحتية وإلى بناء المشروعات للإفادة من العمالة الرخيصة.

مجموعة أخرى من الباحثين ستدلي بأن ممثلي قوى كبرى سوف تسارع إلى مد يد المساعدة إلى هذا المجتمع لتمكينه من بناء دولة قادرة ولإجتذابه إلى الإلتحاق

[1]: فرانك جي. لتشنر وجون بولي، **العولمة الطوفان أم الإنقاذ الجوانب الثقافية والسياسية والإقتصادية**، ترجمة: فاضل جتكر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص. 97.

بركب التحالفات القائمة، وستقوم المنظمات الدولية بتوفير الدعم ليبقى المجتمع شريكا مستقرا في السياسة العالمية.

فريق ثالث من الأساتذة الباحثين سوف يؤكد بأن الجزيرة ستتعرض لغزو أعداد من الخبراء لمساعدتها في بناء المؤسسات التي يتعين على كل دولة أن تمتلكها إذا كانت ستتصرف مثل أي مجتمع آخر.

مجموعة أخيرة ورابعة سوف تركز على الطريقة التي سيعتمدها هذا المجتمع في تحقيق التوازن بين تراثه الخاص وجملة تيارات الثقافة العالمية المتدفقة.

هكذا فإن من شأن الإندماج أن يتخذ شكل الإستغلال الإقتصادي، أو صنيعة الإتفاقات والتحالفات السياسية، أو قالب الإصلاح المؤسساتي بما ينسجم مع النماذج الكوكبية، أو أسلوب التماهي الثقافي العاكس لصورة الذات، وكذلك الشأن بالنسبة للعولمة عندما تتلقى وجهات نظر متباينة حول جملة القوى المحركة والسمات المميزة لها.[1]

- النظرية الواقعية

بالنسبة للواقعيين لا تغير العولمة أهم سمات السياسة العالمية وهي التقسيمات الإقليمية السياسية للعالم إلى الكيانات المعروفة بالدول الأمم، في حين يمكن للترابط المتزايد بين النظم الإقتصادية المختلفة والمجتمعات المتعددة في العالم أن يجعل هذه النظم والمجتمعات أكثر إعتمادا بعضها على بعض فليس في وسعنا أن نطبق ذلك على نظام الدول .

في إطار هذا النظام تحتفظ الدول بحق السيادة خاصة وأن العولمة لا تجعل الصراع بين الدول من أجل النفوذ السياسي أمرا من منسيات الماضي كما أنها لا تلغي أهمية التهديد بإستخدام القوة أو أهمية توازن القوى، فالعولمة إذا قد تؤثر في حياتنا الإجتماعية والإقتصادية والثقافية لكنها لا تتجاوز واقع النظام السياسي الدولي الذي تقوم عليه الدول كوحدات سياسية.[2]

---

[1]: المرجع السابق، ص. 98.

[2]: جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة :مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. 11 .

- نظرية النظام العالمي

يتزعم إيمانويل فالرشتين وجهة النظر التي ترى بأن العولمة ليست أمرا جديدا ولا تعتبر تحولا نوعيا في السياسة العالمية، وماهي إلا إمتدادا للنظام الرأسمالي الشامل للكرة الأرضية فشبكات الإتصالات والمبادلات الإقتصادية كانت دائبة على التكثف وثمة إقتصاد عالمي موجه بفلسفة ليبرالية غربية ذات تطلعات كوكبية بات يشكل عالما واحدا أكثر إندماجا وتماثلا منذ ذلك التاريخ، إنها المرحلة الأخيرة في تطور الرأسمالية العالمية .

يرى فالرشتين أن ما حصل منتصف القرن التاسع عشر لم يكن إلا واحدة من مراحل عملية ذات عمر يحسب بالقرون، لقد نشأ النظام الرأسمالي العالمي في القرن السادس عشر حين أقدم التجار الأوروبيون على إقامة روابط وثيقة مع كل من آسيا وإفريقيا والأمريكيتين .

من البداية كان هذا النظام قائما على إقتصاد واحد وعلى سوق وشكل محدد من تقسيم العمل الإقليمي ولكن بوجود عدد غير قليل من الدول في مركز النظام كانت الطبقات المسيطرة مدعومة بدول قوية في إستغلالها للعمالة والموارد وفرص التجارة وعلى الأخص في الأطراف أما أشباه الأطراف فكانت تقلص الإستقطاب بين المركز والأطراف فتساهم في تحقيق الإستقرار الملحوظ للنظام، ويكمل سكيلر وجهة النظر هذه بتأكيده على دور الشركات والطبقات العابرة للحدود القومية بوصفها القوى المحركة الرئيسية في النظام العالمي المعاصر.[1]

- الليبرالية /الليبرالية الجديدة / المؤسساتية الليبرالية الجديدة

العولمة بالنسبة لليبراليين هي الناتج النهائي لعملية تحويلية طويلة الأمد مرت بها السياسة العالمية، والعولمة في هذا الأساس نسفت آراء الواقعيين وأظهرت أن الدول لم تعد عناصر فاعلة كما كانت من قبل وقد حلت محلها عناصر فاعلة لا تحصى وذات درجات متفاوتة من الأهمية حسب الإقليم محل الإهتمام ونتيجة لهذا يبدو العالم أشبه بنظام من العلاقات المتشابكة منه بنموذج الدولة الذي تطرحه الواقعية أو النموذج الطبقي الذي تطرحه نظرية النظام العالمي.[2]

---

[1]: فرانك جي. لتشر، المرجع السابق، ص، 99 .

[2]: جون بيليس، المرجع السابق، ص.12.

ينطلق الليبراليون بمختلف توجهاتهم من أن النظام في السياسية العالمية لا ينطلق من ميزان القوى بل من تفاعلات الطبقات المتعددة من ترتيبات الحكم التي تشمل القوانين والأعراف المتفق عليها والنظم الدولية والقواعد المؤسساتية، وكما أن الديمقراطية ضرورية للإرتقاء بالبشر فإن للأفكار أهميتها على هذا الصعيد وأن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد على مستوى السياسة العالمية نظرا لما تفرضه مقتضيات تحقيق التعاون على أفضل وجه.

يبين كل من كيوهين وناي بأنه أصبحت هناك منظمات جديدة تمارس إلى جانب الدول نفوذا حاسما على صعيد السياسة العالمية، والعولمة تلعب دورا في ذلك إذ تقوم بإنتاج منظومة أكثر تعقيدا من الدول ذوات التبعية المتبادلة حيث باتت القواعد والمنظمات العابرة للحدود القومية متنفذة، ومن ثم فإن المجتمع العالمي لم يعد قائما على ترتيب سلطوي موحد وإنما يشتمل على مراكز قوة كثيرة، غير أن قواعد مشتركة جديدة للتعامل مع القضايا تكتسب قوة حتى مع تعرض السلطة للتفرق والأهداف للتباين والإفتراق.

- الكيان السياسي العالمي

حسب وجهة النظر هذه فإن الدول تشكل عنصرا مهما من عناصر المجتمع العالمي غير أن أصحاب العالمية يمنحون قدرا أكبر من الإهتمام للنسق أو السياق العالمي الذي تسبح فيه الدول.

الجديد في المجتمع العالمي هو الكيان السياسي العالمي الشامل لكل شئ وما يرافقه من ثقافة عالمية دائبة على توفير جملة من القواعد والصيغ الثقافية التي تحدد الأساليب التي يتعين على المؤسسات حول العالم أن تعتمدها في معالجة المشكلات العامة، وما العولمة إلا تشكيل وتفعيل لهاتين الحقيقتين الدولة والثقافة العالميتين، وتنبثق تبعا لذلك منظمات جديدة لتفعيل منطلقات هذا المجتمع العالمي ومبادئه بوصفها حاملة مبادئ كوكبية لا تلبث أن تبادر إلى المساهمة في زيادة ترسيخ وتطوير صرح المجتمع العالمي.

- نظرية الثقافة العالمية

تبقى الثقافة العالمية جديدة ومهمة وفقا لهذا المنظور، فالعولمة عملية قائمة على إضفاء صفة التناسب وتعكف على إقحام العالم في إطار كيان واحد، ولا يلبث الناس أن يكتسبوا قدرا متزايدا من الوعي بوجودهم العالمي الجديد، غير أن ماهو

مهم حول هذه العملية ينصب على مشكلة العولمة أو مشكلة الإتصاف بصفة العولمة : مشكلة جعل العيش معا في نظام عالمي واحد أمر ذا معنى بل وحتى ممكنا، فلا غرابة إذن أن التقاليد الدينية تكتسب قدرا أكبر من الأهمية بمقدار ما تقدم على التعامل مع المأزق العالمي الجديد الذي يجبر المجتمعات والأفراد على تحديد هوياتهم بطرائق جيدة.[1]

إن كل ما سلف مستمد من وجهات نظر متباينة حول جملة القوى المحركة للعولمة والسمات المميزة لها، لكن يبقى أن نقول بأن مهما كان الأمر فإن النظريات لا ترسم الواقع الحقيقي للعولمة وأن تباينها وإختلافها نابع من كونها رؤية مسبقة ليس بإمكانها أن تمدنا بالحقيقة وتعبر جميعها عن وجهات نظر عالمية مميزة معتمدة على أفكار مألوفة مستمدة من منهل نظريات إجتماعية أبكر، لكنها - أي هذه النظريات - في نفس الوقت قطعت خطوات ذات شأن على صعيد تفسير التحولات الجارية في العالم بوصفها آفاقا موجهة تتولى إرشاد البحوث الراهنة .

1-2- المدارس الفكرية التي ناقشت نفي و وجود العولمة

السجال حول العولمة متميز بإختلاف نظري كبير، يتأسس على شقين، **الشق الأول** قوامه التركيز على الهدف النهائي الذي تسعى إليه العولمة والبحث عن النموذج المستعمل للقياس الكمي أو النوعي لتأكيد أو نفي وجود العولمة وكثافتها، بينما **الشق الثاني** فيتعلق بالعامل الأساسي المسبب أو هل العولمة عملية وحيدة يقودها منطق مسيطر (التقدم التكنولوجي، الرأسمالية، الإمبريالية) أو عملية متعددة الأبعاد تمخضت عن مجموعة من الأسباب المنطقية (التغير التكنولوجي السياسي والإقتصادي)، وهذا دون إغفال تحليل العولمة من خلال دوريتها التاريخية مما يسمح بتحديد الحركة المتطورة للمؤسسات الإنسانية وتحديد بداية الحقبة المعاصرة لها.[2]

يرى ديفيد هلد مع فريق آخر من الدارسين أن السجالات التي دارت حول العولمة تتنازعها ثلاث مدارس فكرية: المتعولمون (*hyperglobalist*) والمشككون (*sceptique*) والتحوليون (*transformationalist*).

---

[1] : فرانك جي . لتشر، المرجع السابق، ص، 100.

[2]: David Held , **Global Transformations, Politics,Economics and Culture** , (polity press : cambridge , 2003) , P. 10.

-**المتعولمون: (*hyperglobalist*)**: (يبب 1995، أومي 2000).

العولمة بالنسبة للمتعولمين تجربة بشرية و تاريخية جديدة بل و ثورية وهي مفيدة للجميع وتصل أثارها إلى كل بقاع الأرض، ولا تتعلق العولمة بالجانب الإقتصادي فقط بل هي تتعدى ذلك لتشمل المجالات السياسية و التكنولوجية والثقافية و قد تأثرت بشكل كبير بالتطور الهائل الذي شهده العالم في مجال الإتصالات منذ عقد الستينات، وهذا دون إغفال العولمة الإتصالية والإعلامية تحديدا لما لها من أهمية مركزية.

أنصار هذا الإتجاه يؤكدون بأن العولمة الإقتصادية تشكل أوضاعا جديدة للتنظيم الإجتماعي التي تحل محل الدولة القومية من حيث كونها وحدات أساسية إقتصادية وسياسية للجماعة الدولية، في وجهة النظر هذه العولمة تفسر مجالا جديدا في تاريخ الإنسانية أي الدول القومية أكثر فأكثر متعارضة مع مقتضيات الإقتصاد العالمي.[1]

يوجد في نطاق المقاربة المفرطة العديد من الآراء المتباينة وخاصة بين النيوليبراليين الذين يدعمون إنتصار الإستقلالية الفردية والسوق على سلطة الدولة والنيوماركسيين هؤلاء الذين تشكل بالنسبة إليهم العولمة إنتصارا للرأسمالية التسلطية.

عموما مدرسة العولمة المفرطة تقول إن العولمة المعاصرة تقوم بتعريف مرحلة جديدة يكون فيها البشر في كل بقعة من الأرض خاضعين لقواعد السوق العالمي ونظمه ويمكن إيجاز أهم مرتكزاتها فيما يلي:

- العولمة تمثل مرحلة جديدة من هذا الكون.
- تتآكل سلطة الحكومات القومية أمام زحف الرأسمالية المعولمة.
- القوى المركزية الدافعة نحو العولمة هي الرأسمالية العالمية المعاصرة والتقنيات الجديدة.
- الصناعات تصبح أكثر عالمية مع إزدياد القوى الدافعة للعولمة.
- لا بد للشركات والمنظمات من أن تتجاوب بالتحول إلى الدولية متعددة الجنسيات عالمية وعابرة للقارات.

[1]: op. cit, P. 03.

- تكوين عالم بلا حدود ونهاية للدولة القومية من جديد.[1]

-المتشككون (*sceptique*) .

(غوردون 1998، وهيرست وتومبسون 1999 ، وهيرست وألن 1997، وفايس 1998).

يتحدى المتشككون فكرة العولمة الشائعة، وهم في ذلك يشيرون إلى مشاكل مزعجة مرتبطة بأطروحة العولمة:

- الغياب العام لنموذج محدد بوضوح للاقتصاد المفترض كونه عالميا، وغياب تحديد واضح كيف يمكن أن يختلف عن الأنظمة الاقتصادية السابقة.
- الميل إلى سياق أمثلة مريحة مصورة لعمليات العولمة وتدول قطاعات إقتصادية كما لو أن ذلك بحد ذاته برهان كاف على وجود الاقتصاد العالمي الجديد .
- إنعدام العمق التاريخي في ما يتعلق بالتحليل الذي يسمح للاتجاهات الدارجة بأن تبدو فريدة وبدون سوابق، وهذا التحليل غير التاريخي يسمح للمعلقين أن يقترحوا أن الاتجاه نحو العولمة سيدوم بدون أي تغيير في المستقبل.[2]

العولمة حسب أنصار هذا الإتجاه ظاهرة غير جديدة وحتى لو كانت جديدة فهي مدمرة وهم بخلاف المتعولمون يرون بأنها ما هي لا أسطورة معتمدين على المعطيات الإحصائية حول التدفقات التجارية المالية والهجرة نهاية القرن التاسع عشر.

يدعي المتشككون بأن المستويات المعاصرة للإعتماد الإقتصادي المتبادل ليس لها سابق تاريخي، بل منهم من يذهب إلى حد القول بأن الإقتصاد الدولي اليوم أقل عالمية من حيث إتساعه الجغرافي عن فترة الإمبراطوريات الأوروبية، حسب رأيهم فإن المؤشرات المالية تؤكد ميلا لصعود التدويل الإقتصادي المعاصر بشكل مماثل لسنة 1890.

---

[1]: كيركبرايد بول، **العولمة الضغوط الخارجية**، ترجمة: رياض الأبرش، (مكتبة العبيكان: المملكة العربية السعودية، 2003) ص .44.

[2]: نفس المرجع، ص .45.

المتشـككون يعارضـون الإقتـراح الـذي بمقتضـاه أن التـدويل الإقتصـادي الجاري يؤدي لبروز نظام عالمي جديد أي دور الدولة سيتقلص بشكل كبير، فالدولة حسب رأيهم تلعب دور مركزي ونشيط أكثر فأكثر في الترقية الدولية لهذه الأنشطة الإقتصادية وفي تكوين تنظيمات جديدة على حد قول كراسنر، وأن اللاعدالة الناتجة عن ميكانيزمات السوق تساهم في زيادة القومية والأصالة وتنفر إلى أجل مجهول بروز حضارة عالمية كتلك التي يأمل فيها المتطرفون.[1]

يتبنى المتشككون عموما تحليلا إقتصاديا، ويسعون للتأكيد على أن النظام الاقتصادي الحالي إما أنه بعيد عن الصورة التي يقدمها رجال العولمة أو أنه مختلف قليلا فقط عن الاقتصاد الذي ساد في مراحل سابقة ويمكن تلخيص المتشككين فيما يلي :

1- لا يعتبر الاقتصاد الدولي الحالي بدون سابقة، فهو في الحقيقة واحد من عدد من حالات مماثلة مر بها الاقتصاد العالمي الحالي المبني على إقتصاد التقنيات الصناعية الحديثة، والذي بدأ بالظهور في الستينيات من القرن التاسع عشر و في حالات معينة فإن الاقتصاد الدولي الحالي أقل إنفتاحا وتركيزا على النظام السائد من سنة 1870 وحتى .1914.[2]

2- الشركات المتعددة الجنسيات حقيقة ظاهرة نادرة، فمعظم الشركات وطنية الأساس تقوم بالتجارة العالمية إستناد إلى معرفة بأصولها الحقيقية في مواقعها من إنتاج وبيع ولا يبدو لهم أن هناك إتجاه رئيسي لنمو شركات دولية حقيقية.

3- لا ينتج الحراك الرأسمالي تحولا كليا في الاستثمار والاستخدام من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، فرأس المال والاستثمارات الخاصة المباشرة ما تزال مركزة في الاقتصاديات المتقدمة ويبقى العالم الثالث هامشيا في عالم الاستثمار والتجارة إذا ما تركنا بعض البقع الجغرافية والدول المصنعة حديثا جانبا.

4- يعترف بعض المدافعين المتطرفين عن العولمة أن الاقتصاد العالمي ما يزال اليوم أبعد من أن يكون معولما، والحقيقة أن تدفقات الاستثمارات المالية مركزة على مثلث أوروبا اليابان وشمال أمريكا، والمعتقد أن هذا التركيز سيستمر في المستقبل القريب أيضا.

---

[1]: David Held , **Global Transformations, Politics , Economics and Culture**, Op, Cit , p . 07.

[2]: Paul Hirst, Grahame Thompson, **Globalisation In Question** , 2nd edn, (London: polity press ,1999) , pp .2-3.

5- تتوفر لدى هذه المناطق الاقتصادية الثلاث المقدرة إذا ما تعاونت فيما بينها أن تمارس ضغوطا حازمة على أسواق المال والتوجهات الاقتصادية، وهكذا نرى أن الأسواق العالمية لم تعد بعيدة عن التنظيم والرقابة، حتى ولو بقي المدى الحالي محدودا وأهداف الإدارة الاقتصادية محدودة بحكم تباين مصالح القوى العظمى والعقائد السائدة بالنتيجة.

6- لا توجد عولمة ولا أسواق عالمية ولا شركات عالمية، فالنظام الاقتصادي العالمي الحالي أقل عولمة وأقل تبادلي الاعتماد من أيام ومراحل سابقة وأن القوى الموجهة هي القوى الدولية والأسواق، وأن قوة وسلطات الحكومات الوطنية قد إزدادت وتدعمت بالتطورات والمتغيرات في هذا العالم، وبقيت العولمة في أحسن الحالات شكلا من أشكال التدويل مما سيحدث في المستقبل من صدام ما بين هذه القوى الإقليمية الفاعلة.[1]

على نقيض ما تقول به المدرسة المفرطة فإن مدرسة العولمة الشكوكية تقول إن العولمة في جوهرها ما هي إلا خرافة تخفي حقيقة إقتصاد دولي ينقسم إلى ثلاثة تكتلات تقوم على أساس كونها مناطق لازالت فيها الحكومات الوطنية قوية جدا ·

-التحوليون: (*transformationalist*) . (جيدن سنتي 1999 وروزمو 1990) .

يقول التحوليون بأن العولمة الحالية هي القوة الأساسية الفعالة، وهي أصل التحولات الإقتصادية الإجتماعية والسياسية الجارية والتي تعلن عن إعادة الهيكلة الأساسية للمؤسسات الحديثة .

التحوليون متفقون مع المتطرفين بأن العولمة الحالية ليس لها سابق تاريخي وأنها تحدث تحولا بنيويا في النظام العالمي، لكنهم يفوقون المتطرفون والمتشككون فيما يتعلق بالمسار التاريخي للعولمة، فبالنسبة لهم العولمة لا تمتد إلى حالة نهائية ولكن تكون نوعا من عملية تاريخية مفتوحة، فهي مليئة بالتناقضات ومتأثرة بالعوامل الظرفية.

ينطلق التحوليون من قناعة أن كثافة التدفقات العالمية المعاصرة سواء منها الاقتصادية أو العسكرية أو التقنية أو السياسية أو الثقافية أو السكانية ليس لها سابق تاريخي ووجود نظام عالمي لا يعني إتجاها نحو تضامن عالمي قوامه مؤسسة عالمية واحدة، بل على العكس فالعولمة تشترك في شبكات عالمية مع أشكال جديدة

[1]: Paul Hirst .Op.Cit. p4.

من التنضيد الإجتماعي أين العديد من الدول والمؤسسات والجماعات أحتويت بشكل متصاعد بينما أخرى أقصيت.

التحوليون متفقون مع المتشككين بأن الدول تحافظ على دورها المركزي في خضم النظام الدولي مع أن عملية العولمة تتسبب في إيجاد تسويات تسحب من الحكومات الوطنية القيادة والعديد من الوظائف.[1]

إن مدرسة العولمة التحولية تقول بأن الأنماط المعاصرة للعولمة غير مسبوقة تاريخيا بحيث أن الدول والمجتمعات تشهد عملية تغير واسعة في سياق محاولاتها تبني المزيد من عمليات ربط نفسها بعالم أوسع يبدو أنه يوما بعد يوم يفتقد إلى المصداقية والتيقن.

يمكن تلخيص التحوليون فيما يلي:

- تمثل العولمة درجة غير مسبوقة تاريخيا من الترابط .
- يعاد النظر في هيكلة الدولة على ضوء عملية العولمة .
- القوى المركزية المحفزة هي حصيلة لكل عمليات الحداثة مجتمعة .
- ستقود عملية العولمة إلى تحويل المجتمعات السياسية ونشوء هندسة جديدة للنظام العالمي.
- ستكون نتاج هذه العملية توجهات متناقضة تتفاوت ما بين الإندماج العالمي والتفتت الكلي.

الملاحظ على هذه المدارس هو التعددية، فمدرسة العولمة المفرطة تجتمع فيها أفكار الليبرالية الجديدة المتشددة للعولمة والأفكار الماركسية المناهضة، ومدرسة العولمة الشكوكية تقوم على أفكار محافظة، بينما نجد في مدرسة العولمة المفرطة أفكارا مختلفة ذات منطلقات مرتبطة بالليبرالية الجديدة .

بقدر ما جاءت المدارس الثلاث لتعبر عن النقاش والسجال الحاصل بخصوص العولمة لا يتوان عدد كبير من المواطنين والمسؤولين والمؤسسات على هامش المعارضة للقول بأنهم لا يحبذون العولمة ولا يحبونها بالرغم من أنهم لا يشككون في وجودها ووجود الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات ولكنهم ينتقدون ويعارضون نتائجها .

---

[1]: David Held , **Global Transformations, Politics, Economics and Culture** , op Cit , P. 08 .

لقد شكل هؤلاء مدرسة رابعة لكنها تختلف في أسسها ومقوماتها عن سابقاتها، يجدون في العولمة شئ لا يمكن مقاومته، طبيعية الحدوث ولكنهم يحاربون إستراتيجية الهيمنة الكائنة وراءها ويمكن تلخيص وجهة النظر هذه فيما يلي:

- العولمة تشكل شكلا جديدا من أشكال الإستغلال الإستعماري .
- الحكومات الوطنية أستبدلت من قبل المعتدين الإستعماريين بمؤسسات عالمية وشركات متعددة الجنسية.
- رأسمالية السوق الحرة وتحرير التجارة وديون العالم الثالث هي أهم القوى الدافعة للعولمة وسيكون نتاج ذلك تكوين نخبة إقتصادية عالمية تتجاوز مصالحها الحدود الوطنية وبروليتاريا عالمية مهمشة ومقهورة .

02- العولمة من منظور تحليل المفهوم

العولمة ظاهرة قديمة جديدة ولا يمكن وقفها أو عكس توجهها كليا، وإن كان من الضروري ترشيدها وأنسنتها بل إن هذه القناعة تشمل حتى تيار المتشككين في العولمة فقد تم تجاوز ذلك الجدل الكبير الذي رافق العولمة في النصف الأول من التسعينات والذي تركز بالخصوص حول هل العولمة الراهنة ظاهرة جديدة أم استمرار لظواهر وأشكال معروفة في العلاقات الدولية أو فيما إن كان بالإمكان إيقافها أو عكس توجهها العام.

حاول جنز بارتلسون إستكشاف معنى مفهوم العولمة من خلال التمييز بين ثلاث مضامين – الإنتقال والتحول والتجاوز – مبينا كيف أن إدخال العالمي كموضوع للفكر والعمل زعزع الأسس الفلسفية التي تقوم عليها النظرية الدولية، والتي ظلت لزمن طويل محكومة بحدود الدول ومدللا في نفس الوقت أن هذه المضامين بزغت وتطورت بالتدريج خلال الجدل والمناقشات الدائرة حول العولمة .

يحلل بارتلسون مفهوم العولمة من خلال وضعه في إطار فلسفي وجودي يحدد الهوية الإجتماعية السياسية للعالم ومكوناته، وصولا إلى أن لمفهوم العولمة وظيفة ودورا يتمثل في كونه أداة للتغيير، وينطلق من فكرة إلتباس المفهوم هذا الإلتباس الذي وعند فهمه سيؤدي إلى فهم بزوغ العولمة وتطورها في الواقع .
فالمفهوم حسب بارتيلسون مر بسلسلة من التحولات الفلسفية خلال العقد المنصرم، وهي التحولات التي دفعت المضامين المركزية للخروج بالتدريج من الإطار المعرفي إلى نوع من الفراغ الإنتقالي الفلسفي، ويتعرض لهذه المفاهيم الثلاث

بإعتبارها إطارا مرجعيا لذاتها حيث التعاقب المنطقي بين المضامين المختلفة يعكس المسار الأمثل لعملية العولمة كما إفترضتها هذه المضامين نفسها .

يستعمل بارتلسون مقاربة منهجية وتقنية في نفس الوقت تستند على محاكاة العلوم الطبيعية في تفسير المفاهيم الثلاث أو محاولة تقريب معناها وتبسيطه ويتضح ذلك من خلال إبرازه لنقطة مهمة تتمحور عليها كل طروحاته والتي مفادها أنه منذ نشأة العلوم الإجتماعية تسلمنا هذا العالم متراتبا وفقا لما توصلت إليه العقلانية الغربية، ووفقا لهذا التراتب يمكن فهم العالم الإجتماعي السياسي ككل وكمكونات وكتفاعل بين الكل والمكونات: الكل دائما أكثر من مجموع الأجزاء كما أن الأجزاء دائما أكثر من مجرد نقاط لحظية للكل (وهاتين القاعدتين تم إثباتهما علميا في الفيزياء وعلوم الطبيعة) كذلك نتبين أن هذا العالم مقسم إلى قطاعات شديدة التباين أو أن له أبعادا سببية تتناظر بالتقريب مع الفروع المختلفة التي تنقسم إليها العلوم الاجتماعية.[1]

2-1- العولمة كعملية إنتقال (العولمة عملية حركة من الداخل إلى الخارج)

المرجعية الأساسية في هذا المفهوم هي الوحدة، ذلك أن العولمة هي عملية مكثفة لإنتقال أو تبادل للأشياء بين هذه الوحدات القائمة سلفا، ويتم التركيز على التغيير الذي يحدث على مستوى الوحدة التي قد تكون إقتصادية أو ثقافية أو حضارية مع الأخذ في الإعتبار النتائج غير المقصودة للتفاعل بين الوحدات التي تظل محتفظة بهويتها أثناء عملية العولمة.

مرجعية العولمة في هذا التفسير هي التغييرات الحاصلة على مستوى الوحدة ومن خلال تفاعل العديد من الوحدات، لكن العولمة تتحكم فيها الأفعال الواعية والهادفة لعوامل ووسائط بعينها، وعليه تحدث من الجزء إلى الكل بينما تظل الوحدات على حالها لا تتغير وإنما تتغير الخصائص المميزة لكل وحدة (المصالح، المزايا، الإستراتيجيات) على مر الزمن بإعتبارها أسبابا للعولمة ونتائج مترتبة عليها، وبالتالي ما ظلت الوحدات ظل النظام والعكس صحيح .

وفي هذا النطاق لا يوجد فرق بين العولمة والتدويل والإعتماد الدولي ذلك أن التدويل يدل على تعاظم تدفقات التجارة وعوامل الإنتاج فيما بين الدول بينما الإعتماد المتبادل فيدل على التأثيرات المتبادلة بين الدول أو بين عوامل ذات فاعلية

[1]: بارتلسون، "ثلاث مفاهيم للعولمة"، المرجع السابق، ص. 34.

في مختلف البلاد وفي كلا المثالين تظل الدولة هي الوحدة الأساسية وأن كل شئ يتم فيها ومن خلالها وتحت رعايتها دون أن يؤدي ذلك إلى أي تأثير على هويتها الأساسية ولا يمكن الحديث عما هو عولمي كشئ يتجاوز المجموع الكلي للوحدات.[1]

أخذا بمنطق العولمة كعملية إنتقال، وبفعل الرؤية الفردية الفلسفية القوية لهذا المنطق فإن الدولة الحديثة تبدو على الأرجح مصدرا لإستقرار العولمة بدلا من كونها الضحية الأساسية لهذه العلمية، فبينما تؤثر العولمة على مصالح كل دولة ومقاصدها فإنها لا تحدث أي تغيير على السمات التي تعرف خصائص الدولة، بل يمكن أن يقال إن العولمة قد أحدثت توسعا جغرافيا جديدا لسلطة الدولة .

2-2- العولمة كعملية تحول : (العولمة عملية حركة من الخارج إلى الداخل)

المرجعية الأساسية في هذا المفهوم هو العالم، فالعولمة كعملية تحول مفهوم يحمل الكثير من الحجج المناقضة للمفهوم الأول، فبينما تقوم في إطار هذا الأخير على ذلك التفاعل الذي يحدث فيما بين الوحدات القائمة سلفا فإنها أي العولمة في هذا المفهوم هي عملية تحول تحدث على مستوى النظام ككل، تؤثر على هذه المنظومة وعلى هوية الأطراف في آن واحد فمرجعية هذا المفهوم حسب بارتلسون بنيوي مبهم ذلك أنه لا يمكن الوصول إلى مفهوم للعولمة إلا على مستوى النظام ككل.

تحدث العولمة كعملية على مستوى أعلى من الوحدات المكونة لها ووراء قدرتها نتيجة للتفاعل فيما بين المتغيرات المنظومية عبر الأبعاد والقطاعات المختلفة لتلك المنظومة، وهكذا تكون العولمة عملية متعددة الأبعاد تحدث في إتجاه الكل إلى الجزء (من الخارج إلى الداخل) عن طريق تحويل الوحدات إلى دوائر لإعادة إنتاج تلك المتغيرات والعمليات والقوى المنظومية التي تفضي إلى تغيير هويتها، ثم إلى تغيير القواعد المكونة للمنظومة التي تشمل هذه الوحدات.[2]

ينحو هذا المفهوم إلى إعطاء العولمة بعدا متميزا ومستقلا عن ذلك المفهوم الفلسفي كما في المفهوم الأول على أساس أن فهم التغيرات التي تحصل في الدول والمجتمعات يتم من خلال إعتبارها نتاج تطور المنظومة العالمية والتفاعلات في داخلها، مفهوم

---

[1]: المرجع السابق، ص، 35.

[2]: المرجع نفسه، ص، 39.

يعتبر العولمة لا رجعة عنها وتأثيرها عميق في هوية الوحدات التي ترتبط ببعضها البعض وبمصير المنظومة ككل .

بالنسبة للدولة القومية فإنه سيحدث لها تحول جذري بدرجة أو أخرى، وأن العمليات و البنيويات العولمية ستنال بشدة من قدراتها وفعاليتها، فبينما تظل الدول في مكانها تتحول هويتها وقدراتها المركزية تحولا عميقا مع إحتمال أن لا يبقى منها إلا بقايا دولة وقليل من الفرص لبعث العافية في أوصالها.

2-3- العولمة كعملية تجاوز

المرجعية الأساسية في هذا المفهوم هي شبكات التدفقات، فالعولمة هي عملية تذيب الحدود التي تفصل بين الداخل والخارج وتتضمن معنى تجاوز تلك التقسيمات التي تتحكم في برمجة هوية الوحدة والمنظومة والأبعاد .

بالنسبة لهذا المفهوم تحدث العولمة تغييرا في هوية الوحدات والمنظومة وأكثر من ذلك تحدث تغييرا لشروط وجود الإنسان موضوع البحث والمجالات التي تتواجد فيها فالعمليات والظواهر العولمية تتجاوز كل الحدود والتقسيمات التي تتحكم في برمجة هوية الوحدة والمنظومة والأبعاد وهي لا تعرف على مستوى المنظومة ولا على مستوى الوحدة ولكنها تعبر وتتجاوز هذه التمايزات.[1]

يبدو أن ما تقدمه شبكات التدفقات المختلفة وخاصة منها المعلوماتية والإتصالية يعبر صراحة عن حلول عالم الرموز محل عالم الأشياء، لتخلق معها أي هذه التدفقات والوسائط عالما جديدا ومبادئ جديدة وهويات جديدة وكذلك وحدات جديدة.

هذا المفهوم يعتبر أن مفعول العولمة لا يقتصر على التأثير على خصائص الدول المفردة أو على هوية الدولة كمؤسسة سياسية، وإنما تحدث العولمة مفعولا إنقلابيا في شروط وجود الدولة وهذا المفهوم يتضمن إحتمال تحلل الدول ذات السيادة والنظام أو المجتمع العالمي المناظر كالشكل المكاني للحياة السياسية.

يقدم بيتر بارتلسون من خلال المفاهيم الثلاثة للعولمة منحى متميز في تحليل العولمة تجاوز من خلاله السرد التاريخي الذي ميز الدراسات المختلفة حولها، مؤكدا على أنه وإن كان الإستغناء عن المنهج التاريخي أمر صعب في دراسة الظاهرة إلا أن ذلك لا يتم إلا في نطاق إطار تحليلي دقيق يقوم على تعاريف واضحة كمقدمات

[1]: بارتلسون، المرجع السابق، ص. 41.

أولية لفهم حقيقة العولمة ومن ثم الانتقال إلى سرد ماهيتها وتحليل مدلولاتها بالنسبة للحكم والسياسات الخاصة بالدول القومية القائمة، دون إختزالها في الوحدة أو القطاع أو المنظومة بل عملية لها أبعادها ودلالاتها وآلياتها للمضي قدما بعيدا عن السياق الزمني والمكاني .

03- العولمة بين الحداثة وما بعد الحداثة

أحيانا ينظر إلى العولمة بأنها مرحلة إكتملت فيها الحداثة عندما بلغت التقنية درجة تثبيت إمكانات السيطرة الشاملة على الطبيعة وتحقيق القولبة الكونية للمسارات الاقتصادية والاجتماعية (مشهد العقلنة الذي تحدث عنه ماكس فيبر).

وأحيانا أخرى، ينظر إلى حركية العولمة بصفتها قطيعة مع حقبة الحداثة وتجسيد لفكر ما بعد الحداثة، وبداية أفق ثقافي ومجتمعي جديد يتلاءم والثورة التقنية الثانية التي غيرت جذريا أدوات المعرفة ورهانات الاقتصاد والسلطة والمجتمع كما هو شائع في الأدبيات المستقبلية الأميركية.

3-1- العولمة والحداثة

يقوم فكر الحداثة على مرتكزات ثلاثة رئيسية:

-01 المقاييس العلمية الحديثة، أي التصور الرياضي ــ التجريبي للوقائع الطبيعية الذي أفضى إلى ظاهرة التقنية، وما سمحت به من تهيئة الأرضية التحتية للثورة الصناعية القائمة على الاكتشافات الفيزيائية.

-02 إنبثاق القيم الإنسانية التي عوضت التقاليد الكنسية الوسيطة، وأعادت بناء الحقل السياسي من منظور الإرادة البشرية الحرة، بحيث يصبح للإنسان المواطن حق إختيار ممثله وحاكمه دون إكراه ولا تدخل، مما فسح المجال أمام النظم الديمقراطية والثورات الدستورية والشعبية التي عرفتها أوروبا والولايات المتحدة.

-03 إعادة بناء النظام المعرفي على أسس عقلانية صلبة تتجاوز الحيز الفلسفي الضيق والتجربة العلمية بل تشكل نموذج ومحور مختلف التشكيلات والممارسات الخطابية.

لكن هذه المرتكزات أصبحت تجتمع في نطاقين مزدوجين الحداثة والعولمة، وكلاهما من الناحية الإصطلاحية والمفهوماتية يثير الكثير من الإشكالات والتناقضات في آن واحد وهي ذات الصفة التي تنجر على علاقتهما في مقاربة معرفية واضحة.

فمقاربة الحداثة / العولمة تطرح جدلية مزدوجة من النفي والإثبات من خلال التساؤلات التي تتكرر في ثناياها وتشكل قواعد مفصلية من الصعب أن يحيد عنها البحث ويمكن إجمال هذا التساؤلات فيما يلي:

ما مدى علاقات العولمة بالحداثة ؟ هل هي وليدتها وإحدى تجلياتها أم أنها نشأت على أساسها ثم تجاوزتها ؟ أم أنها مختلفة عنها كلياً وتأتي كنقيض لها ؟ وهل العولمة هي نهاية للحداثة أو أنها حداثة جديدة للقرن الحادي والعشرين؟ أم أنها تطور نوعي جديد في تاريخ البشرية يختلف كليا عن كل ما سبقه؟ .

بالرغم من الترابط المتميز الذي يقوم بين العولمة والحداثة إلا أن هذه الصلة نادرا ما يتم ضبطها وتناولها بالعمق النظري المطلوب، حتى لو كانت حاضرة ضمنيا في الأذهان والكتابات، ويمكن بلورتها في إتجاهين غالبين أحدهما يبرر الترابط والآخر يكرس التنافر، فمن جهة تشكل الحداثة إحدى ركائز التأملات حول العولمة في السوسيولوجيا وفي العديد من أشكال التنظير البارزة تبقى العولمة رديفة الحداثة ومن غير السهل فهم هذا النزوع، كما أن الحداثة بالإقتران بالعولمة توفر نوعا من الهيكلة والمرحلة (التوزيع على مراحل) وتعكس هذه الحركة الموضوع العام للحداثة في العلوم الإجتماعية بدءا بهابرماس وإنتهاءا ببيرمان .

يفصل الدكتور عبد الخالق عبد الله في هذا الصدد قائلا: "من المشروع الاعتقاد بأن العولمة قد برزت مع بروز موجة الحداثة، وتطورت مع تطور الرأسمالية الحديثة على الصعيد العالمي، لقد أعادت الحداثة ترتيب النظام العالمي وأسست بعد ذلك لحركة دمجه وصهره في اقتصاد عالمي واحد، لذا، فإنه من المشروع الاعتقاد بأن العولمة أطلت على العالم من أوربا في بدايات القرن الثامن عشر وأخذت تمتد اقتصاديا وثقافيا في كل الاتجاهات وأثرت تأثيرات بليغة وعميقة في المجتمعات غير الأوربية، وبرزت على إثر ذلك فكرة النظام العالمي الواحد والذي كان في جوهره نظاما اقتصاديا قائما على أسس رأسمالية مركزه الدول الصناعية وهامشه الدول النامية والمصدرة للمواد الأولى".[1]

من الجانب الآخر فإن العولمة خلافا للحداثة تفترض تجاوز الحدود الجغرافية التي أسستها الحداثة وجعلت منها مسلمات لا يمكن المساس بها، كما أنها، أي العولمة، تهز أحد

[1]: عبد الخالق عبد الله، "العولمة – جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"، **في عالم الفكر**، المجلد 28 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 999)، ص. 48.

أركان مفهوم الحداثة المتمثل في الدولة - الأمة وتجعل مسألة السيادة الوطنية مسألة نسبية، فعالم الحداثة الذي يقدس الحدود يختلف عن عالم العولمة الذي أصبحت فيه حركة الأفراد والسلع والخدمات والمعلومات ورؤوس الأموال أسهل وأسرع بما لا يقاس وتقلصت فيه المسافات وصار عالما بلا حدود.

والواقع أن إشكالية صلة العولمة بالحداثة تتحدد في مستويين متمايزين:

- **المستوى الأول** ويتعلق بالبنية المؤسسية والنظم المجتمعية: يمكن القول أن ديناميكية العولمة قد حوّرت جذريا هذه البنية والنظم المؤسسية والمجتمعية، على الأقل في ما يتصل بإدارة الطبيعة أي بالأطر التقنية بانعكاساتها المعروفة على الاقتصاد والمجتمع مما نلمس أثره واضحا في العديد من الظواهر مثل الانفصام المتزايد بين الزمن السياسي (الدولة القومية) والزمن الاقتصادي (توحد المنظومة الرأسمالية العالمية) والزمن الاجتماعي (المفهوم الجديد للمواطنة الذي تسعى لتكريسه شبكات المجتمع المدني العالمية..) وتبدو هذه الظواهر في قطيعة واضحة مع زمن الحداثة الموحد والغائي والممركز الذي ينتظم حول الدولة القومية بصفتها «الوحدة الروحية لعصور الحداثة» حسب عبارة هيغل.[1]
- **المستوى الثاني** فيتعلق بالخطاب النظري والانسقة القيمية : إن ديناميكية العولمة من حيث قاعدتها النظرية والقيمية تطرح أسئلة وتحديات غير مسبوقة على خطاب الحداثة حتى ولو كانت لا تقدم بديلا جديدا عنه، فمن الواضح أن العولمة، حتى ولو كانت لا تقضي على عصر الإيديولوجيات كما يتردد على ألسنة المتسرعين تترجم أزمة الحكايات الكبرى التي تحدث عنها الفيلسوف الفرنسي ليوتار، ويتعلق الأمر هنا بالأنساق النظرية القيمية الكبرى للحداثة وعلى رأسها الفلسفة التأملية الذاتية (التراث الديكارتي . الكانطي) والتاريخانية الغائية (التراث الهيغلي . الماركسي)، والتصورات التجريبية الوضعية والإيديولوجيات التعبوية.[2]

---

[1]: السيد ولد أباه، "مفاهيم ملتبسة حول العولمة"، **في الشرق الأوسط**، العدد: 8626 .
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=112495&issueno=8626

[2]: المرجع السابق.

فالحدود ما بين الحداثة وما بعد الحداثة تظل متداخلة متشابكة وهذا ما دعا بعض المفكرين إلى القول: إن ما بعد الحداثة ليست نهاية الحداثة، بل كامنة في حالتها الوليدة وهي حالة مستمرة . وقد دافع الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس عن هذه الفكرة وتبناها في كثير من مؤلفاته ونشر العديد من المقالات من أهمها مقالة تحت عنوان " مشروع الحداثة لم يكتمل بعد "، فالحداثة لن تصل إلى نهايتها كما يدعي البعض فهي في حالة من التطور، ولن تصاغ في نمط نهائي ولديها القدرة على التشكل والإستجابة للتحديات التاريخية التي تواجه المجتمعات.[1]

لذلك لا يمكن وضع علامة مساواة بين العولمة والحداثة، إذ أن للعولمة سمات تجعلها مختلفة عن الحداثة ولها شروطها ومكوناتها وهي تستند إلى كون العالم أصبح أكثر ترابطا وتشابكا وإندماجا من أي وقت مضى . والأكثر من ذلك فإن تقديرات الحداثة تميل إلى أن تكون منطوية على ذاتها مجتمعيا في رواية مخلخلة سوسيولوجيا، كما لو كانت الحداثة تسبق العولمة وتحدد شرطها بدلا من العكس : حيث العولمة تشكل أحد شروط الحداثة فما تشي به نظرة الحداثة / العولمة الثنائية هو أن تاريخ العولمة يبدأ من تاريخ الغرب.

في مكان آخر، ينتقد هابرماس الحداثة ويتمسك بها في نفس الوقت، فهو يرى بأن تفاؤل فلاسفة التنوير الأوائل يبدو الآن ساذجا وسطحيا و يعترف بالانحرافات التي طرأت على الحداثة الأوروبية طيلة القرنين الماضيين، لقد حصلت حربان عالميتان، ومجازر إستعمارية، وكوارث فاشية وشيوعية، ومأساة فلسطينية، لكنه مع ذلك فإنه لا بديل عن التنوير إلا التنوير ذاته ولكن مصححا ومنقحا على ضوء التجربة الطويلة للقرنين الماضيين وهي تجربة ليست كلها سلبيات على عكس ما يزعم نقاد الحداثة ، فالحضارة التي نعيش فيها الآن هي وليدة مشروع التنوير الذي بفضله تمت السيطرة على الطبيعة من قبل الآلات التكنولوجية ونفس الشئ يقال عن تأسيس دولة الحق والقانون وإحلالها محل دولة الاستبداد.

فمن منظور آخر مختلف – ثالث - تتسع الحداثة لأكثر من تعريف وصياغة، والإتجاه الذي لا يمكن تجاهله هو التنوع المتزايد في فهم الحداثة، وفي فهم جدول الأعمال الثقافي الأساسي للمجتمعات الحديثة المختلفة، فالتطورات الحالية تشهد

---

[1]: أورليش بك، **هذا العالم الجديد رؤية مجتمع المواطنة العالمية**، ترجمة: أبو العيد دودو، (كولونيا: منشورات الجمل، 1999). ص. 12 .

تعددية في الصياغات الثقافية والإجتماعية للحداثة تختلف إختلافا واسعا عن الجوانب المتجانسة والموحدة للنسخة الأصلية، فضلا عن أن المحاولات التي تجري في كل المجتمعات لتفسير الحداثة تشهد تغيرات مستمرة تحت تأثير القوى التاريخية المتغيرة، فكل تلك التطورات إنما تشهد في الواقع على التطور المستمر لحداثات متعددة أو لتفسيرات متعددة للحداثة وتشهد قبل كل شئ على محاولة نزع التغريب أي حرمان الغرب من إحتكاره للحداثة، مؤدية إلى ظهور حركات جديدة سوف تأتي في حينها لتعيد تفسير معنى الحداثة مرة أخرى.[1]

العلاقة عولمة /حداثة بقدر ما تجد لها مجالا واسعا للسيطرة في كثير من الكتابات والمقاربات إلا أنه تعترضها الكثير من المشاكل :

- **المشكلة الأولى** : تتعلق بصيغتي التنظير سواءا تلك المرتكزة على الرأسمالية أم على الحداثة حيث تبدأ العولمة وتنطلق من أوروبا والغرب وهي ليست في الحقيقة إلا نظرية أخرى للغربنة، نظرية تكرر سائر المشكلات التي يتم إرجاعها إلى المركزية الأوروبية (نطلق عليها الغربنة بدلا من العولمة).

- **المشكلة الثانية**: هو أن نظرية العولمة لا تلبث أن تنقلب أو تصبح ذيلا لنظرية الحداثة، فعلى الرغم من أن نظرية الحداثة ليست إلا محطة تم تجاوزها في السوسيولوجيا ونظرية التنمية نجدها عائدة بثوب العولمة الجديد، عودة عقدي الخمسينيات وستينيات القرن العشرين تحت مظلة كوكبية واسعة.[2]

2-3- العولمة وما بعد الحداثة

في تمثلاتها المختلفة تبدو العولمة في سياق معين إمتدادا طبيعيا للحداثة، ولكنها في الوقت نفسه وفي سياق آخر تشكل تجاوزا لها وأقرب إلى مرحلة ما بعد الحداثة التي قامت فكرتها على إجراء مراجعة نقدية للتجربة الغربية ومن ثم تجاوزها والتأسيس لوعي حضاري جديد أساسه تنوع الثقافات والتعددية السياسية والحضارية، وقد تزامن بروز إتجاه ما بعد الحداثة مع صعود ظواهر جديدة تمثلت في بروز طبقات إجتماعية جديدة وتطور الرأسمالية إلى رأسمالية عابرة للقوميات

---

[1]: س .ن. إيزنشتات: حداثات متعددة، ترجمة :عاطف أحمد، **في الثقافة العالمية**، العدد: 104، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001)، ص ص. 114، 115.

[2]: فرانك جي. لتشنر، المرجع السابق، ص. 188 .

وظهور مراكز رأسمالية عالمية جديدة ومتنافسة وإنتشار النتائج الكبيرة للثورة العلمية التكنولوجية الثالثة.

إتسم إستخدام مفهوم ما بعد الحداثة بالغموض للتعبير عن دلالات متباينة ومتغايرة بحيث يكون التعبير مرادفا أحيانا لفكر الاختلاف (في الأدبيات الفلسفية) أو مرادفا لظاهرة العولمة، أو تجسيدا لأفق وحضارة مختلفة عن العصر الصناعي، وقد تذهب بعض المقاربات إلى إستخدام المقولة تبيانا لافلاس الحضارة الغربية ودليلا على قرب إنهيارها وتقوض أركانها.

لكن وبالرغم من ذلك فقد مثلت ما بعد الحداثة (*Post-modernism*) تطورا نظريا ذا تأثير خاص في جميع العلوم الاجتماعية في السنوات العشرين المنصرمة، وقد بلغت مرتبة النظرية الدولية في منتصف ثمانينيات القرن العشرين لكن لا يمكن القول: أنها جديدة ويمكن القول إنها قد تكون نهجا نظريا شائعا مثل أي من النظريات التأملية.

تعبير ما بعد الحداثة ورد أولا وبالذات على لسان المهندسين المعماريين في السبعينيات من القرن الماضي، عندما أدخلوا على بنايتاهم عناصر متفرقة ومتنوعة، قد إقتبسوها من جل فترات تاريخ فن الهندسة المعمارية، وذلك لوضع حد للوظيفية الضيقة التي إتصفت بها المعمارية الحديثة ولإعتماد التزويق والتزيين والبحث عن المتفرد وحتى العجيب، وعم هذا التوجه كل الفنون تقريبا وأصبح تصور مابعد الحداثة يعني فترة زمنية جديدة جاءت على أنقاض فترة الحداثة التي وهنت وأصبحت ترزخ تحت أزمات متعددة وقد لاحظ الفيلسوف الفرنسي جان فرنسوا ليوتار أن ما بعد الحداثة لا تعدو أن تكون الصبغة الخيرة للحداثة التي تزعم أنها قد عوضتها.[1]

يعرف جان – فرانسوا ليوتارد (*Jean Francois Lyotard*) مابعد الحداثة بقوله: "بتبسيط شديد أعرف ما بعد الحداثة بأنها عدم التصديق بما وراء النصوص السردية (*metanarratives*)" والعبارة الأساسية هنا هي "ما وراء النصوص السردية" والتي تعني نظرية تدعي أن لها أسسا واضحة للادعاءات المعرفية، ومعنى ذلك أن ما بعد الحداثة تهتم بشكل أساسي بتفكيك ورفض الوثوق بأي وصف للحياة الإنسانية يدعي أنه يصل مباشرة إلى "الحقيقة " وهكذا فإن

[1]: فتحي التريكي، عبد الوهاب المسيري، **الحداثة وما بعد الحداثة**، (دمشق: دار الفكر، 2003)، ص. 216 .

التحليل النفسي الفرويدي والماركسية والموقف الإستشراقي لأنصار المساواة بين الجنسين، على سبيل المثال، جميعها مشكوك فيها لأنها تدعي بأنها كشفت النقاب عن حقيقة معينة عن العالم، ثم إن أنصار ما بعد الحداثة غير راضين عن النظرية النقدية لأنهم يعتقدون بأنها هي أيضا نوع آخر مما وراء النصوص السردية.

يتأسس فكر ما بعد الحداثة على القطيعة مع الفضاء الدلالي والنظري للحداثة أي فكر الأنوار بمحطاته وروافده المعروفة، وقد قامت حركية ما بعد الحداثة على تدمير قواعد ثلاث كانت تتأسس عليها الحداثة من حيث هي فكر وتوجه إيديولوجي تنويري:

1- **الذات**: الحداثة إنبنت على الوعي بالذات عندما حددت نظرة الذات العاقلة إلى نفسها ذاتيتها الأولية والمركزية من خلال عملها التفكيري المتواصل وتحويل الذوات الأخرى إلى مواضيع يتسلط عليها العقل العلمي، لكن بالنسبة لفلسفات ما بعد الحداثة فإن ذلك أكذوبة ساحرة، لأن الذات سجينة المعنى والمعرفة وأنها في كل الأحوال تحت تحكم السلطة في المعنى.

2- **الحقيقة**: يرتكز الفكر الحداثي على العقل وصرامته ليبين كيف تتجلى الحقيقة لكن فكر ما بعد الحداثة يتصور بأن للحقيقة وجه آخر هو وجه العنف والإستبعاد والإقصاء كإقصاء المخيلة ونتائجها والإبداع ومآربه، فالحقيقة حقائق نابعة من القول والخطاب وإطلاقيتها محددة في الزمن وهي لعبة لا غير يكون المراد منها الإبقاء على سلطة الأنساق الكبرى ضد الإنسان الفرد لكبت رغباته وتحويله إلى آلة تحت تحكمها .

3- **الوحدة**: وحدة الوجود، ووحدة العقل، وحدة المصير وصولا إلى توحيد كل مجالات الفكر والعمل، تقابله مابعد الحداثة بفلسفة التنوع وذلك بالتحول من معقولية التوحيد إلى معقولية التنوع في العلوم والفلسفة والإجتماع.[1]

يحبذ أولريش بك إستعمال مصطلحي الحداثة الأولى والثانية، ويرى بأن التحول من الحداثة الأولى - وقد حددت عن طريق نموذج الحياة الجماعي، عمل الوقت الكامل، والدولة الوطنية والدولة الإجتماعية والطبيعة المستغلة المنطفئة

[1]: فتحي التريكي، المرجع السابق، ص ص، 217 – 218 .

ببطء - إلى الحداثة الثانية وقد حددت عن طريق الأزمات البيئية وتقلص عمل الكسب والفردية والعولمة والثورة الجنسية معقد بشكل مضاعف، فالحداثة الأولى تتحدد بالتحديث على أساس بديهية الفروق والحدود الإجتماعية التي تقوم في جوهرها على الفئات الطبيعية الوهمية مثل الفرق بين الرجال والنساء بين الصغار والكبار بين إقتصاد يستمد إتجاهه من النزعة الوطنية أو من المورد الطبيعي المزعوم المتوفر الذي يمكن إستغلاله، بينما في الحداثة الثانية تصبح عملية التحديث إنعكاسية من حيث مجابهة ما ينجم عن نجاحاته المقصودة وغير المقصودة وهذا يعني نزع الحدود لأن شروط الأطر الإجتماعية الطبيعية المزعومة للحداثة الأولى يتم إلغاؤها في موكب التحديث المتواصل.[1]

ومن الواضح، أنه إذا كانت أدبيات ما بعد الحداثة في السياق الغربي لا تنفصل عن تصدعات ورهانات ديناميكية الحداثة ذاتها حتى ولو إتخذت أحيانا طابعا نقديا تجاوزيا أو عدميا، فمن ثوابت الفكر النقدي الغربي منذ اللحظة الهيغلية مراجعة مسار الحداثة ومعالجة إختلالاتها وتصدعاتها، حتى لدى الاتجاهات الأكثر راديكالية مثل فلسفة نيتشه التي نهت إلى العلاقة الخطيرة بين المنظومة العقلانية والعلمية وإرادة القوة والسيطرة (وهو الاتجاه الذي سلكه أغلب مفكري ما بعد الحداثة من بعده).

تنتصر ما بعد الحداثة - حسب أنصار ما بعد الحداثة - مع العولمة التي أدت إلى بداية تخلق عالم إجتماعي جديد تغيرت فيه قواعد التفاعل الإجتماعي تماما فلم يعد تفاعلا بين الأفراد والجماعات بل بين الإنسان والآلة و أصبحت الثورات العلمية تحدد النماذج العلمية، فلقد تراجعت الحداثة وإنتهت معها النظريات الكبرى وخرافات عصر التنوير بتعبير ليوتار وتراجع معها العديد من النظريات السابقة كنظرية النسق والنظرية المادية ونظرية الصراع ونظرية التنمية وإنتصرت مابعد الحداثة وتفعلت من خلالها نظريات أخرى كالظاهراتية والتفاعلية الرمزية والهرمنوطيقا ونظرية الإنتشار الثقافي والمنهجية الفردية والإنسان الإقتصادي فهذه نظريات لا تمتلك بعدا تاريخيا وأفقا سياسيا لأنها تركز على تحليل دقائق الحياة اليومية ونبضها.

[1]: أولريش بك، **هذا العالم الجديد رؤية مجتمع المواطنة العالمية**، المرجع السابق، ص، 24

في عالم مابعد الحداثة ينهار نظام الدولة لمصلحة نظام أكبر وليس لمصلحة الفوضى خلافا لمرحلة الحداثة، فقد بدأت أوربا مابعد الحداثة بإتفاقيتين إتفاقية روما عام 1957 التي أدى إليها فشل النظام الحديث وإتفاقية القوات المسلحة التقليدية في أوروبا التي نشأت بسبب إخفاقات الحرب الباردة، ولم يعتمد نظام مابعد الحداثة على التوازن ولا ركز على السيادة ولا على الفصل بين الشأنين الداخلي والخارجي، فالإتحاد الأوروبي على سبيل المثال يعد نظاما متطورا للتداخل المتبادل في الشؤون الداخلية كما أن إتفاقية السلاح التقليدي تقتحم منطقة خاصة معروفة بسيادة الدولة.[1]

حسب روبرت كوبر يعد كل من الإتحاد الأوروبي وحركة الإستقلال الإقليمي في كثير من الدول وحركة العولمة بصورة أو بأخرى وإلى حد ما جزء من عملية إيجاد دولة تعددية يتم فيها توزيع القوة بصورة واسعة، ويرتبط تطور هياكل الدول بمجتمع أقل قومية يميل إلى الشك في قوة الدولة وفيه يزدهر تعدد الهويات كما أن التنمية الشخصية والإستهلاك الفردي يحتلان أهمية عليا في حياة الناس، فدولة مابعد الحداثة هي دولة تعلي من قيمة الفرد وهو ما يسوغ صورتها غير العسكرية أو طابعها المدني، لقد ربح الفرد والسياسة الخارجية ماهي إلا إستمرار للإهتمامات الداخلية خارج الحدود القومية وليس العكس، كما أن الإستهلاك الفردي يحل محل المجد بوصفه سمة مسيطرة على الحياة القومية ويتم تجنب الحرب قدر الإمكان، فإحتلال أرض بالقوة لم يعد يثير إهتمام هذه الشعوب.[2]

في الواقع وعند الربط بين الفكرة والبحث أو الحقيقة يتضح بأن تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في النسق العالمي بالغ الأثر لدرجة أنه لا ينفصل عن تداعي الكثير من الأنظمة والأفكار في نفس الوقت، فضلا عن إرتباطها بذات الأفكار من جانب آخر والمثال على ذلك العولمة ومابعد الحداثة.

يشار دائما – سواءا من قبيل المقارنة أو التمثيل أو حتى التشبيه – إلى أن العولمة مرادفة للأمركة وأن سياق حركية دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية يصب في نفس سياق حركية تيار مابعد الحداثة تأسيسا لمنطق قوي مناطه أن الولايات المتحدة الأمريكية مهيمنة ومسيطرة ولها أسلوبها الخاص تحاول من خلاله

---

[1]: Robert Cooper, **The breaking of nations: order and chaos in the twenty-first century,** (London : atlantic books , 2003) , P , 16.

[2]: Ibidem.

أن تتحكم في السياسة الخارجية لا أن تتحكم في العالم على حد تعبير روبرت كوبر وأنها تختلف عن أوربا بإمكاناتها العسكرية، فالولايات المتحدة الأمريكية أحادية التحرك لأنها قادرة على التصرف على نحو منفرد بينما يأتي إرتباط أوروبا بالإتفاقيات وقواعد القانون والتعددية بفعل الضعف والأماني التي يصعب تحقيقها ويرى بأن العصر الأمريكي هو التعبير الأمثل لوصف النظام العالمي .

تتعدد الأوجه التي يثيرها المهتمون بخصوص إرتباط السياسات الامركية بحركة مابعد الحداثة من حيث قيامها على أسس جديدة أكثر قدرة على تحقيق أهدافها ومناقضة للأسس الحداثية السابقة القائمة على العقلانية والموضوعية والعلمانية والإنتظام في حركيتها، على غرار تحول سياستها الخارجية من سياسة تقوم على العقلانية والحد من الحروب إلى سياسة خارجية تقوم على اللاعقلانية وتجعل الحرب وسيلتها المفتوحة في تحقيق أهدافها ويتجلى ذلك من خلال دخول الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من الحروب من الحرب في العراق إلى الحرب في يوغسلافية إلى الحرب ضد الإرهاب في أفغانستان. كما تبرز لا عقلانية سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في أنها من جهة أخرى تدعو المجتمع الدولي إلى ضرورة المحافظ على البيئة والتخلص من الألغام ولكن من جهة أخرى فهي ترفض التوقيع على المعاهدة الدولية بشأن الحد من إنتشار الالغام كما تنسحب من معاهدة كيوتو للبيئة، وأضحت سياستها متسمة بالتعددة والتشابك وكثرة التغيير وعدم الانتظام والتغيير السريع والفوضى التي تقابلها الضبابية في الإستراتيجيات التي تبدأ ولا تنتهي.

تنتهج السياسة الأمريكية أصول البعد التفكيكي لمابعد الحداثة، حيث تتجه نحو تفكيك كل ما هو قائم والقيام بعملية إعادة التركيب بالشكل الذي يخدم مصالحها، فالدعوة إلى إقامة نظام عالمي جديد هي دعوة تنطوي على فعل تفكيك للنظام الدولي القائم ومن ثم إعادة تركيبه وفقا للرؤية الأمريكية و بالشكل الذي يخدم مصالحها.

وبقدر ما يتساير النمطان الأمريكي والمابعد حداثي بقدر ما يواجه نظام ما بعد الحداثة الأوروبي الأخطار نفسها التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية، فمن جهة هناك خطر فوضى ما بعد الحداثة وهي تأتي اليوم على سبيل المثال في صورة إرهاب والفوضى هي الخطر الحقيقي الذي يتهدد النظام الدولي عموما، ومن جهة ثانية يأتي الخطر من الحداثة نفسها فالخطر الحقيقي من المحتمل أن يأتي من أسلحة الدمار

الشامل وهو الخطر الذي تشترك فيه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، أما الخطر الثالث فهو خاص بمرحلة ما بعد الحداثة في أوروبا نفسها ويأتي من الداخل، ففي عالم ما بعد الحداثة تتراجع قضايا الأمن في عقول الناس حيث تصبح الدولة أقل أهمية.[1]

إذا كان كثير من الكتاب يرى بأن العولمة هي إحدى اللبنات الفكرية لحركة ما بعد الحداثة جاءت لتعبر عن التغييرات التي تشهدها الحياة، فإن البعض يرى أن العولمة تأخذ من هذه وتلك فهي تأخذ من الحداثة وجهها السلطوي، عندما تعتبر الذات مركز العالم والعولمة تعتبر أمريكا مركز العالم أو أن الوجه الحقيقي للعالم هو الوجه الليبرالي . أما من ناحية علاقتها (العولمة) بما بعد الحداثة، فيمكن القول أن العولمة ترتبط بما بعد الحداثة كونها تدعو إلى التنوع والاختلاف وهذه السمات هي من سمات فكر ما بعد الحداثة.

[1]: Robert Cooper.Op.Cit, P.81 .

المحور الثاني

العولمة والدولة القومية

إنطوى تسارع عمليات العولمة في العقد الأخير من القرن 20 على عدد من التداعيات السلبية فيما يتصل بقدرة الدولة على مباشرة العديد من مظاهر سلطاتها السيادية، وقد أثيرت في هذا الإطار عدد من التساؤلات حول مدى تأثر الدولة بنتائج العولمة وأثر ذلك على مستقبل السيادة الوطنية وحدود دورها وبرزت في هذا الشأن وجهات نظر متعددة .

الأبرز بالنسبة للدولة القومية هو مقاربتها بالعولمة حتى تنجلي كل الشواهد المعبرة عن مقوماتها ومدى ترسخها أو تأثرها، بقائها أو إنتهائها، تغيرها أو إستمرارها بدءا بسيادتها وقدرتها على التحكم وإنتهاءا بتحديات السوق العالمية وتجاوزها لأطر الديمقراطية التي بدأت في الدولة القوية ولا تزال.

الموازنة في هذا النطاق تقتضي مجابهة كل المحاور الدولتية أو ذات الصلة بالدولة القومية بكل التغيرات الحاصلة وفي مقدمتها العولمة، في مقاربة جادة للمفاهيم المجسدة لثلاثية : الدولة والسوق والديمقراطية من جهة ولتفكيك هذه العلاقة من جانب آخر إعتمادا على منهج نقدي قوامه تجاوز السرد والتمثلات الفكرية والذهنية الجاهزة .

أولا - أزمة السيادة الوطنية في عصر العولمة

لعل أبرز سمة للعولمة أنها تحمل في طياتها مفارقات عدة لما تصاحبها من تغيرات غير مسبوقة تحدث على عدة مستويات، أبرزها على الإطلاق ما يطال الدولة القومية وسيادتها في عالم يزداد فيه الإرتباط والإندماج الدولي وفي نفس الوقت الإنحسار والتشدد.

الدولة القومية تتأثر بفعل العولمة لكنها لم تفقد أهميتها وحضورها وفي نفس الوقت لم تعد هي الفاعل الوحيد في الساحة العالمية فقد برزت فواعل أخرى تكاد تمارس نفس مهامها ووظائفها ولها تأثيرها في السياسية العالمية، لكن المهم هو كيف تنعكس العولمة بصور متعددة على طبيعة الدولة القومية التي قامت على الشرعية القومية وسمحت بإبداع الآلية الديمقراطية التعددية المحصورة بمجالها الضيق :

فهل تعطى الأولوية لسيادة الدولة الوطنية إحتراما للتوازنات الإستراتيجية التي جنبت العالم حروبا مدمرة في عصر الصراعات الإمبراطورية، أم تعطى لمبادئ ومفاهيم جديدة قوامها العدل والمسؤولية المشتركة وحقوق الإنسان التي تقتضي أحيانا التدخل لحماية الإنسان من بطش وظلم حكمه ودولته؟ وهل فعلا أن المجتمع العالمي بدأ بدون

الدولة وكان يسير أموره بدون مشاكل وليس من الصعب أن يعود إلى ذلك الوقت وبدون مشاكل؟

01- تعدد الفواعل والقواعد في السياسة العالمية

لا غرو بأن العولمة تنطوي على عدة صور وتقوم على جملة من القيم والمبادئ التي تتحرك وفقا لها نحو توحيد العالم وتجاوز الحدود الجغرافية والإقتصادية والسياسية والثقافية وفي مرحلة لاحقة إلغاؤها لتشكل عالما بلا حدود، ولأن الدولة هي المحور الأساسي للعولمة فإن هذا البحث ينحو إلى تفادي تلك المذاهب المختلفة التي ناقشت الموضوع وفصلت فيه خاصة من زاوية نهاية الدولة والتأسيس لبوادر الحكومة العالمية.

مضمون هذه المرجعية هو أن الدولة القومية لم تنته ولم يتم تجاوزها وإنما لا تزال تعد متغيرا أساسيا لفهم ما يحدث في العالم الراهن، تتفاعل مع التحولات المختلفة بسبب العولمة ومن الصعب الإستغناء عنها، بيد أن هناك إعادة نظر في كثير من مكوناتها من قبيل الحدود والسيادة والأمن القومي، الدولة تبقى قائمة ككيان مستقل لكن كمحتوى وكوظيفة ومسؤوليات فذلك ما يطاله التغيير.

مازالت الدول القومية تحتفظ بأسباب التحكم بتحركات الشعب والسلع، وذلك لمصلحة الأمن والسلامة العامة أما فيما يتعلق بالمفاتيح الأساسية الأربعة لحياة الأعمال – كما يسميها كينشي أوهمي – فإن العالم قد وصل إلى نقطة إمكانية إستمراره بلا حدود وتضم هذه المفاتيح الأربعة : الإتصالات، رأس المال، الشركات، المستهلكين.[1]

1-1- مستقبل الدولة القومية

ثار بشأن تكييف مستقبل الدولة القومية وإستكشافه سجال واسع النطاق ترتبت عنه عدة مدارس كلها تنحو إلى تقديم أفضل المبررات عن صحة توجهها، بين من يرى بأنها لا تزال مستمرة على وتيرتها ومن يرى بأنها تتعرض لتحول مهم في طبيعتها لكنها باقية وبين من يقول بأفولها وإنحلالها.

لكن الراسخ هو أن نموذج الدولة القومية لستينيات وسبعينيات القرن الفارط لم يعد قائما وأن هناك تغيرات حاسمة وقعت جعلت من الضروري معالجة هذه

---

[1]: كينيشي أوهمي، **الإقتصاد العالمي المرحلة التالية؟**، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، (لبنان : الدار العربية للعلوم، 2006)، ص. 43.

النقطة، وفي مقدمة هذه التغيرات العولمة بإعتبارها تحول جذري للتوازن القائم حول الدول القومية فعندما إخترقت القوى الاقتصادية الإطار الوطني أدت إلى تطوير ما فوق - سلطة مختلفة عن سلطة الحداثة ومعبرة عن قواعد لعب جديدة.

لقد كانت السلطة عسكرية في مرحلة الحداثة وأصبحت إقتصادية تقوم على السوق مما يعيد النظر في فكرة الدولة لماكس فيبر "علاقة قوة قائمة على وسيلة العنف الشرعي " حيث أن القوة الإقتصادية لا تتبنى العنف ولا تقوم على العنف، وكما يشرح ذلك أولريش بك فإن ما فوق قوة أو سلطة رأس المال تتجسد بشكل سلمي عالمي تعددي على عكس سلطة رأس المال المحلي.[1]

العولمة لا تعمل على حل كيان الدولة وتفتيته، لكنها في الوقت ذاته لم تتركه سليما تماما والتحدي الذي يواجه دارسي العلوم السياسية هو تحديد كيف يغير تنامي المجال الإجتماعي الذي يتجاوز الحدود أنشطة الدولة ودورها في التاريخ المعاصر[2] .

مفهوم الحدود ومفهوم السيادة هي التي تعرضت بشكل مباشر للتأثير عكس مفهوم الدولة القومية، فقد أسهمت العولمة إلى حد بعيد في جعل النظام الويستفالي يتعرض للمساءلة وبقي جهاز الدولة قائما وأصبح من بعض الجوانب أوسع وأقوى وأكثر تدخلا في شؤون الحياة الإجتماعية من أي وقت مضى.

لكن بقاء كيان الدولة قائما لم يمنع من أن طبيعتها قد تبدلت بشكل عميق، بعدما أفرغت العولمة الحدود من وظيفتها المطلقة وقللت من دورها السياسي والإقتصادي والإجتماعي في ظل تدفق العلاقات التي تتجاوز تلك الحدود على غرار الشبكات المالية والتبادلات الإقتصادية، والبث الإعلامي، وهجرة الأشخاص، والشبكات الدينية والثقافية واللغوية إلى شبكات المنظمات غير الحكومية.[3]

التكيف هي السمة البارزة للدولة في عصر العولمة، وهو ما يضفي على تصرفات الدولة في فترة يطلق عليها جون آرت شولت مابعد السيادة طريقة مختلفة عن فترة النظام الويستفالي، فالدولة تخضع لوظائف تجديد المؤسسات وإبتكارها على حد تعبير برتران

---

[1]: Ulrich Beck , " Pouvoir et contre-pouvoir à l'ère de la mondialisation" .
www.cnam.fr/servlet/com.univ.collaboratif.utils.LectureFichiergw?

[2]: جون بيليس، وستيف سميث، المرجع السابق، ص . 46 .

[3]: طلال عتريس، **الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة، في** مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية، **العولمة وأثرها في المجتمع والدولة،** (الإمارات العربية : مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002)، ص. 63 .

بادي بقوله: "لم تعد الدولة أكثر حرية، ولا أكثر قوة في هذا التحول الذي يبدو مضطربا كذلك الدولة ليست في حالة إحتضار ولا تبدل ولكنها على العكس تجري تسويات دائمة مع فاعلين آخرين، وتعيش في حياتها اليومية فضائل الإعتماد المتبادل ورذائل فساد الضمائر أو المساومات مع عقلانيات لا تنتمي إلى عالمها الخاص ....ولكي تتمكن الدولة من أن تنجو بنفسها، فإنها تتحالف أيضا مع العقلانيات المنافسة وبذلك تشوه مبادئها الخاصة وتوفق صرامة سيادتها مع نزوات المعاملات النفعية كما مع متطلبات تعصب الهوية، هذه المساومة تدحض قيم السيادة الأساسية المتعلقة بالسلطة النهائية والمطلقة".[1]

إلى جانب ما تفرضه العولمة من تحديات تواجه الدولة من جانب آخر تناقضات عدة سواءا جدت مع العولمة أو سايرت تطورها من قبيل التفاوت والتناقض بين تطور الإقتصاد من جهة والتطورات السياسية والثقافية من جهة ثانية، ففي الوقت الذي تتجه فيه قوى الإقتصاد لتصبح عالمية وتتجاوز الحدود السياسية والجغرافية، لم تتراجع النزاعات القومية والعرقية ولم تضعف السياسيات الوطنية (يوغسلافيا، جمهوريات الإتحاد السوفيتي، السودان)، وفي الوقت الذي تفرض فيه العولمة شروطا إقتصادية واضحة على الدول للإندماج والتكيف لا نلحظ شروطا مماثلة وبالقوة نفسها على السياسيات الداخلية لبعض الدول أو على مسارات إنتقال السلطة فيها، بل ربما حصل العكس في أكثر من دولة في العالم حيث يتم دعم السيادة على حساب الديمقراطية أو التعديدية السياسية.

يذهب الكثير من المهتمين بمستقبل الدولة القومية إلى القول بأن الأمر لا يتعلق بتجاوز الدولة القومية ولكن في شكل إنحلالها، وهذا يعني أننا على عتبة إنبعاث الإقطاعيات من جديد، على حد تعبير دوبريه : حين تزول الدولة ويزول القانون ويزول موظف الدولة تسود ظاهرتان، الاكليروس والمافيات على طريقة صقلية، وهذه المرة الذين سيحيون الإقطاعية بعد زوال ليس الأسياد من ملاكي الأراضي بل أسياد المال كبار مرتزقة المال في تحالفهم مع الأصوليات.[2]

لكن هذا الدور المتجدد للدولة أو بالأحرى التكيف الذي أصبغ حركيتها خلق لها أدوارا جديد على مستويات عدة وخاصة تلك التي تفجرت مع الأزمة الإقتصادية العالمية

---

[1]: برتران بادي، **عالم بلا سيادة: الدول بين المراوغة والمسؤولية**، ترجمة، لطيف فرج، (مكتبة الشروق، بدون سنة النشر)، ص. 284.

[2]: السيد يسين، **العالمية والعولمة**، ط 02، (القاهرة : دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002)، ص . 142.

الأخيرة مما جعلها تندمج في سياق حضاري وتاريخي جديد لا يشكل بناء النظام الجديد فيه بالضرورة قطيعة أو تناقضا معها بل العكس تماما، إنه يستخدمها ويحتاج إلى تعزيزها بشكل أكبر باعتبارها أداته الرئيسية في بناء مصالح ومؤسسات ومسؤوليات عالمية مشتركة تجمع بين أفراد ينتمون إلى شعوب متعددة وتوحدهم عبر العالم.

لقد أصبح واقع الدولة القومية واضحا بشكل لا لبس فيه سواءا بمراجعة ما تفرضه عليها السياسة العالمية من قيم وممارسات لم يكن من الممكن تعميمها في إطار نظام الدولة القومية الكلاسيكي أو بمراجعة تفاعلات وطموحات الداخل، ذلك أن الفوضى الدولية الراهنة تغذيها بشكل لافت إشكالية الدولة القومية التي تميزت بالحدود التي تحدد كيانها الإقليمي وعملية التفتت التي تصيب في الوقت نفسه عددا متزايدا من الدول القومية تحت تأثير دعوات الإنفصال، ومن ناحية أخرى إختراق الحدود التقليدية للدولة القومية وتهافت السيادة الوطنية تحت وطأة تأثيرات الشركات دولية النشاط وموجات الكونية المتصاعدة، الإقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية وكلها عوامل بقدر ما تؤثر فيها – الدولة القومية - بقدر ما تزيد من وتيرة المنافسة والإصلاح والتحدي.

2-1 - دور الفواعل الغير دولتية وأثرها.

أدت مجموعة من التطورات المادية إلى تقليص مدى سيادة الدولة وأصبحت الدولة العصرية عاجزة وحدها عن السيطرة على ظواهر جديدة من قبيل الشركات العالمية والإستشعار عن بعد بواسطة الأقمار الصناعية ومشكلات البيئة العالمية والتجارة العالمية بالأسهم والسندات، الرهان كبير بحيث لا يمكن إحتجاز أي من هذه الظواهر في نطاق مجال أرضي محدود ربما تسعى دولة ما إلى ممارسة سلطة قانونية حصرية فوقه، كما لا يمكن إيقاف عمليات إرسال المعلومات الحاسوبية وآثار الأخطار وتسرب المواد النووية المشعة والإتصالات الهاتفية عند نقاط التفتيش الحدودية . وقد شبت وسائل الإعلام العالمية عن طوق هيمنة الدولة على اللغة المستعملة وإتجاهات التربية.[1]

يرى روزنو أن الدولة الوطنية هيمنت على المشهد العالمي وإحتكرته وقد بدأ الآن عصر ما بعد السياسة الدولية، الذي يجب فيه على ممثلي الدولة الوطنية أن يقتسموا المشهد والقوة الشاملين مع المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات

[1]: جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص. 44

وكذلك مع الحركات الإجتماعية والسياسية عبر الحدود ،وقد بلغ عدد المنظمات العالمية ومنها المنظمات غير الحكومية حدا كبيرا من التنظيم لا مثيل له.[1]

لقد أصبحت الدولة شريكا إلى جانب فاعلين آخرين في سيادتها على شؤونها الداخلية كما تراجعت أهمية الحدود والسيطرة على الأرض التي شكلت جوهر السيادة والأمن التقليديين، وإذا أردنا أن نلقي نظرة على مفهوم الفواعل وطبيعتها فإنه يجدر التطرق لتصنيفها، فتصنف الفواعل من دون الدول إلى ثلاث أنواع:

- **فواعل فوق الدول** : ويقصد بها الفواعل التي تأخذ صفة الهيئة الجامعة لعدد من الدول وتتضمن المنظمات والتجمعات الدولية.
- **فواعل تحت الدولة** : وهي فواعل غير حكومية تعمل داخل نطاق الدولة التي تنتمي إليها وليست عابرة للحدود، وتؤثر في إتخاذ القرار الدولي وصناعته وقد تسهم في التفاعل الخارجي للدول ومن الأمثلة عليها الأحزاب والميليشيات والطوائف والقبائل والعصابات والشركات والجمعيات ووسائل الإعلام إلى آخره .
- **فواعل عابرة للدول** : هي جماعات وأطراف غير حكومية – قد تكون من ضمن المشار إليها في الصنف الثاني – لكنها تتصل وتؤثر في هيئات أخرى من ذات نوعها وتتأثر بها (تحت دولة وعابرة للدولة) أو مع (دول) أو (فوق دولة – منظمات وهيئات) وهو إتصال قد يأخذ طابع الندية و الشراكة والتعاون العلني والرسمي أو التبعية والتأثر والتأثير والطابع الغير رسمي وربما السري .

وفي سياق دراسة أثر الفواعل ونفوذها تقترح النظرية النقدية الحديثة تفسيرات للسياسة العالمية في مرحلة الحداثة الثانية كما يسميها أولريش بك، وتقدم هذه النظرية مفهوما جديدا يدور حول فكرة "ما وراء اللعب" *Méta-jeu* وهي فكرة لها منطق يتمثل في تغيير القواعد على مستوى علاقات السلطة بين المؤسسات والتنظيمات المختلفة، هذه العلاقات تتغير وتتحول .

مبدأ ما وراء اللعب *Méta-jeu* في السياسة العالمية يضع في الواقع ثلاث أصناف أو ثلاث أنواع من اللاعبين :

01- لاعبي أو صانعي الإقتصاد العالمي .

02- صانعي المجتمع المدني .

[1]: أولريش بك، **ماهي العولمة**، المرجع السابق، ص. 58

03- الدول الأمم التي كانت تشكل الحداثة الأولى بل تحتكر هذا المفهوم لوحدها بشكل مطلق.

بالنسبة للفواعل الإقتصادية لصانعي الإقتصاد العالمي سواءا مؤسسات أو شبكات مالية قد ندمج فيها الجماعات الإرهابية والتي لا تخضع لتنظيم هيراركي واضح أو لفضاء محدد هذه الفواعل تخلق الثروات وتشكل التراكمات على مستوى الإستهلاك العالمي لتصبح سلطة مضادة، مصدر هذه السلطة هو المستهلك العالمي في حد ذاته الذي يستطيع معاقبة منتوج ما والتأثير في الإقتصاد العالمي لأن لا أحد يستطيع إجبار المستهلك على التعامل إيجابيا أو قصريا مع المنتوج "أ" أو "ب" .

بالنسبة للمجتمعات المدنية أو المجتمع المدني العالمي الذي يربط علاقته بالدولة ليكون أداة لنوع من الكوسموبوليتانية الدولتية فهي تفسر أيضا كيف أن المجتمع الدولي يكسب شرعيته من أخلاقيته بينما بالنسبة للدولة فإن هدف الرأسمال العالمي هو توظيف الدولة لصالحه من منظور نيوليبرالي . ففي مرحلة الحداثة كانت المؤسسات الدولية تأخذ شرعيتها من الدولة القومية وفي مرحلة مابعد الحداثة تعددت مصادر الشرعية وأصبحت مصادر مستقلة تستمد وجودها من عناصر كحقوق الإنسان .

إن هامش المناورة في العلاقة بين قوى ما فوق اللعب يصبح إشكالية من حيث تنظيم هذه الوحدات الثلاث بالنظر إلى متغير العولمة والذي يضغط بقوة خاصة على الدولة القومية كمركز سلطوي سيادي أسس للظاهرة الديموقراطية الحديثة وللتحليل السياسي العلمي، في هذا الإطار تعبر الدولة من منظور سوسيولوجي عن " الوطنية المنهجية " من خلال عناصر الثقافة والاتصال والقيم ، في الاتجاه المعاكس نجد " العالمية المنهجية " التي ترفض أي إنغلاق على الذات وعلى الثقافة المحلية وتدعو إلى تعدد أنماط الثقافات وإلى ديناميكية مافوق وطنية في توزيع القيم والسلطات.[1]

أمام هذه التحديات تتشكل رهانات حقيقية حول الأدوار الجديدة للدول والتي أصبحت تعطي شرعية للعولمة بتناقضاتها الفكرية والاجتماعية كأمر واقع، من هذا السياق تحدد النظرية النقدية أهداف معينة:

- إنتقاد المعايير الوطنية .
- اقتراح استراتيجيات عالمية .
- إعادة الاعتبار لمفهوم " العالمية ".

---

[1]: Ulrich Beck , Op Cit .

إنها تعتبر "العالمية" فكرة أقدم وأهم من القومية، فالعالمي هو مواطن العالم ومواطن البلد في نفس الوقت والعالمية متجذرة في العلاقات الدولية، وقد كانت أخطاء الوطنية المنهجية بناءا نظريا للفكر النقدي الجديد وبالتالي لما بعد الحداثة، حيث دعت النقدية الجديدة إلى علم إجتماع محلي كما دعت إلى حدود مرنة، متعددة وليس لحدود ثابتة جامدة على المستوى الثقافي الاقتصادي والسياسي .

	الحداثة الأولى وطنية منهجية	الحداثة الثانية كوسموبوليتانية منهجية	ما بعد الحداثة تهيلية منهجية
حدود	تواصل الحدود : الفصل الوطني بين الداخل والخارج يهيمن على الموضوع . الإنتماء السياسي حصري .	سياسة الحدود : إندماج الداخل مع الخارج حسب الموضوع. الحدود يعاد رسمها في كل مرة والإنتماء السياسي تعددي .	زوال الحدود " شبكات " " تدفقات "
طبقات/ تفاوت إجتماعي	علم إجتماع وطني متمركز حول الدولة : -التناقضات الاجتماعية تتشكل كموضوع داخل الإطار الوطني - تمايز إثنو – وطني حول الثبات والهجرة .	علم إجتماع عابر للأوطان لا دولتي : - التناقضات الاجتماعية تتشكل كموضوع داخل الإطار العالمي وداخل مستويات : - داخل الأوطان . - عابرة الموطن .	نظرية حضارة العولمة : صناعة ثقافية شـاملة (إقصاء المحلي)
إثنية/ ثقافة	ثقافة مهيمنة (مشكلة الأقليات) مع تشكل خطاب حول العرق والنوع . الهدف السياسي : الاندماج	ثقافة محدودة، تنميط أنواع الحياة العابرة للأوطان . تناقضات الثقافة الكوسموبوليتانية .	- ثقافة بدون حدود وتعددية بدون هرمية .
أخلاق	أخلاق الإقصاء : سيطرة الخاص أمام الكوني .	أخلاق الإقصاء : سيطرة الكوني أمام الخاص .	أخلاق النسبية الكونية .

إقتصاد	الفصل بين الاقتصاد المنزلي والصناعي في الإطار المعياري الوطني . تحول المجتمعات الريفية نحو الصناعة .	الفصل بين الدولة الأمة والاقتصاد العالمي . ظهور مجتمع عالمي للسوق تعطي دور للرأسمال على حساب العمل .	أزمات وتناقضات ثقافية للرأسمالية العالمية .
دولة/ سياسة	تشكل المكان والسياسة دولة = دولة إقليمية = دولة وطنية استقلال الدول والسيادة الوطنية.	عدم تزاوج المكان مع السياسة عدم وجود فضاء للدولة والمجتمع .	رؤية للعالم ما بعد السياسي

الوطنية المنهجية :الكوسموبوليتانية المنهجية . منهجي : تركيب

المصدر Ulrich Beck , **Pouvoir et contre-pouvoir à l'ère de la mondialisation**.
www.cnam.fr/servlet/com.univ.collaboratif.utils.LectureFichiergw?

1-3- تغير الهوية لا تغير الهياكل

يعتقد جون زيغلر بأننا نتجه حاليا نحو اللاقطبية، فالعالم في هندسته الحالية لا يمثل تعددية قطبية ولا أحادية قطبية ولا ثنائية قطبية بل حالة من عدم القطبية فالمرحلة الوحيدة التي عاش فيها العالم نوعا من القطبية الإزدواجية دامت 42 سنة فقط وبعد 1989 كنا نتجه نحو القرن الأمريكي، لكن بعد مدة إكتشفنا أن الإمبراطورية الأمريكية لا تأثير كبير لها فأمريكا اليوم لا تهيمن لوحدها على العلاقات الدولية بل هناك قوى جديدة خارج الدائرة المركزية الغربية في ظل تفاعل دور الصين والهند والبرازيل ولاعبين آخرين يمثلون بوادر شئ جديد يمكن أن يكون نظاما، لكن في غياب آليات واضحة يبقى النظام القديم لما بعد الحرب العالمية الثانية مؤسساتيا وفكريا هو المسيطر مما يخلق حالة غريبة في توزيع القيم والقوى في العالم القديم الجديد الذي لا هوية له.[1]

[1] :John ziegler ," Anarcher Mondial" , **le monde diplomatique .fr** ,(2009).
http://www. mondediplomatique.com

بينما ومن زاوية فكرية أخرى يرى مهدي موزافاري بأنه ليس هناك تغيير حقيقي في النظام الدولي رغم تأثيرات مرحلة مابعد الحرب الباردة، فأي نظام لا يتغير إلا إذا غير فاعله الأساسي من طبيعته، فالثنائية القطبية لم تنته على الأقل في البعد العسكري فبعد سنوات على سقوط جدار برلين ما زالت التوازنات الإستراتيجية في المجال النووي بين الولايات المتحدة وروسيا موجودة فمالذي تغير إذن؟[1]

الشئ الذي تغير هو هوية العالم، أو تحديدا هوية النظام في حد ذاته، وتحديدا الحديث يعني الهوية وليس الهياكل التي تبقى ثابتة، فنحن الآن نعيش في فوضى مزدوجة مختلطة (دول ديمقراطية تعمل مع دول غير ديمقراطية) وفي هذا النظام الفوضوي هناك أسلوبان لتصنيف الدول : الأسلوب الأول يقوم على أسلوب القوة والأسلوب الثاني يقوم على عنصر الجودة.

بالنسبة للواقعية والنيوواقعية يتم تصنيف الدول وفق معيار القوة المادية، في حين يرى منظور الجودة أن هناك قوة متحضرة وقوة غير متحضرة حسب معايير أخلاقية ترى بوجود صواريخ ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية، وفي هذا الإطار يمثل الإتحاد السوفيتي سابقا والصين ثقافة سلبية بالنسبة للغرب لأنها تقوم على الشيوعية وهذه الثقافة السلبية تمنع التعاون بين هذه الدول الشيوعية نفسها وبينها وبين الغرب.

عندما نركز على الجودة يقسم جون راولز الدول أو الشعوب حسب منظوره وفق درجة إدماج الثقافة الليبرالية، وبناءا عليه يصنف الشعوب إلى شعوب حرة وشعوب غير حرة ثم الدول خارجة عن القانون والمجتمعات التي تعيش في شروط صعبة، فالسلام ممكن بين الشعوب الأولى الحرة وغير الحرة بناءا على معطيات ثقافية معنوية تسمى هوية ثقافية بدل القوة المادية.

تبعا لهذا العالم المقسم بين متحضرين ونصف متحضرين وبرابرة أو متوحشين فهوية الفاعل هي التي تحدد هوية النسق، فالتحول الذي شهده العالم بعد الحرب الباردة يعود لتحول هوية روسيا وليس لتفكك الإتحاد السوفياتي وإذا كانت هوية العالم، النسق ووحدات النظام قد تغيرت فإن علة هذا التغيير مردها الجودة.

لقد تبنت مؤسسات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي خطاب جديد حول التنمية المستدامة، خطاب مركز تأثيره الديمقراطية وحقوق الإنسان وهما عنصران

---

[1]: Mozaffari Mehdi , " Pour un standard global de civilisation : le triangle éthique, droit et politique" (1er janvier 2002) , http://www.afri-ct.org/Pour-un-standard-global-de

محوريان في إطار الحكم الراشد والأنظمة الجديدة لمكافحة الفقر من خلال تدعيم الديمقراطية التشاركية فإقتصاديات التنمية عرفت طيلة التسعينيات تطورا ملحوظا يتجه نحو دمج أكبر المؤسسات من خلال مبدأ المشاركة، هذه المقاربة تهدف لاستيعاب الفقراء في نمط "دمقرطة" فعالة أكثر تنظيما وشفافية تضمن محاربة الفساد وجودة الحكم، التطور القائم على أن السوق لوحدها قادرة على خلق الثروة أصبح عاجزا في ظل دور المؤسسات والأفراد وتدخل متغير الحريات في التنمية.[1]

هناك علاقة بين العولمة ونسق الدول، فإذا كانت العولمة عبارة عن عملية هيكلية فإن الدول مرتبطة بمدى قدرتها على التأثير في مسار العملية، فهناك إتجاه من عالم حضارات متعددة إلى حضارة شاملة جعلت الباحثين يصفون مرحلة العلاقات الدولية الراهنة بالمرحلة الإنتقالية ويعبر عنها ريشارد فالك باللحظة التاريخية الحاسمة التي ترتبط فيها الأفكار والمعايير والقيم ذات الطابع العام ويعبر عنها زكي العايدي بالوقت العالمي.[2]

إن الحداثة قامت على الفصل بين مختلف جوانب الحياة والمؤسسات، بين العام والخاص، بين سلطات النظام وهو ما إنعكس على السياسية الدولية وعلى القانون الدولي فالتدخلات الإنسانية في الصومال وهايتي ومتغيرات أخرى كالمنظمة العالمية للتجارة والإحتجاجات الدولية في العالم ضد العولمة يمثل عناصر تحليل لمرحلة جديدة من الفوضى في النظام الدولي المتحول دائما والباحث عن معايير شاملة للحضارة.

ينتهي موزافاري إلى القول بأنه عندما تلتقي الأخلاق والقانون والسياسة في نقطة واحدة نعبر عنها بالمعيار الشامل للحضارة وهو تعبير عن قوانين، أنظمة، قيم تشكل نسق ما وتميز بين ماهو متحضر وغير متحضر، في هذا المعيار يتحدد سلوك البشرية تجاه البيئة وحقوق الإنسان، في هذا المعيار تتحدد قيم الحضارة الأوروبية التي تشكلت عبر التاريخ تراكميا، فهو معيار حسب جيريت وانغ مسيحي، أوروبي مركزي وإستعماري أيضا.

---

[1]: Benott Prevost , " Droits , liberté et bonne gouvernance : quelle cohérence ?", (France , Universite monpouliere) .
http://www.francophonie-durable.org/documents/colloque-ouaga-a5-prevost2.pdf

[2]: Mozaffari Mehdi , Op Cit .

02- العولمة و تأثيرها في السيادة الوطنية

لقد دفعت التحولات الحديثة التي صاحبت العولمة إلى إحداث تغييرات وتحولات في الكثير من المفاهيم، وأهم هذه المفاهيم مفهوم السيادة الويستفالية – سيادة الدولة القومية – كوحدة أساسية للتحليل في نظرية العلاقات الدولية، فظهرت المناقشات النظرية المختلفة التي تزعم أن السيادة في خطر أو أنها في حالة تآكل وإنحسار وهو الأمر الذي يستلزم إزاحتها عن موقعها الرئيسي في الحقل وإستبدالها بمفاهيم أخرى، أو إعادة تعريفها بشكل يضمن فهما أفضل للتحولات وللقوى الفاعلة الجديدة في السياسة الدولية.

السيادة هي الهدف المباشر للعولمة والموضوع الكبير الذي نال قسطا كبيرا من الإهتمام على جميع المستويات، بين من يرى بأن العولمة أدت إلى نهاية السيادة ومن يرى بأنها غيرت من معناها لا غير، و جل الدراسات والبحوث كانت تخلط بين السيادة من جهة والقوة والسلطة والسيطرة من جهة أخرى، إلا أن هذا المفهوم - مفهوم السيادة– كشف عن أوجهه المتعددة وأنه يحتوي على أكثر من مجرد السلطة النهائية والمطلقة للدولة ويلعب دورا مهما بالنسبة للسلطة كما أنه مفهوم يبدي درجة عالية من المرونة ويستجيب بفاعلية كبيرة للسياقات الدولية المتغيرة.

تفهم سيادة الدولة على أساس أنها إحتكار للسلطة فوق رقعة جغرافية معينة، وقد أصبح واضحا اليوم أن الحدود الوطنية قد تظل مرسومة على خطوط الجغرافية القديمة نفسها غير أن أنماطا مستحدثة من التخوم الناجمة عن العولمة أصبحت تبدو حاضرة ومرئية بصورة متزايدة داخل الحدود الوطنية، وتبقى السيادة بوصفها ملكا ثابتا غير أن قدرتها الكامنة على إضفاء الشرعية وإستيعاب كل عناصر القوة التي تضفي هذه الشرعية أصبحت غير مستقرة لأن التفاعلات السياسية المرتبطة بأنماط السيادة المعاصرة تعد أكثر تطورا وتعقيدا على الحد الذي لا تستوعبه الأفكار التي تتحدث عن حدود وطنية حصرية.

وعلى حد تعبير ساسكيا ساسان فإننا نعيش التكون الإبتدائي لنمط من القدرة المتاخمة والممارسة من طرف الدولة في ما يتعلق بحدودها التي تقتضي على الأقل إلغاء جزئي للسمة الوطنية التي إرتبطت بما درجنا تاريخيا على تصويره بأنه وطني،
فالتفاعلات العالمية تحدث بصورة متكررة على المستوى دون الوطني وبذلك فهي تعقد

وتعمل في نهاية المطاف على تقويض التحليلات التقليدية التي تصر على النزعة الحصرية المتبادلة التي تفصل بين ماهو وطني وما هو عولمي أو عالمي. [1]

2-1- تآكل السيادة و أفولها

على مدى القرنين التاسع عشر والعشرين وإلى غاية اليوم كانت السياسة العالمية تنتظم على أساس ما يعرف بالنظام الويستفالي الذي مثل إطارا لنظام الحكم، يطرح أسلوبا عاما لصياغة الأحكام الإجتماعية وتطبيقها ومراقبتها وتنفيذها، وقد دعم هذا النموذج من نظام الحكم في جوهره مبادئ مفهوم الدولة والسيادة ذلك أن الدولة الويستفالية كانت دولة ذات سيادة بمعنى أنها كانت تمارس سلطة شاملة وعليا وغير محدودة وحصرية فوق الأراضي المخصصة لها.[2]

إلا أنه ومع العولمة الحالية فإن عصر السيادة ولى وإنتهى – وهو رأي جانب كبير من الباحثين المهتمين وعلى رأسهم جون آرت شولت - وأن مبررات بقائها إنتهت وأصبحت غير مجدية وقد أسهمت العولمة إلى حد بعيد في زعزعة النظام الويستفالي التقليدي فبالرغم من أن جهاز الدولة بقي قائما إلا أن قدرته على إصدار الأحكام وتطبيقها من الناحيتين القانونية والعملية لم تعد في مستوى معايير السيادة كما كان يعتقد تقليديا.

في ظروف العولمة، حين تكتسب عددا من المزايا التي لا علاقة لها بالأراضي المؤطرة بحدود وحين تذوب هذه الحدود في سيل عارم من تدفق المعلومات الإلكترونية وغيرها فإن شروطا مسبقة مهمة لمزاولة سيادة فاعلة فوق أراضي دولة ما تزول من الوجود، المعيار الجذري للسيادة وفق النظام الويستفالي لم يعد قائما كما لا يمكن إسترداده على هذه الساحة في ظروف العولمة التي تسود عالمنا المعاصر.

يجادل أنصار العولمة والكثير من الدراسات بأن السيادة أصبحت مهددة بفعل العولمة وتحركاتها الكونية المتسارعة وبواسطة الإعتماد الإقتصادي والسياسي المتبادل وبواسطة صعود فواعل غير الدولة وكلها ستؤدي في النهاية إلى تآكلها ويستندون في ذلك على ما يلي:

---

[1] : Saskia Sassin , **When National Territory Is Home To The Global : Old Bordres To Novel Bordrings , IN** Anthony Payne (ed) , **Key debates in new political economy** , (Oxford : Routledge , 2006) , P .106 .

[2]: جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص . 42 .

- القول أن أنشطة العولمة وآثارها المختلفة أصبحت تخترق حدود الدول الإقليمية بسهولة وسرعة فائقتين، الأمر الذي يخالف السيادة الويستفالية التي تعني السلطة النهائية والمطلقة للدولة على حدودها و إقليمها.
- بسبب تسارع عمليات العولمة أصبحت الدول أقل قدرة من السابق على الوفاء أو القيام بوظيفتها الأمنية، وأصبحت أكثر قابلية للإعتماد على غيرها لتوفير أمنها.
- بسبب الآثار السلبية للعولمة والمشكلات الكونية الناتجة منها، لم تعد الدول قادرة على مواجهة تلك المشكلات بمبادرة فردية وهو الأمر الذي أدى إلى تصاعد في عدد المنظمات الدولية ودورها ومنظمات العولمة الهادفة إلى تنسيق جهود الدول.[1]
- أدت العولمة إلى تزايد مستمر في تصاعد معدلات التبادل الإقتصادي والتجاري عبر الحدود وهو الأمر الذي حتم التغير في الوظيفة الإقتصادية للدولة بوصفها دولة رفاه ومن ثم حد من قدرتها على التحكم في حدودها وإقتصادها والسيطرة عليها.
- أصبحت الدولة العصرية عاجزة وحدها عن السيطرة على ظواهر جديدة
- فقدت الدولة أيضا في مواجهة الإيداعات المالية والتحويلات المالية الضخمة إلكترونيا عبر العالم ملكيتها الحصرية لمعلم سابق آخر من معالم السيادة، ألا وهو العملة الوطنية.[2]
- من جهة أخرى أدت العولمة إلى خلخلة عدد من القواعد الثقافية والسيكولوجية الراسخة للسيادة على سبيل المثال أصبحت للملايين ولاءات أكملت بل ربما فاقت مشاعر التآزر القومي التي أسبغت في السابق الشرعية على سيادة الدولة.

في الوقت ذاته أسهمت العولمة في تعزيز إنتماءات على نطاق محلي أضيق، مثلا، فيما بين السكان الأصليين والمجموعات العرقية المتفرعة الأخرى في بعض الدول، كما أن بعض الدول لا تجد حرجا في إعطاء قيم من قبيل النمو الإقتصادي وحقوق

---

[1]: عبد الله بن جبر العتيبي ،" العولمة وسيادة الدولة الوطنية، بحث في أهمية مفهوم السيادة في نظرية العلاقات الدولية"، **في المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 23، (دمشق : 2009)، ص 84 .

[2]: جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص .45 .

الإنسان والحفاظ على البيئة أولوية تفوق قيمة سيادة دولهم ومعيار تقرير المصير القومي المرتبط بتلك السيادة وقد كان للدولة أثر في الطريقة والمدى اللذين فقدت بهما شيئا من سيادتها في مواجهة العولمة لكن لم يكن لديها خيار للإحتفاظ بها كما هو الحال بالنسبة للصين.

كان في وسع الدولة بترسيخها دعائم مؤسساتها وأدوات حكمها أن ترتقي من مجرد سيادة قانونية إلى سيادة فاعلة، ومقابل ذلك، وفي ظروف العولمة المعاصرة أصبح نظام الحكم من حيث سلطة الدولة العليا والحصرية على أراضيها شأنا لا يمكن بتاتا تطبيقه عمليا إذ لا يسمح أي قدر من بناء المؤسسات والتشريع الصادر عن الدولة وحدها بأن تتمكن هذه الدولة من بسط سيطرتها المطلقة على المناطق الخاضعة لها [1].

هذه الأطروحات توظف كلمة السيادة بأربع طرق تتفق في أن السيادة عبارة عن مفهوم تكاملي ومن ثم لا يمكن مقايضتها :

الطريقة الأولى : على أنها السيطرة الداخلية، بمعنى درجة السيطرة أو التحكم التي تمارسها الكيانات العامة وعلى كيفية تنظيم السلطة داخل الحدود الإقليمية للدولة.

الطريقة الثانية: درجة السيطرة أو التحكم التي تمارسها السلطات العامة على التحركات عبر الحدودية وهي وجهة نظر الإعتماد المتبادل الليبرالية.

الطريقة الثالثة: قانونية تعتمد على حق فاعلين معينين في الدخول في إتفاقات دولية ولذلك فإن فقدان السيادة يوحي بفقدان التحكم القانوني والفعلي في تقرير إتجاه السياسة الوطنية.

الطريقة الرابعة: ويتم فهم السيادة على أنها تعني النموذج الويستفالي ترتيبا مؤسساتيا معينا لتنظيم الحياة السياسية على أساس من الإقليمية والإستقلال.[2]

من الواضح أن جميع هذه المزاعم تستند إلى ذلك الفهم التقليدي للسيادة على أنها تحيل إلى السلطة النهائية والمطلقة للدولة بهذا الشكل بحيث لا يمكن تجزئتها أو مقايضتها وتكمن نقطة الضعف الرئيسية في هذا الفهم التقليدي للسيادة وهي التي تؤدي في نهاية الأمر إلى الإعتقاد بتآكلها في أن هذه الدراسات تضفي على السيادة ذات الخاصية المعطاة للدولة القومية، وبذلك يتم النظر إلى السياسيات والتعاملات التي

---

[1]: جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص. 46

[2]: عبد الله بن جبر العتيبي، المرجع السابق، ص. 85.

تخالف ما يمثل هذه السيادة التكاملية على أنها دليل إنحسار في سيادة الدولة الوطنية وتآكلها.

لعل كل ما قيل بشأن أفول السيادة وإنتهائها ينطلق من مبررات واقعية ومعطيات ميدانية فرضتها العولمة وعوامل أخرى في السياسة العالمية، ولربما الكثير من هذه الرؤى تقوم على بعض الصدقية والوجاهة، ولكن لا يعني ذلك الإطلاق والتوسع في التمكين لتلك الأفكار لأن هناك جانب آخر سواءا على مستوى السياسات العالمية أو على مستوى الدول يقول بأن السيادة لا تزال ولكنها تتغير وتتحور .

2-2- إستمرار السيادة وتوسعها

خلافا لما سلف فإن هناك من يرى بأن السيادة لا تزال عنصرا مهما تعتمد عليه الدولة ويخدمها من جوانب عدة، وأما ماعدا تلك الظروف الخاصة التي رافقت العولمة فهي مقصودة وهذا الطرح في حد ذاته ينجر عن محاولات عدة لإعطاء بعد مناسب لواقع السيادة في المنظومة العالمية وخاصة في إطار تشكيلي توافقي.

بعيدا عن الأدبيات السابقة التي لم تكن ترى في الجدل الذي ثار بخصوص قضية السيادة أي تغير يذكر عبر التاريخ الحديث كله، كانت هناك عدة محاولات لصياغة مفهوم جديد للسيادة الوطنية، من بينها تلك التي تنطلق من نقد المضمون القانوني للسيادة وتجاوز النظر إلى مفهوم السيادة على أنه سكوني ثابت وأنه مجموعة من الأفكار التي لها صلة بالواقع وحيث يتغير هذا الواقع فهي لا تتغير، هذا في حين أن المطلوب هو فهم السيادة من زاوية الشرعية التي تتغير من فترة لأخرى من حيث فهمها أو مدلولها والمحتوى مما يعني تبعا لذلك أن قواعد السيادة ليست ثابتة كما أنها ليست محددة بشكل قاطع وأنها تخضع لتفسيرات عديدة.

طالما أنه يقصد بقواعد السيادة تلك المجموعة من المبادئ التي على أساسها يعترف المجتمع الدولي بشرعية السيطرة على مجموعة من السكان وقطعة من الأرض فإنه يجب التمييز بين سيادة الدولة والسيادة الوطنية، فسيادة الدولة تقوم على الربط بين سلطة عليا وقطعة أرض محددة أو إقليم معين أما السيادة الوطنية فهي التي تؤكد الصلة بين سلطة عليا ومجموعة من السكان ولكل منها مصادر شرعيته المختلفة، وبناء على الفارق بينهما تتغير البيئة التي تتعامل فيها الدول مع بعضها البعض.

في الفترات التي تسوغ فيها الأعراف الدولية شرعية سيادة الدولة فإن المجتمع الدولي ومؤسساته سوف يكونون أكثر حزما في الدفاع عن حقوق الدول في مواجهة أي

دعاوي قومية لأي جماعات محلية، وبالعكس إذا كانت هذه الأعراف تحبذ شرعية السيادة الوطنية فإن هذا المجتمع الدولي سوف يكون أكثر تعاطفا مع حق تقرير المصير وغالبا على حساب الدولة ولعله من الواضح أن مبادئ الشرعية هذه يتم استدعاؤها – فقط- في أوقات الحروب والأزمات الدولية.

إنبثقت السيادة في القرنين 16 و 17 كفكرة ذات رأسين، فمن جهة كان الحكام يتمتعون بالسيادة من حيث أنهم لم يكونوا ليقبلوا أعداء داخليين (محليين) مساوين لهم ومن جهة أخرى فقد كانوا يتمتعون بالسيادة من حيث أنهم لم يكونوا ليقبلوا خارجيين (دوليين) أرفع منزلة منهم وإضافة على البعد الداخلي– الخارجي، فالسيادة هي وضع قانوني ومفهوم سياسي،[1] فمن جهة هناك السيادة بوصفها وضعا تملكه الدول أو لا تملكه (أن تكون الدولة مستعمرة أو تخضع لسيطرة دولة أخرى) ومن جهة أخرى هناك السيادة كحزمة من السلطات والقدرات التي يمكن أن تكبر أو تصغر(أي أن الدولة تملك بعض أنواع القدرات).

في الحالة الأولى يكون المعنى غير مقيد بينما في الحالة الثانية يكون المعنى منطويا على درجات، أي أن المهام يمكن أن يضاف إليها أو أن يحذف منها على حد سواء دون فقد الفكرة الأساسية كما أن الطريقة التي تتم بها ممارستها يمكن أن تكون فعالة نوعا ما مجموع السلطات التي تمتلكها دولا بصفتها هيئة ذات سيادة تتضاءل وتتعزز في الوقت نفسه فالدولة مثلا لها القدرة على إنشاء نظام بريدي فعال ولكنها تشتري القدرة مقابل التخلي عن جزء من قدرتها على تنظيم هذا النظام، فمفهوم السيادة يطلب منه لأن يقوم بأكثر مما يستطيع من العمل فلكي يكون كيان ما ذا سيادة صحيحة فقد يكون من الضروري التنازل عن جزء من تلك السيادة.[2]

قدمت الأعمال الحديثة عن السيادة نظريات وأفكار معقدة لنقد نقاط ضعف المفهوم التقليدي للسيادة، فستيفن كراسنر يؤيد وجهة نظر مختلفة للسيادة من خلال تفكيكها ويقول بأن فكرة الدولة القومية ككيانات مستقلة تنهار تحت الهجوم المشترك للإتحادات النقدية س إن إن، الإنترنت والهيئات غير الحكومية لكن أولئك الذين

---

[1]: Chris Brown , **Uderstanding International Relations** , (New york: Palgrave, 2001) .P , 127.

[2]: Ibid , P .128.

يعلنون موت السيادة أساؤو قراءة التاريخ فالدولة القومية لها غريزة حادة للبقاء وتكيفت مع التحديات الجديدة حتى الآن، حتى تحدي العولمة.[1]

إن القائلين بتآكل السيادة يسيئون إلى حد كبير قراءة تاريخ السياسة الدولية وممارسات الدولة القومية، فالدولة القومية تمتعت ولا تزال تتمتع بميزة فطرية للبقاء وإستطاعت حتى الآن أن تتكيف مع التحديات التي واجهتها عبر تاريخها الطويل بما في ذلك تحديات العولمة فالمعايير التقليدية المكونة لمركب السيادة كانت دائما عرضة للتحدي والمساءلة والقليل من الدول كما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية تمتعت بالإستقلال الكامل والسيطرة الكاملة.

من أجل دراسة مفهوم السيادة وتأثير العولمة عليه يفكك ستيفن كراسنر المفهوم إلى أربعة أصناف:

سيادة التحكم أو الإعتماد المتبادل : قدرة حكومة ما على التحكم في الأنشطة داخل حدودها وكذلك التدفقات التي تعبرها.

السيادة الداخلية : تنظيم السلطة داخل الدولة.

السيادة الويستفالية : إقصاء كل السلطات الخارجية.

سيادة الشرعية الدولية : الرجوع للشرعية الدولية بمعنى الإعتراف المتبادل للدول داخل منظومة الدولة القومية.

بتطوير تصوره المفاهيمي للسيادة يهدف كراسنر وآخرون إلى إثبات أنه بدلا من القول بأن العولمة تعمل على إنهاء مؤسسة سيادة الدولة فإن من المجدي القول إن العولمة ربما تحثنا على إعادة النظر في تصورنا المفاهيمي السابق لمفهوم السيادة وكيفية إستخدامه في السيادة الدولية، فما تقوم به العولمة الحالية هو أنها تحثنا على إختبار مفهوم السيادة بشكل أكثر دقة وعلى ضرورة أن يتطور تصورنا المفاهيمي للسيادة ويتغير نتيجة للبنية الدولية المتغيرة، فالفكرة القائلة بوجود سيادة مطلقة لا تتم مخالفتها أبدا هي فكرة من النادر تحققها في واقع الممارسة الدولية.[2]

ينظر إلى مفهوم السيادة على أنه مفهوم متعدد الأوجه ويحتوي على أكثر من مجرد السلطة النهائية والمطلقة للدولة، السيادة حسب هذا المدخل مفهوم يتكون من

---

[1]: Stephen d . Krasner, "sovereignty"**, in foreign policy**, (Fevrier 2001) .http://www.globalpolicy .org/nations/indexfut.htm

[2]: Stephen d . Krasner ," **sovereignty: Organized Hipocrisy**, (Princeton: Princeton University Press , 1999.) , pp 9-25.

مجموعة من المعايير والقواعد والمؤسسات التي يمكنها أن تظهر درجة عالية من المرونة والتفرع لذلك يمكن للسيادة أن تكون إستراتيجية فعالة تستخدمها الدول لتحقيق مصالحها وفقا لما تقتضيه متطلبات تلك المصالح والظروف التي تواجهها.[1]

هذه المقاربة تستند إلى ثلاث جوانب أساسية:

- ينبغي التفريق بين السيادة الوطنية والسيادة القانونية، وبالتبعية عدم تجاهل السيادة القانونية الدولية بإعتبارها تقيد سلطة الدولة بقيود معينة إما داخلية أو خارجية.
- العولمة وآثارها المختلفة تغير من مدى سلطة الدولة ومن مدى سيطرتها ولكنها لا تغير من محتواها أو جوهرها.
- يتعين النظر للسيادة بوصفها مؤسسة إجتماعية دولية تحتوي على مجموعة من القواعد والمعايير المفهومة بشكل ذاتي – تبادلي بين الدول[2]، وفي هذا السياق يمكن إستغلال جوانب السيادة تلك من أجل تطوير إستراتيجية وطنية ومن أجل تعزيز جوانب أخرى.
- لم يسبق وفق هذا المدخل للسيادة قط أن تمتعت بحصانة كاملة ضد الإنتهاكات والمخالفات ومع ذلك فهي باقية ومستمرة.
- السيادة تعني مفهوما مركبا يحتوي على أكثر من جزء ويمكن تفكيكه إلى تلك الأجزاء الرئيسية بحيث يمكن للدولة الوطنية مقايضة بعض من هذه الأجزاء لتعزيز البعض الآخر وتقويته.

الطرح الذي يقول بتآكل السيادة وإنحسارها يركز على الجانب المحلي للسيادة ويتجاهل الجانب الدولي لها، والملاحظ أن إعتماد المقاربة التي تظهر التمايز بين المحلي والدولي وتداخلهما أمر ضروري للحصول على تصور مفاهيمي دقيق للسيادة ولمعرفة مدى تأثرها بالعولمة وإتجاهاتها المختلفة ومن ثم لإظهار أهميتها بوصفها مؤسسة دولية تشكل البنية العميقة لمنظومة الدول المعاصرة.

وفقا لهذا المدخل فإن مفهوم السيادة يحتوي على جانب أعمق وأهم وعلى مجال يعمل فيه المفهوم بشكل مختلف تماما عما يقول به أنصار طرح تآكل السيادة،

[1]: عبد الله بن جبر العتيبي، المرجع السابق، ص. 75 .

[2]: نفس المرجع، ص. 76.

وهو الجانب التشكيلي للسيادة بوصفها مؤسسة دولية تحتوي على مجموعة من القيم والمعايير والمبادئ والقواعد التي تؤثر في سلوك الدول بشكل ذاتي – تبادلي وكذلك تؤثر في البنية العميقة للمنظومة الدولية المعاصرة وبالقدر الذي تشكل فيه هذه الدول .

يأتي هذا الطرح كبديل للنظرة الواقعية والليبرالية للسيادة والتي تتبنى نظرة تكاملية عن الدولة القومية ومن ثم إضفاء ذات الصفة وذات الخاصية على مفهوم السيادة ، حيث يركز انتوني غيدنز على النظرية التي تركز على الجانب الدولي – التشكيلي للمفهوم بدلا من أخذها على أنها تعني فقط سلطة الدولة الحصرية والمطلقة على إقليمها (الجانب المحلي) ويحيل على جانب المنظومة الدولية الإجتماعية الذي بدأ تطويره مؤخرا أصحاب المدرسة النقدية والبنائية في العلاقات الدولية، فالعلاقات بين الدول تؤدي دورا مهما في تشكيل الدولة السيادية ذاتها كما الدور الذي تقوم به العلاقات بين الدولة والمجتمع في تشكيل كل منهما.

يركز البنائيون على أن السيادة – بخلاف الطرح الواقعي – بجانبيها الداخلي والخارجي تعد خاصية مشكلة أو مبينة إجتماعيا، فبينما كانت السيادة وكذلك الفوضوية ينظر إليهما على أنهما معطيان بشكل مسبق وخارجي أصبح ينظر إليهما الآن على أنهما حقيقتان إجتماعيتان أي بنيتان إجتماعيتان يتم إنتاجهما وإعادة إنتاجهما من خلال سلوك الدول وممارستها، إن السيادة لا تعد صفة خارجية بالنسبة على المنظومة الدولية ولكنها صفة إجتماعية أنتجت من خلال ممارسات أعضاء هذه المنظومة، كما أنها ليست بالضرورة ثابتة أو لا يمكن إنتهاكها على الرغم من أن وضعها كحقيقة إجتماعية لا يعني أنها سهلة التغيير كذلك، فالحقائق أو الأشكال الإجتماعية تكتسب تلك الصفة لأنها تعد حقائق يتم تكييف سلوك الآخرين على أساساها، لذلك فهي ذات خاصية مقاومة وصعبة التغيير وهكذا فإن القول أن السيادة وصيغها العلائقية – الهرمية المحلية والفوضوية الدولية – يتم تشكيلهما إجتماعيا يفتح مجالات جديدة ومختلفة لفهم العلاقات الدولية.[1]

إن عدم المرونة في دراسة السيادة قللت من جدوى المفهوم في نظريات التنظيم الدولي ذلك أن الطريقة التي يتحدد بها النطاق الجغرافي والسياسي للسلطة الشرعية على الأرض وعلى البشر هي التي تؤثر في المبادئ التي تصيغ عمل المجتمع الدولي وبالتالي

[1]: ألكسندر ونت، **النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة: عبد الله جبر صالح العتيبي، (الرياض: جامعة الملك سعود، 2006)، ص ص. 106، 118 .

فالسيادة "متغير variable " وفي نفس الوقت بناء إجتماعي، وأن موضعها - ككل المؤسسات الاجتماعية – يخضع لتفسيرات متغايرة أو متغيرة، بعبارة أخرى في حين أنه يمكن إعتبار أن مصطلح السيادة ثابتا فإنه يمكن تصور أن كل ما يعتبر سياديا قابل للتغير.

03- إتساع المجال السياسي العالمي

الجديد مع العولمة هو أن البعد العالمي أخذ يزداد حضورا في الوعي وفي الوقائع الحياتية المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية، ويفضي إلى تحول عميق حيث يتسع المجال العالمي ويضيق المجال الدولتي، ذلك أن ما يحدث على أرض الواقع هو بروز مجال سياسي عالمي يكبر ويزداد حضورا وتأثيرا ويتمحور أساسا حول العالم الواحد وليس حول الدولة أو الوحدات السياسية المنغلقة.

يستمد المجال السياسي العالمي حضوره من بروز مؤسسات وقضايا ومسؤوليات وقوانين وأزمات عالمية تتطلب إدارة عالمية تطرح حلولا ومخارج مشتركة تتخطى الدول مهما كانت كبيرة أو عظيمة، حيث الدولة ليست وحدها مركز السياسة وهي ليست مسؤولة مسؤولية كاملة عن أفرادها وأمنها وبيئتها وحتى مصيرها ومستقبلها.

يقول أمارتيا صن : " إن القضايا الكبيرة ومشكلات متنوعة مثل الزلازل والأوبئة والحروب وتلوث البيئة والإتصالات والمواصلات والإقتصاد وحالة الفقر والمجاعة وإنتهاك الحريات وتفاقم الأخطار والحرمان التي تهدد بيئتنا وإستدامة حياتنا الإقتصادية والإجتماعية قد تجاوزت الجغرافية الوطنية والإقليم وتخطت إمكانيات المجتمعات والدول والحكومات القائمة بذواتها ومواردها المحدودة لرسم السياسات العامة وتنفيذها بشكل مستقل وأحادي الجانب سواءا كانت غنية أو فقيرة".[1]

3-1- من السياسة القومية إلى السياسة العالمية

كثيرة هي التساؤلات التي يثيرها تجذر العولمة وإستقطابها وإنتشارها وتأثيرها من زاوية الكل العالمي أو البعد العالمي وما يفعله في الواقع والإدراك، تساؤلات بالنسبة للدولة والحكم وكل المعايير الوطنية والإقليمية ومآلها في خضم هذا الكل و تساؤلات عن بروز ثقافة سياسية عالمية واحدة وبروز المواطنة العالمية التي ستحل محل المواطنة

---

[1]: أمارتيا صن، "تنمية الحرية"، ترجمة : شوقي جلال، **في عالم الفكر**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004)، ص. 12.

الراهنة والتأسيس لبدايات قيام حكومة عالمية مركزية نابعة من صلب القضايا الإنسانية المشتركة.

كل هذه التساؤلات وإن كانت إلى زمن غير بعيد نوع من المهاترة أو الخيال أصبحت مع الوقت تشكل جزءا من الواقع المحسوس والمعاش في كثير من الجوانب، وخاصة في ظل التطورات التكنولوجية والمعلوماتية المصاحبة لها وما تفعله على مستوى فتح الآفاق والمجالات أمام المواطنين بالدرجة الأولى للمشاركة والمحاسبة والرقابة بعيدا عن تعقيدات المنظومة الخاصة أو قوانين الدولة الواحدة.

أصبحت الدولة الوطنية أو القومية كما يمثلها – برهان غليون – السجن الأكبر لغالبية سكان الأرض و أكبر مصدر للقهر والاستلاب وإنعدام الأمل بعد أن كانت حلما لكل الشعوب بإعتبارها منبع الحرية والسيادة والتنمية والتقدم، فالعنف الذي يصدر منها في مواجهة شعوبها في الكثير من مناطق العالم يتجاوز كل الصور الأخرى المباحة في حالات الدفاع المشروع أو المواجهة المبررة مما خلف التذمر وخيبة الأمل ولم يعد مواطنيها ينتظرون منها توفير أي حقوق أو حريات أو حتى تحقيق مكتسبات.

هذه الصورة الضبابية والجدلية في نفس الوقت تنبئ عن ظروف وشروط جديدة وفي غالب الأحيان تطرح تعددا في الرؤى والطروحات، فهناك من يتحدث عن نهاية السياسة وهناك من يتحدث عن أزمة السياسة وهناك من يتحدث عن عولمة السياسة، فالدولة القومية التي كانت حريصة على خدمة مصالحها الداخلية وتقوم مقام حاجز حماية في وجه الإختراقات الخارجية أصبحت تهتم بالقضايا العالمية ولربما في بعض الأحيان تهتم بها على حساب مصالحها الداخلية.

تتجسد حركة عولمة السياسة في وقائع وظواهر عديدة وتأخذ تجليات كثيرة على أرض الواقع ربما كان في مقدمتها ظاهرة المجال السياسي العالمي الذي أخذ يحل محل المجال السياسي المحلي و يبرز في الواقع وفي الوعي بكل إيجابياته وسلبياته وهو في طريقه ليصبح بأهمية المحلي والوطني والفردي يتمدد ويتغلغل تدريجيا في الاقتصاد والثقافة والسياسة والجوانب الحياتية الأخرى.

يستمد المجال السياسي العالمي حضوره من بروز مؤسسات وقضايا ومسؤوليات وقوانين وأزمات عالمية تتطلب إدارة عالمية تطرح حلولا ومخارج مشتركة تتخطى الدول مهما كانت كبيرة أو عظيمة، ولم تعد السياسة بهذا المعنى محلية كما كانت دائما، كما لم تعد هناك حدود للقرارات والتشريعات والسياسات التي أخذت تنتقل بحرية عبر

القرارات ويرتبط بعضها ببعض، لقد أصبحت التشريعات البشرية أمام حالة سياسية جديدة هي إرتباط السياسة في كل أنحاء العالم بالسياسة في كل أنحاء العالم مما يفرض وقائع سياسية عالمية جديدة وغير تقليدية تتجاوز المجال السياسي المحلي الذي أخذ يستبدل تدريجياً بالمجال السياسي العالمي.[1]

من هنا تولد الحاجة إلى ثورة ما بعد سياسية، تتجاوز السياسة القومية ومنطقها التنافسي لتؤسس لسياسة عالمية تتفق وترابط المصالح بين الشعوب وبين المصائر البشرية ولا يعني تجاوز السياسة ونظامها الدولوي تدميرها، تماما كما لم يعن تجاوز نظام الجماعة الدينية نحو الدولة القانونية القضاء على الدين وإنما عنى فتح سجل جديد للتواصل والتعارف والتعاون والتضامن بين البشر، بموازاتها وعبر حدودها مع الإبقاء عليها كإطار إسناد وتدعيم لسياسة شمولية تقوم على تطبيق برامج ذات مضامين ودائرة تنفيذ ومعايير عقلانية أكثر شمولا وأوسع أفقا تضع في مجال العمل المشترك والتعاون شعوبا أو أجزاء وأطرافا من شعوب متعددة، وتدفع إلى بناء مصالح مشتركة عابرة للحدود لا يمكن نشوؤها بالبقاء في حدود منطق الدولة ومعاييرها وتحديداتها القانونية والدستورية.[2]

إن المجال السياسي العالمي يستدعي إكتشاف صيغ لتنظيم الجهد الإنساني من وراء حدود الدول، وبناء شبكة علاقات عابرة للدول ومولدة لوعي إنساني وآليات تعاون وتضامن مختلفة عن الآليات القومية المعروفة، ومن الواضح أن الاتجاه العفوي الذي اتخذه الرد على أزمة الرأسمالية العالمية الجديدة كان تطوير التفكير على مستوى عالمي والنزوع إلى إشراك جميع الدول في إيجاد الحلول، وربما بشر مثل هذا الرد بولادة مجتمع عالمي بدأت ملامحه بالتبلور منذ بضعة عقود عبر نشاط الجماعات المدنية التي تلتقي عبر الحدود وتدافع عن قضايا وقيم ومبادئ وغايات واحدة بصرف النظر عن أصول أعضائها القومية وولاءاتهم السياسية والدينية.[3]

---

[1]: عبد الخالق عبد الله، "عولمة السياسة والعولمة السياسية "، **في مجلة البرلمان العربي**، السنة الثامنة والعشرون، العدد 102، (لبنان : الإتحاد البرلماني العربي، سبتمبر 2007 .

http://www.arab-ipu.org/publications/journal/v102/studies.html

[2]: نفس المرجع.

[3]: برهان غليون، بعد الجماعة الدينية والأمة السياسية"، (دمشق: مركز دمشق للدراسات النظرية وحقوق الإنسان، 2008) www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=157687

2-3- مجتمع المخاطرة العالمي و خيارات للدولة القومية

ينسب مصطلح "مجتمع المخاطرة العالمي" إلى عالم الإجتماع الألماني : أولريش بك فبقدر ما تتنوع العولمة في أبعادها وتجلياتها بقدر ما تتنوع مخاطرها وآثارها على جوانب الحياة المختلفة، غير أن المجتمعات الإنسانية تواجه أنواعا جديدة ومتزايدة من المخاطر المصنعة (مصدرها المعرفة والتقانة كالمخاطر البيئية والصحية).

يرى أولريش بك بأن التغير التقاني في تقدمه المتسارع يجلب معه أنواعا جديدة من المخاطر التي ينبغي على الإنسان أن يواجهها أو يتكيف معها، ولا يقتصر مجتمع المخاطر في رأيه على الجانبين البيئي والصحي فحسب، بل يشتمل كذلك على سلسلة من التغيرات المترابطة المتداخلة في حياتنا الإجتماعية المعاصرة، ومن جملة هذه التغيرات : التقلب في أنماط العمالة والإستخدام، تزايد الإحساس بالأمن الوظيفي، وإنحصار أثر العادات والتقاليد على الهوية الشخصية وتآكل أنماط العائلة التقليدية وشيوع التحرر والديمقراطية في العلاقات الشخصية.[1]

يناقش أولريش بك في كتاباته المختلفة في هذا الموضوع نتائج التصنيع (الجوانب السلبية للتقدم) مثل مشكلة الاحتباس الحراري العالمي و التلوث التي لم يكن ينظر إليها أثناء الثورة الصناعية ولكنها الآن تسود ساحة الجدال الاجتماعي وتتسبب في إنتشار القلق والمشاكل، فالنسبة إليه تحدث القابلية للتأمل عندما يفكر المجتمع مليا في الأحداث حوله ثم يستجيب بفعالية لتلك الأحداث باحثا عن الأسباب أو التأثيرات وينتج عن هذا التفكير إدراك مخاطر جديدة وشكل جديد من الحداثة يخلقه مجتمع المخاطرة.

في مجتمع المخاطرة تواجه الحسابات العلمية للمخاطر تحديات تفرضها مجموعات سياسية أفراد أو سياسيون مما ينتج عنه فقدان العلماء بعضا من سلطتهم، وعلى هذا الأساس ينتقد العلم بسبب إعتماده على "نموذج مثالي للمخاطر" يفترض العلماء بموجبه أنهم قادرون على التحكم في متغيرات المخاطر ويدعو للمعرفة الخبيرة للتوعية والتحذير ضد المخاطر فهذه المخاطر حسب بك غير مرئية مثل البطالة وتحمل إمكان أن تكون كارثية يتعذر عكس تأثيراتها مثل الحوادث النووية ويفترض أن العامة ليس لديهم المعرفة ويحتاجون إلى توعيتهم بالمخاطر بواسطة أهل المعرفة وهم العلماء

[1]: أنتوني غيدنز، **علم الإجتماع**، المرجع السابق، ص. 143 .

والمؤسسات، وهذا ما يدعم فكرته عن الأعراض الجانبية معتبرا العامة هم من يعتمد عليهم ليكونوا الأصوات والوجوه والعيون والدموع في مجتمع المخاطرة وليس العلم والمؤسسات الأخرى .

إن الأخطار الملاحظة تفتح آليات مغلقة بإحكام بالنسبة إلى القرار الإجتماعي فما يتم التفاوض بشأنه ويقرره رجال الأعمال والعلماء دون مبرر خلف الأبواب المغلقة لا يمكن عندئذ تبريره من حيث نتائجه في عواصف التناقضات العامة الحادة المفاجئة، فهناك حيث تبدو القوانين الخاصة موشكة على التمام يظهر مسؤولون قد يتعرفون تحت ضغط الرأي العام بالأخطاء ويذكرون الخيارات المرفوضة، إذا جمع المرء هذا فإن تقنية الأخطار الفنية تولد بشكل غير إرادي بلسما سياسيا لمجراها وضد مجراها : فالأخطار التي تقف ضد ما تدعيه الجهات المختصة من أن كل شئ في متناول أيديها تفتح حين تصبح معروفة لدى الرأي العام مجالات للعمل السياسي.[1]

وهكذا ثمة مجتمع جديد يتشكل هو "مجتمع المخاطرة" حيث يتكون نظام للعمل بل نمط للحياة أمسى نظاما للطوارئ، وعلى نحو يجعل المرء على عجلة من أمره أو في سبق متواصل على نفسه أي على أهبة الاستعداد الدائم لاستقبال أو معالجة تغير المعطيات أو إنقلاب المعادلات أو إستنفاد الوسائل والأدوات.

يرى أولريش بك أن مجتمع المخاطرة يمكن وصفه من خلال الموقف الذي يمكن أن ينتج أقل قرار فيه أخطر كارثة وأن التنمية التكنولوجية العلمية تغدو متناقضة لأن العلوم تصبح أكثر تسببا للمشاكل من أن تكون مصدر الحلول لها، فالعلم والتكنولوجيا كان ينظر فيما مضى إلى الأخطار على أن سببها خارجي لكن الآن يتم الاعتماد على البنية الاجتماعية والعلمية في وقت واحد.

إن الأخطار الشاملة المذكورة تجعل الأعمدة الحاملة لحسبان الأمن التقليدي هشة : تفقد الأضرار محدوديتها المكانية الزمانية فهي شاملة وذات أثر دائم لا يكاد يكون من الممكن تحديد مسؤولين معينين عن الأضرار، فمبدأ المتسبب يفقد شيئا من وضوح الخيار ولم يعد من الممكن كذلك تعويض الأضرار ماليا إذ من العبث أن يضمن الأمن لنفسه من آثار حالة الأسوأ المتصل بلولب التهديدات الشاملة، وتبعا لذلك ليست هناك مشاريع للعناية اللاحقة في حالة وقوع ماهو أسوأ.[2]

---

[1]: أولريش بك، **ماهي العولمة**، المرجع السابق، ص. 69.

[2]: نفس المرجع ، ص. 68.

إن مخاطر اليوم تؤثر في جميع البلدان والطبقات الإجتماعية وتكون لها آثار شخصية وعالمية في نفس الوقت، و يميز أنتوني غيدنز بين نوعين من المخاطرة، الأول أطلق عليه المخاطرة الخارجية وهي تلك المخاطرة التي نتعرف عليها بإعتبارها ذات مصدر خارجي من التقاليد الجامدة أو الطبيعة والنوع الثاني أطلق عليه المخاطرة المصنعة والتي يقصد بها المخاطرة المخلقة نتيجة لتأثير تطور معارفنا عن العالم وتشير إلى تلك المواقف التي نحوز فيها على قدر ضئيل من الخبرة التاريخية في مواجهتها.[1]

تركز أطروحة غيدنز على أن علاقتنا بالعلم والتكنولوجيا اليوم تختلف عن تلك التي وسمت الأزمنة السابقة، ففي المجتمعات الغربية وعلى مدار قرنين كان العلم يعمل بإعتباره نوع من التقاليد، لقد كان من المفترض أن تتجاوز المعرفة العلمية التقاليد بيد أنه في الواقع أصبح العلم تقليدا في حد ذاته، لقد كان العلم شئ يحترمه معظم الناس بيد أنه كان غريبا على أنشتطهم، لقد إستقى العامة آراءهم من الخبراء.[2]

يلفت غيدنز الإهتمام إلى الأخطار التي تؤثر في أعداد كبيرة من البشر عبر الحدود القومية والتي يعتبرها سياسية وأخلاقية يتعذر إختزالها، من خلال إستعماله لمصطلح المخاطرة وخيمة العواقب وتتضمن: الدفء العالمي، خرق طبقة الأوزون، التلوث واسع النطاق أو التصحر، الحرب واسعة النطاق أو التمزق في الاقتصاد العالمي، أو التضخم السكاني، أو الأوبئة التكنولوجية مثل تلوث الهواء أو الماء والطعام، ويؤكد أن المخاطرة كمشكلة سياسية وأخلاقية تحمل مضامين عملية كبيرة فإذا كان علينا أن نبنى محطة طاقة نووية فإنه من غير الممكن تقرير ذلك من خلال التقدير الفني للمنفعة والمخاطرة فحسب بل يتعين أن يتضمن التبصر السياسي، وهذا الطرح لا يبتعد في فحواه عما يقصده أولريش بك بأن المخاطر تصبح المحرك للتسييس الذاتي للحداثة في المجتمع الصناعي وهذا ما يقود إلى دراسة وشرح الخلفية الأخلاقية للإستراتيجية البديلة للاندفاع نحو التنمية.

لكن بقدر هذه الأهمية التي تكتسيها المخاطر في عالم اليوم إلا أنه تتعدد أساليب مواجهتها – المخاطر- بين من يؤمن لها وبين من لا يعيرها أدنى إهتمام وبين من يناوئ كل عمل علمي في تغير غير مسبوق لعلاقة المجتمع بالعلم والتكنولوجيا، وفي هذا المجال

[1]: أنتوني غيدنز ،**عالم منفلت: كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا**، المرجع السابق، ص. 35.

[2]: نفس المرجع، ص.40.

المختلط يسود مناخ أخلاقي جديد في مجال السياسة يتسم بالشد والجذب ما بين الإتهام بالإثارة للذعر بين الناس من ناحية والتعمية على الحقائق من ناحية أخرى.

لكن إتخاذ موقف سلبي نحو المخاطرة ليس أمرا موضع تساؤلا، فالمخاطرة تحتاج دائما لأن تطوع، بيد أنها المخاطرة الفاعلة تعد عنصرا أساسيا للإقتصاد الديناميكي والمجتمع المجدد، وتعني الحياة في عصر العولمة التوافق مع مخاطر جديدة ومتنوعة وقد تحتاج بصفة دائمة إلى الإقدام عوضا عن الحذر في دعم التجديد العلمي أو الأشكال الأخرى للتغير ففي نهاية الأمر إشتقت كلمة المخاطرة في أحد أصولها من الفعل جرأ أو هي تعني أصلا يجرؤ على.[1]

ثانيا : العولمة وتأثيرها في الديمقراطية

الديمقراطية بمعناها البسيط هي حكم الشعب وطالما هناك شعب فإنها مرتبطة بالدولة القومية، لكن مع التطورات المختلفة أصبحت صلاحيتها بوصفها صيغة قومية للتنظيم السياسي مثار جدل ونقاش نظرا لبروز الطابع الإقليمي والكوني.[2]

الديمقراطية ولدت مع الدولة القومية لمعالجة مشاكلها وبالتالي فهي وضعت على قياس هذه الدولة القومية، وطالما أن العولمة تؤثر على الدولة القومية فإن هذا التأثير يمتد بالضرورة للديمقراطية، وعلى هذا الأساس تثير العولمة العديد من الإشكاليات أمام النظرية الديمقراطية الحديثة :كيف يمكن التوفيق بين الديمقراطية التي تعني مبدأ حكم الشعب المرتبط بالدولة القومية بمقوماتها المعروفة وبين عالم معولم تتم فيه ممارسة السياسة على مستوى عبر قومي وعالمي؟

لقد أصبح مصير المجتمعات الإنسانية في جميع أنحاء العالم متشابكا بصورة متزايدة نتيجة للأنماط المعاصرة للعولمة التي أدت إلى فقدان النماذج الديمقراطية المستندة على فضاءات إقليمية محددة لمعناها وجدواها، وهذا يتطلب إعادة فحص ودراسة جادة لمعنى الديمقراطية من أجل التعامل الفعال مع حقبة لم يعد فيها حجم التنظيم الاجتماعي الإنساني يتوافق مع الحدود الوطنية، وأصبحت ترتبط فيها الديمقراطية من جهة بشيوع وترسيخ إقتصاديات السوق والأبعاد التي إكتسبتها محليا وعالميا ومن جانب آخر بالثورة الاتصالية وأدواتها الإعلامية وكليهما يحتمل إما توسع نطاق الديمقراطية أو تعرضها لمزيد من المآزق والتشوهات.

---

[1]: أنتوني غيدنز، **عالم منفلت**، المرجع السابق، ص. 45.

[2]: ديفيد هيلد، **نماذج الديمقراطية**، ترجمة: فاضل جتكر، (العراق: معهد الدراسات الإستراتيجية، 2006)، 575. ص.

01- مساءلة الديمقراطية

هناك إتفاق عام على أن الديمقراطية هي القيمة المركزية التي تسبغ الشرعية في إطار نظام الحكم المعاصر، وبالرغم من تعدد وتباين تعريفات الديمقراطية وآليات تحقيقها من بلد إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى فهناك إجماع واسع وراسخ نسبيا في العالم المعاصر على أن نظام الحكم الديمقراطي هو الحكم الصالح الرشيد.[1]

لكن بقدر ما تلقاه الديمقراطية من إنتشار واسع وإستقطاب دائم فإنه تعترضها الكثير من الإشكالات المزدوجة : إما تلك النابعة من النظام الديمقراطي في حد ذاته أو المتعلقة بالأنظمة الأخرى المتاحة، فعلى سبيل المثال تتناقض الديمقراطية في بؤر حساسة ودقيقة مع كل من السيادة الوطنية كما تتناقض مع السوق وكلاهما – أي السيادة والسوق - له مجاله ونطاقه الزمكاني أين يبسط سلطته ونفوذه ولا يقبل منافسا له إلا في حدود التوسع أو الإنتشار، وكذلك تتناقض مع غيرهما من المفاهيم التي تعترض سبيلها وتتحداها إن لم نقل بأنها تحولها عن مسارها في تضمينات جديدة وفارقة والمثال الكبير على ذلك تناقضها مع الليبرالية.

هناك تأزم جوهري بين السيادة والديمقراطية لأن السيادة تنطوي على سلطة شاملة وعليا وغير محدودة و حصرية، في حين يفترض عموما أن الديمقراطية تنطوي على سلطة محدودة ومبعثرة ومشروطة وجماعية، فبينما تنحصر السيادة في حدود الدولة القومية وتنطوي على سلطات واسعة وغير محدودة تعمل الديمقراطية من خلال سلطة محدودة تجمع أصنافا وبؤر متعددة وفقا لمعايير جماعية ومشروطة .

لقد أظل هذا المعنى بظلاله في كثير من التجارب الدولية المعاصرة، ذلك أن تمسك العديد من الدول بسيادتها وقدرتها على التصرف والحكم جعل منها دولا لا تتماشى والديمقراطية التي قد تفرض عليها في نهاية المطاف أو تصبح غير أصيلة فيها وعندئذ فإنه يجب أن تخلق لنفسها ما يقابل هذا الديمقراطية إذا ظلت متمسكة بسيادتها وذلك أمر لا تحمد عواقبه أو ترضخ لما يفرض عليها وتتجاوز سيادتها أو تتنازل عنها.

من جانب آخر يتبادر التساؤل: إلى أي مدى تستوعب الديمقراطية السوق ؟ فحتى سنوات وجيزة كان البحث عن هذه المسألة أمرا لا طائل منه، ففي المجتمعات الغربية الديمقراطية كان إقتصاد السوق قد حقق لأعداد متزايدة من البشر حياة خالية

[1]: جون بيليس و ستيف سميث، مرجع سابق، ص، 57 .

من معاناة مادية كبيرة، فالسوق زائد الديمقراطية هو الشعار الذي أنهى في نهاية المطاف دكتاتورية الحزب الواحد في الشرق.

منذ نهاية النظام الشيوعي توسعت دائرة إقتصاد السوق العالمية لتشمل أقواما أخرى يزيد عددها على مليار إنسان وليتحقق التشابك بين الإقتصادات الوطنية المختلفة بشكل حقيقي، إلا أنه تكشف في هذا السياق أكثر فأكثر مصداقية التجارب المرة التي مر بها مؤسسو دولة الرعاية الإجتماعية في عصر مابعد الحرب العالمية الثانية، وبات واضحا أن إقتصاد السوق والديمقراطية الركنين المتلازمين اللذين يعملان بإنسجام على زيادة الرفاهية فالأمر الأقرب إلى الحقيقة هو أن هناك تعارضا مستمرا بين كلا النموذجين اللذين يحتلان أهمية مركزية لدى الدول الصناعية الغربية.[1]

يناقش جاكي أتالي *Jacque Attali* أوجه القصور والتناقضات الداخلية الكامنة بين إقتصاد السوق والديمقراطية من خلال دحضه لقيمتين تاريخيتين مرتبطتين بالديمقراطية والسوق : **الأولى** : ترى بأن كلا من إقتصاد السوق والديمقراطية وجهان لعملة واحدة وأنه يبدو من المستحيل أن يتحقق إحداهما بدون الأخر بل إن كلا منهما يدعم الأخر ويغذيه، **والثانية** : ترى بأن السوق والديمقراطية يجتمعان كي يشكلا آلة دائمة الحركة تدفع بالتقدم الإنساني.[2]

فهاتين القيمتين – حسب جاكي أتالي - في ذاتهما غير قادرتين في الواقع على الاستمرار ودعم أي حضارة فكلاهما مليء بعناصر الضعف والثغرات التي تعود سلبا على الغرب والولايات المتحدة، ومن الأكثر إحتمالا أن يقوض أحدهما الآخر أكثر من أن يدعمه ويقدم في هذا عددا من الأوجه والطرق التي يتصادمان فيها:

* فتنمية الفرد في المجتمع الديمقراطي تعتبر هي الهدف النهائي، بينما في إقتصاد السوق يعامل الفرد كسلعة يتم التحكم فيها حسب الطلب فيمكن أن تستبعد أو يحتفظ بها حسب الحاجة إلى التعليم الصحيح والمهارات والصفات البدنية والتنشئة.
* تقوم الديمقراطية على الحقوق المتساوية بين المواطنين بينما إقتصاد السوق يقبل ويدعم عدم المساواة السوية بين الوكلاء الاقتصاديين بتجريد بعض الناس من القدرة

---

[1]: هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، **فخ العولمة، الإعتداء على الديمقراطية والرفاهية**، ترجمة: عدنان عباس علي (الكويت: المجلس الوطني للثقافة و والفنون والآداب، 1998)، ص. 334 .

[2]: Jacques Attali ," The Crash of Civilization, The limits of the Market and Democracy " **In Foreign Policy** , Number 107 ,(summer 1997) , pp.54-63

على ممارسة حقوقهم السياسية الكاملة والمثال على ذلك العدد المتزايد من العمال العاطلين في معظم الغرب الذين يستطيعون التصويت ولكن يتم حرمانهم من ذلك عمليا.

* تعتمد الديمقراطية على التطابق الواضح للمسئولية السياسية وتحالف المواطنين في الأحزاب السياسية والاحترام العام للمصير المشترك والإعتماد على أحزاب سياسية قادرة علي صياغة برامج تقوم علي الحلول الوسط بين وجهات نظر الأفراد، بينما يقاوم إقتصاد السوق الطابع المحلي للسلطة ولا يشجع التحالفات بين المشاركين ويشجع الأنانية ويعتمد على القوى والمراكز الفردية المتنافسة بدلا من الأحزاب السياسية.

ويخلص جاكي أتالي إلى أنه إذا أراد الغرب أن يمنع كارثة تصدع الحضارة الغربية بالكامل فإنه يجب أن يبدأ بالإقرار بصعوبة المزاوجة بين الديمقراطية واقتصاد السوق لثلاثة أسباب :

1- عدم إمكانية تطبيق المبادئ التي توجه إقتصاد السوق والديمقراطية على الكثير من المجتمع الغربي.
2- غالبا ما يتناقض إقتصاد السوق والديمقراطية أحدهما مع الآخر ومن الأكثر إحتمالا أن يتصارعا أكثر مما يتعاونا.
3- يحمل كل من إقتصاد السوق والديمقراطية بداخلهما بذور دمارهما الذاتي.[1]

إن مجتمعا يقوم على أسس ديمقراطية يضمن لنفسه الإستقرار فقط حينما يشعر الناخبون ويلمسون أن حقوق ومصالح الجميع تراعى وتؤخذ بعين الإعتبار وليس حقوق ومصالح المتفوقين إقتصاديا فقط، فتدهور مقدرة الدول على توجيه السوق العالمية يؤدي إلى أن تكون المسيرة في مصلحة الأثرياء في المقام الأول.[2]

بناءا على ما سلف فالليبرالية - في دعوتها إلى حرية التملك الخاص وفتح الباب على مصراعيه لقوى السوق- هي في جوهرها دعوة إلى القبول بالهيمنة المطلقة للاحتكارات والشركات الكبرى وأما الديمقراطية فهي - حتى في شكلها البورجوازي السائد في الغرب- حصيلة نضالات جماهيرية، وهي تتيح لشراكات الطبقات العاملة مع البورجوازية أن تحد من تسلط النخب الاحتكارية وتوسع المشاركة في صنع القرار.

[1]: Jacques Attali.Op.Cit.

[2]: هانس بيتر مارتين، مرجع سابق.

هذه الإشكالية تمثل صورة من الصور المثلى لأهم التناقضات التي تواجهها الديمقراطية منذ نشأتها ألا وهو الإرتباط المزعوم بين الليبرالية والديمقراطية والذي تفنده الشواهد التاريخية والواقعية، فالليبرالية الاقتصادية لا تتضمن بالضرورة ليبرالية سياسية والمثال البارز على ذلك الصين التي تجمع بين الليبرالية الاقتصادية والتوليتارية الشيوعية ودول الخليج تجمع بين إنفتاح إقتصادي وإندماج في العولمة مع أنظمة سياسية تقليدية ومحافظة كما أن دعاة الليبرالية الاقتصادية قبل منتصف القرن التاسع عشر لم يكونوا دعاة للديمقراطية، بل يمكن القول إنهم كانوا يميلون إلى مناهضتها وحين حاول المفكر الليبرالي جون ستيوارت التوفيق بين الليبرالية والديمقراطية وجد تعارضا كبيرا بينهما.[1]

لم يتم الجمع بين الديمقراطية والليبرالية في أوروبا حتى تأكدت الحاجة للاستقرار وكان هذا الجمع قائما على الصراع والتنافس الذي يتبادل فيه الطرفان الليبرالي والديمقراطي المكاسب والخسائر بالنقاط، وعندما سادت الديمقراطية البورجوازية القائمة على تنامي قوة الطبقة العاملة في الربع الثالث من القرن العشرين في الغرب إستطاعت أن تحد كثيرا من الليبرالية الاقتصادية.

بالنسبة لتناقضات الديمقراطية في حد ذاتها، فإنه بالرغم من أن الديمقراطية لاقت إنتشارا واسعا ومتسارعا كنظام سياسي إلا أن تجربة العقود القليلة الماضية تشير إلى عدد كبير من التناقضات والمخاطر التي ينطوي عليها النظام الديمقراطي سواءا في المجتمعات الغربية المتقدمة أو في دول العالم النامي.

فإلى جانب ما تطرحه الأبعاد العالمية المتجاوزة للحدود بشأن الديمقراطية فإنها لم تعد تمثل إطارا مفهوماتيا يجمع حوله الإنبهار والطلب كما كان وذلك نظرا لما طالها من تذمر وتردد، الشيء الذي دفع لظهور الكثير من الدعاوى لمعارضتها أو لإعادة صياغتها أو حتى تجاوزها.

لا تثير الديمقراطية أية تساؤلات لما يتعلق الأمر بالدولة المعرفة بحدودها على أساس أن الحدود الوطنية تعمل على تحديد الأساس الذي يتم وفقا له السماح للأفراد أو إستبعادهم من المشاركة في إتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم، لكن إذا كان العديد من العمليات الاجتماعية والاقتصادية ونواتج القرارات المتعلقة بها يتجاوز

---

[1]: ناهض حتر، **الليبرالية الجديدة في مواجهة الديمقراطية.** قراءة في الحالة الأردنية، (الأردن: دار الأزمنة، 2000) ص. 96 .

حدود الدولة الوطنية فإن ذلك يثير الكثير من التساؤلات والمضامين حول قضايا القبول والشرعية وحول جوهر الديمقراطية ذاتها (معنى التمثيل السياسي، المشاركة السياسية، تجاوز عمليات وقضايا الحكم في إطار الدولة).

من بين أسباب معارضة الديمقراطية والتذمر منها الآثار التي تتركها تقانات المعلومات الجديدة والعولمة في الحياة الإجتماعية وما يترتب عن ذلك من عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية وعدم ثقتهم بممثليهم المنتخبين، فضلا عن إنتهاج الحكومات الديمقراطية لأساليب غير ديمقراطية لممارسة مهماتها وإنجراف بعض كبار المسؤولين للفساد والرشوة والمحسوبية والإختلاس وقد ساهمت تقانة المعلومات في نشر هذه المعلومات بين الناس.[1]

وفي خضم ذلك وجهت موجة ما بعد الحداثة ضربة إلى الديمقراطية التمثيلية بتفجيرها مفهوم التمثيل السياسي بإعتباره خداع سياسي، ذلك أنه إذا كانت المشروعية المعرفية ليست مجرد معرفة الحقيقة بل المساهمة في صنعها عبر خلق الوقائع المعرفية فإن المشروعية السياسية المتعلقة بممارسة الحرية لا تتحقق من خلال مبدأ التمثيل الديمقراطي بل بقدرة كل واحد على تشكيل سلطته وممارسة فعاليته على مسرح وجوده.[2]

كذلك توجه القنبلة الإعلامية ضربة لهذه الديمقراطية بتفجيرها العلاقة بين المواطن وممثله، ذلك أن العقل الميديائي للإنسان العددي يكشف قصور اللعبة الديمقراطية بقدر ما يفتح إمكانا لممارسة سياسة جديدة تتجاوز المواطن الذي هو مجرد شاهد أو مقترع أو قارئ مطلع، فالرهان الآن ليس إختيار المواطن لممثله بناءا على ما يقدم له من معلومات بل المشاركة في إنتاج المعلومة وإستخدام الوسائط.[3]

لقد إفترض منظروا الديمقراطية وجود إتساق وتوافق بين مؤسسات الديمقراطية التمثيلية الليبرالية وبين المجتمع السياسي الذي توجد في إطاره وترتكز هذه التصورات للديمقراطية الليبرالية على مبادئ القبول الشعبي والشرعية والخضوع للمساءلة، وفقا لهذه التصورات فإن الحكومة تعتمد على قبول ورضا المحكومين، فالمواطنون ومن خلال صناديق الاقتراع يمنحون الحكومة سلطة الحكم وفقا لتطلعات

---

[1]: غيدنز، **علم الإجتماع**، المرجع السابق، ص. 482 .

[2]:علي حرب، المرجع السابق، ص. 171 .

[3]: نفس المرجع، ص. 175.

ورغبات الأغلبية لتصبح نظريا مسؤولة مباشرة أمام الجماهير وتحكم وفقا للتعبيرات العامة عن السيادة الشعبية وهذا يفترض إرتباطا وتطابقا مباشرا بين الحاكمين والمحكومين، إلا أن هذا الارتباط يتعرض للتفتت نظرا لوجود شبكات وبنى عالمية وإقليمية للقوة والسلطة، وفي ظل هذه الظروف، قد لا يكون للحكومة دور مباشر في القرارات الحيوية التي تؤثر على أمن أو رفاهية مواطنيها، وقد لا يكون لقراراتها تأثيرات عميقة تتجاوز سلطانها وإختصاصاتها داخل حدودها الإقليمية، ففي نظام عالمي شديد الترابط تنتشر ممارسات القوة والسلطة عبر الحدود الإقليمية وتقع بعيدا عن طائلة الآليات الوطنية للسيطرة والمساءلة الديمقراطية.[1]

فالعولمة تبرز حالة من عدم الاتساق بين الحكم الديمقراطي المستند على حيز مكاني محدد المعالم و المدى العالمي للحياة الاجتماعية المعاصرة لتكشف عن تناقض متزايد بين بنى ومؤسسات القوة التي تبدو معولمة بصورة متزايدة وبين عمليات المشاركة والتمثيل والخضوع للمساءلة والشرعية التي ما تزال متجذرة في مؤسسات الدولة، فلم يعد النسق السياسي قادرا على إستيعاب وتجسيد التعددية المجتمعية والثقافية القائمة من خلال ظاهرة تراجع بل إنهيار الأحزاب السياسية التقليدية وإحجام الناخبين عن المنافسات الانتخابية وأصبحت تركيبة الحكم غير خاضعة تلقائيا لإرادة الناخب بل أصبح لها تميزها وإستقلاليتها لسببين: أولهما يرجع للطابع التكنوقراطي البيروقراطي لجهاز السلطة الذي يتحكم فيه الخبير وليس الفاعل السياسي وثانيهما يرجع إلى أثر ديناميكية العولمة التي أخرجت القرارات الحيوية من نطاق الغرف التشريعية الوطنية إلى قاعات الشراكة الإقليمية والدولية. لقد فقدت الديمقراطيات الغربية مقومها الأساسي وهو خاصية تمثيل الشعب والتعبير عن إرادته بتحولها إلى أوليغارشيا مغلقة لا تختلف في شيء عن الأنظمة النخبوية القديمة وتتشكل الفئة الحاكمة الجديدة من رجال المال والصناعة والإعلام الذين أصبحوا يحتلون المواقع التي كان يسيطر عليها الموظفون والمنتخبون والمثقفون، فهذا النموذج الجديد يتمسك بالآليات الديمقراطية المفرغة من مضمونها ولا يسمح إلا بصعود نجوم المال وطبقة السياسيين المرتبطين بالمؤسسة الاقتصادية والصناعية.

فالمركب المالي- الصناعي- الإعلامي يلعب في الدول الديمقراطية الغربية دور إعادة إنتاج تركيبة السلطة والتحكم فيها كاشفا عن مفارقات الديمقراطية التي بقدر ما

[1]: ديفيد هلد، **نماذج الديمقراطية**، مرجع سابق، ص. 557.

تجسد قيم التنوير والحداثة وبقدر ما كرست حرية كل فرد أفضت إلى إفراغ هذه الحرية من مضمونها العيني الملموس مما أدى إلى أزمة مستعصية، وأضحت في وضعية إنفصام مع الشبكة القيمية - الفكرية التي أفرزتها ومهددة بخطر تركز قيم الانعتاق والتحرر خارج قواعد وأدوات النظام الديمقراطي، ولعل هذا ما دفع العديد من أنظمة الحكم الكليانية كما هو الشأن في روسيا والعديد من البلدان الأوروبية الشرقية لتطوير آليات التأقلم مع المسلك الديمقراطي وذلك بتنظيم إنتخابات نزيهة تحترم شكليات وإجراءات الاقتراع التعددي بدون أن تتغير تركيبة السلطة الفعلية.

02- إختراق الديمقراطية

سقنا في المطالب السابقة ما يؤسس للقول بأن الديمقراطية تتعرض للمساءلة سواء من قبل قوى العولمة أو من قبل التكنولوجيات المتطورة في أبعادها الفردية والكونية ويبقى أن نبين كيف أنها – أي الديمقراطية - إصطبغت بصبغة السوق في عصر العولمة وما إنفكت تنازعه شرعيتها وكذلك إندماجها في الثورة العلمية والتكنولوجية بكل تجلياتها لتنشق عنها أنواع مختلفة من الديمقراطيات إن صح هذا التعبير.

2-1- تناقضات الديمقراطية و السوق

يطال الدولة القومية والديمقراطية زمن العولمة تحول يمس شكليهما ويحول وظيفتهما المركزية كمكمن للقيادة والسيادة والعقد الإجتماعي والتضامن الإجتماعي في مقابل صعود السوق وطغيان قيمه، فمن خلاله تتحدد مستويات الإنتاج والإستهلاك وعبره تقيم درجات التقدم والتراجع ووفق إملاءاته يعاد النظر في قيم الوطن والمواطنة ومادية التملك والإكتساب ورمزية المشاركة السياسية والفعل المجتمعي.

ومادامت الديمقراطية في شكلها المعتمد تنبني مظهرا وجوهرا على مفهوم الدولة الأمة ومادام هذا المفهوم عرضة للتآكل والتضاؤل بحكم تقدم قوى الليبرالية والسوق فإن هذه الديمقراطية لا يمكن تصورها ولا يراد لها زمن العولمة أن تكون خارج السوق ومنطق السوق والفاعلين في السوق.[1]

فالديمقراطية الليبرالية لم تنتصر إلا بعد تعميم علاقات السوق وأصبحت شرط إنتشارها وشيوعها، ولم يعد السوق والديمقراطية متنافرين بقدر ما إرتبطا بصورة أعمق بعدما إنتهت تمثلات الديمقراطيات الشعبية وتراجعت مصادر الديمقراطية المبنية

[1]: يحي اليحياوي، **العولمة: أية عولمة**، (المغرب: أفريقيا الشرق، 1999)، ص. 164 .

على أسس الشرعية الوضعية لصالح المؤسسات ذات المنبع الطبيعي، فمنطق الليبرالية الجديدة وإشتداد قبضة السوق والتقدم بإتجاه العولمة الإقتصادية والشمولية المالية والتكنولوجية كرست قيم السوق وديمقراطية السوق.

من خلال العولمة حل تدريجيا النفوذ الأفقي للسوق محل القدرة الرأسية للدولة وكان السوق في مواجهة الدولة المحور الرئيسي للجدل الطويل الذي قام بين الرأسمالية والإشتراكية، فمنذ أن ظهر السوق كآلية أساسية للتبادل التجاري مع بداية ظهور الرأسمالية الأوروبية والجدل لم يتوقف حول دور الدولة في الاقتصاد وهل ينبغي تقييده بالكامل أو جزئيا في سبيل حرية السوق المطلقة، أم ينبغي على العكس تدعيمه وفي الصور المتطرفة للدول الاشتراكية هيمنة دور الدولة على الاقتصاد حتى يصبح إقتصادا مخططا يقيد حرية السوق إلى درجة كبيرة.

غير أن الجدل لم تحسمه قوة الحجج الفلسفية لدى كل فريق ولكن الذي حسمه هو التاريخ وذلك لأنه عقب الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 برز الاتحاد السوفييتي الذي تبنى الماركسية كنظرية وطبقها بطريقة خاصة للغاية جعلها نموذجا لتطبيقات مشابهة في أقطار شتى من العالم، غير أنه على رغم تعددية التطبيق فقد بقي الجوهر واحدا : السلطة المطلقة للدولة في إدارة الاقتصاد والحركة البالغة الضيق للسوق وعبر مسيرة طويلة إمتدت أكثر من سبعين عاما إنهار الاتحاد السوفييتي وسقطت بالتالي أبرز تجربة للاقتصاد المخطط الذي أطلق العنان للدولة وإعتقل السوق في الوقت نفسه.[1]

لا يزال النزال قائما بين الدولة والسوق مع التطورات المختلفة الحاصلة على المستويين الإقتصادي والسياسي، فالجولات تتراوح بين الصعود والهبوط ذلك أن التطورات المؤسساتية التي شهدتها الدولة الأمة توازيها في نفس الوقت تطورات النشاطات الأساسية ومنها النشاط الإقتصادي والسياسي .

يتساءل آلان مينك ماهو الحكم النهائي : ديكتاتورية الأسواق أم ديمقراطية رأسمالية ؟ ويجيب بأن السوق ليست دكتاتورية الطابع إنها مهماز يحفز نشاط المؤسسة وتلعب دورا بالغ الإيجابية رغم الإزعاجات التي تتسبب بها بعض الممارسات وسوء التصرف، أما بشأن الديمقراطية الرأسمالية فهي ليست خدعة إخترعتها الطبقات

[1]: السيد يسين، " السوق في مواجهة الدولة "، **في جريدة الإتحاد**، (2008/10/23).
http://www.alittihad.ae/wajhatprint.php?id=40538

السائدة، إنها موجودة إلى جانب قواعدها وإستعمالاتها وأساليبها حتى ولو كان من المستحيل بلوغ الأداء المثالي للديمقراطية السياسية.[1]

السوق تفرض قيودا على الدول، ولكن تختلف من الدول المتقدمة للدول النامية فمشروع العولمة قد يؤدي إلى عملية إستغلال واسعة المدى تقوم بها الدول الرأسمالية المتقدمة التي تمتلك الخبرة التاريخية والأدوات الحديثة في مجال التراكم الرأسمالي على حساب الدول النامية ذات الاقتصادات الضعيفة والهشة والتي تناضل من أجل تأسيس إقتصاد عصري يقوم على التوازن بين الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية.

لقد كانت الدول في الماضي في مركز متقدم مقارنة بالأسواق لكن بالنظر لحجم المبادلات التجارية التي تتم في المراكز المالية العالمية اليوم أصبحت الأسواق هي المتفوقة على حكومات الدول، مما يشكل تمركزا لقوة بإمكانها أن تدفع الحكومات لتتخذ قرارات معينة دون أخرى وقادرة على التأثير في السياسات الاقتصادية للحكومات الوطنية وفي باقي السياسات الأخرى لدرجة أنها تستطيع حتى إسقاط هذه السياسات الاقتصادية أو إقرارها.

في الاقتصاد المعولم، لا يشكل الرأسمال و لا الشغل و لا المواد الأولية في ذاتها العامل الاقتصادي المحدد والحاسم، إذ المهم هو العلاقة الإيجابية بين هذه العوامل الثلاثة ولإيجاد هذه العلاقة لا تأخذ الشركة في حسبانها لا الحدود و لا التقنينات وإنما فقط الاستغلال الأكثر ربحية للمعلومة ولتنظيم الشغل وتثوير عملية التدبير، وهذا يؤدي في الغالب إلى تحطم وإنكسار صيغ التضامن بداخل البلد الواحد، ونصل إلى حالة شرخ في ما بين مصلحة الشركة ومصلحة المجموعة الوطنية في ما بين منطق السوق ومنطق الديمقراطية.[2]

لكن أثارت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية وإمتدت إلى أوروبا وآسيا والعالم العربي العديد من النقاشات النظرية وخاصة حول العلاقة الدولة - السوق، ووضحت كيف إنقلبت الرأسمالية على أهم مبدأ من

---

[1]: آلان مينك، **رأسمالية المساهمة**، ترجمة: رياض صوما، الطبعة الثانية، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار 2001)، ص. 128.

[2]: إغناسيو راموني، "السوق في مواجهة الدولة"، **في طريقة في النظر**، عدد 91، (يناير . فبراير 2007)

http://karimmaarouf.jeeran.com/archive/2007/12/398665.html

مبادئها التقليدية وهو كف يد الدولة عن التدخل في الاقتصاد وإطلاق حرية السوق إلى غير ما نهاية وتشكيل السوق الاقتصادي الكوني الذي يزيل الحواجز والحدود بين الدول وإضطرت الدول الرأسمالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية إلى ضخ آلاف ملايين الدولارات لإنقاذ الشركات والبنوك الرأسمالية التي تهاوت بل وإلى تأميم بعض البنوك .

وفي تحليله لسياسات العولمة وما تؤدي إليه من تفكك إجتماعي وفقر وإقصاء وتهميش للعمالة غير الماهرة يركز داني رودريك على ثلاثة مصادر للتوتر بين السوق الكوني والاستقرار الاجتماعي:

السبب الأول: هو أن إلغاء القيود على التجارة والاستثمار من شأنه أن يعمق عدم المساواة بين الجماعات التي تستطيع عبور الحدود الدولية والجماعات الأخرى في البلاد النامية التي لا تستطيع أن تطبق نفس الطريقة في الانتقال عبر الحدود، الجماعات الأولى تتكون من ملاك رؤوس الأموال والعمال المهرة وعديد من المهنيين الذين يستطيعون الانتقال بسهولة بحكم ما يمتلكونه من رؤوس أموال ومهارات من بلد إلى آخر بل ومن قارة إلى أخرى حيث تبدو فرص الاستثمار واعدة، في حين أن الجماعات الأخرى التي تتشكل من المديرين من المستوى المتوسط والعمال غير المهرة ليس عليهم طلب خارج بلادهم ومن هنا فحركتهم مقيدة، معنى ذلك أن العولمة تستطيع أن تستغني عن جزء من العمالة من أهل البلاد وتحل محلهم عمالة مستوردة عالية المستوى ولذلك ما فيه من آثار سلبية على العمالة المحلية.[1]

السبب الثاني: هو أنه تحدث صراعات بين الأمم تدور حول المعايير المحلية والمؤسسات الاجتماعية التي تعبر عنها وذلك لأن تكنولوجيا صناعة السلع أصبحت مقننة وموحدة عالميا، مما جعل الأمم التي تمتلك أنساقا مختلفة من المعايير والقيم والمؤسسات والتفضيلات الجماعية تتنافس في السوق العالمية للحصول على السلع المشابهة، غير أن التنافس العالمي يؤدي في الواقع إلى ظلم بين، لأن التبادل يتم بين دول متفاوتة تفاوتا ضخما في مستوى نموها وفي قدراتها الاقتصادية ومستوى مبادراتها التكنولوجية.

السبب الثالث: من أسباب التوتر بين العولمة والاستقرار الاجتماعي أنها جعلت مهمة الدول في توفير الضمانات الاجتماعية للمواطنين بالغة الصعوبة، وذلك لأن

---

[1]: السيد يسين، " السوق في مواجهة الدولة "، مرجع سابق.

إيديولوجية العولمة المتطرفة التي تتمثل في إلغاء دور الدولة الإنتاجي تماما تجنح أيضا إلى إلغاء دورها الاجتماعي وتضغط لإلغاء الدعم، بل ولإلغاء عديد من التشريعات الاجتماعية التي صيغت منذ عقود لضمان الحد الأدنى من الحياة الكريمة للمواطنين الفقراء ومتوسطي الدخل.[1]

ينتهي داني رودريك إلى القول بأن تطرف العولمة الرأسمالية في هذا الاتجاه سيدعو الجماهير إلى معارضتها والمطالبة بعودة الدولة للقيام بوظائفها الإنتاجية حتى ولو لم تصل إلى حد التأميم وإلى وظائفها الاجتماعية التقليدية وقد يحدث هذا في زمن غير بعيد.

لقد أصبح الحديث لا يقتصر فقط على السوق وآلياتها ومظاهرها بل يتعدى ذلك ليشمل ترابطها مع الدولة القومية إذ لا يمكن أن يكون هناك إقتصاد سوق بعيد عن الدولة فوجود الدولة أمر حاسم لعمل السوق ، ومنطلق العمل الذي تقوم به الدولة هو كبح جماح السوق وتخفيض تبعات الخسائر لأنها تعمل بباعث المصلحة العامة وترك المصالح الخاصة وليس غريبا أن تكون نشأة الرأسمالية مرتبطة بظهور الدولة الحديثة.

ويرى الكثير من الباحثين وعلى رأسهم داني رودريك [(*)] أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة خلطت بين مبادئ العولمة وأنظمة الحكم، فمن جهة أعادت للدولة إعتبارها في

---

[1]: السيد يسين، المرجع السابق.

[(*)]: يفترض داني رودريك لو أن كبار صناع القرار السياسي في العالم قرروا أن يلتقوا مرة أخرى في بريتون وودز بنيوهامبشير لتصميم نظام عالمي جديد فإن أن شغلهم الشاغل كان ليدور حول مشاكل اليوم : أزمة منطقة اليورو والتعافي العالمي، والتنظيم المالي، والخلل في توازن الاقتصاد الكلي الدولي، وغيرها . وفي سبيل معالجة مثل هذه القضايا يقترح سبعة مبادئ منطقية لحكم وإدارة الإقتصاد العالمي:

01- لابد وأن تكون السوق متأصلة في أنظمة الحكم governance .

02- في المستقبل المنظور، من المرجح أن يتم تنظيم الحكم الديمقراطي في إطار المجتمعات السياسية الوطنية إلى حد كبير.

03- الازدهار التعددي.

04- إن الدول لديها الحق في حماية تنظيماتها ومؤسساتها الخاصة.

05- ليس لأي بلد الحق في فرض مؤسساتها على بلدان أخرى.

06- لابد وأن تعمل الترتيبات الاقتصادية الدولية على تأسيس القواعد اللازمة لإدارة التفاعل بين المؤسسات الوطنية.

07- إن البلدان غير الديمقراطية غير قادرة على الاعتماد على نفس الحقوق والمزايا في النظام الاقتصادي الدولي أو الأنظمة الديمقراطية.**(أنظر: داني رودريك، "قواعد جديدة للاقتصاد العالمي"، ترجمة: إبراهيم محمد علي، بروجيكت سنديكيت، (2011)**

الإقتصاد العالمي بحيث أصبحت الأسواق في حاجة ماسة لآلياتها وتدابيرها ومن جهة أخرى فإن قدرة الأسواق على تنظيم نفسها فشلت كفكرة سائدة في الدول المتقدمة و أصبحت هذه الأسواق تتطلب مؤسسات تنظيمية أخرى لدعمها مثل المحاكم والأطر القانونية والأجهزة التنظيمية لوضع القواعد وفرضها والإشراف على تنفيذها، كما تحتاج إلى الركيزة السياسية التي تضمن توزيع الثروة العادل وتنظيم شبكات الائتمان وتفعيل دور الضمان الاجتماعي للخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية وكلها من صميم عمل الدولة.

فالأزمة الاقتصادية العالمية الحالية كما يرى داني رودريك تفرض على الدول أن تتبنى سياسات مركزية موثقة لحكم مؤسساتها المالية على المستوى الوطني وتتولى تطوير تلك المؤسسات ضمن نظام مؤسساتي من شأنه أن يعزز مستويات النمو دون عرقلته فالدول لديها الحق في حماية تنظيماتها ومؤسساتها الخاصة دون أن تتعارض مع أحكام العولمة، فالأسواق الأميركية والأوروبية واليابانية التي أخفقت في حكم وإدارة شركاتها ومكافحة إحتكارها وترتيب أنظمتها المالية إستطاعت من خلال العولمة الاستئثار بالثروات المفرطة على حساب أسواق الدول النامية.[1]

2-2 - الديمقراطية و التكنولوجيا

لا يمكن فهم إشكالية الديمقراطية إلا باستحضار أكثر من مستوى، فهي من المنظور السوسيولوجي ليست إلا "حالة إجتماعية " تتجاوز حالتها السياسية - بإعتبار البعد السياسي هو البعد المهيمن – ولا تقف عند هذا الحد بل تتجاذبها مستويات أخرى : ثقافية ونفسية وتاريخية وغيرها، لكن هذا الإرتباط والتداخل أصبح يمتد أيضا للتكنولوجيا بإعتبارها وسيلة من الوسائل الفعالة في تشكيل السلوك الفردي والجماعي وفي صناعة تمثل الأفراد والجماعات لذواتهم وللمجتمع من حولهم وللعالم أيضا، وفرض تلاحم مصطلحي الديمقراطية والرقمية أو الإلكترونية أو الإفتراضية نفسه بقوة كعامل جديد لإعادة توليد الآليات والأدوات المستخدمة في ممارسة الديمقراطية.

ظهر مفهوم الديمقراطية الرقمية من خلال إندماج تكنولوجيا الإتصال والمعلومات في العمل السياسي كأدوات وطرق عمل جديدة في ممارسة الديمقراطية

(http://www.project-syndicate.org/commentary/rodrik50/Arabic)

[1] : داني رودريك، " قواعد جديدة للاقتصاد العالمي "، ترجمة : إبراهيم محمد علي ،(بروجيكت سنديكيت، 10–01–2011)
http://www.project-syndicate.org/commentary/rodrik50/Arabic

إنسحبت آثارها بشكل جلي على النظم السياسية في العالم سواء ما يتعلق بطبيعتها أو في مدخلاتها ومخرجاتها وعلى عمل المؤسسات السياسية الوسيطة والمجتمع المدني والثقافة السياسية السائدة، وأصبح الإنترنت وسيلة وأداة ومجال حيوي تدور فيه كافة مجالات الحياة وأصبح له أهمية أمنية وإقتصادية وسياسية وثقافية وغيرها .

يعنى مفهوم الديمقراطية الرقمية بأنه محاولة لممارسة الديمقراطية بتجاوز حدود الزمان والمكان والظروف المادية الأخرى عن طريق إستخدام تكنولوجيا الإتصال والمعلومات، وتبقى الديمقراطية الرقمية **أولا** : محاولة لتغيير الطرق التقليدية في العمل السياسي حيث تسعى المؤسسات العامة أو السياسية لإيجاد طرق جديدة لإدارة الشؤون الحكومية والإدارة العامة **وثانيا** : تعني بشكل مؤكد بجمع الأنماط الجديدة الخاصة بالممارسة في العمل السياسي.[1]

تختلف الديمقراطية الرقمية عن الصور المختلفة للديمقراطية التعددية والمباشرة والتوافقية والتشاركية التي تنبع من منبع واحد وتتجسد في صور متقاربة ماديا وإجرائيا ذلك أن لها معنى آخر يعتبرها العملية التي يتم من خلالها توظيف الأدوات التكنولوجية إما بغرض تجديد مضمون الممارسة الديمقراطية أو بجهة توسيع فضائها ومجال فعلها أو على خلفية من ضرورة إعادة تشكيل قواعد اللعبة القائمة عليها.

وتحيل الديمقراطية الرقمية على تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصال على مستوى العتاد والأجهزة والأدوات باعتبارها البنية الحاملة، وعلى البيانات والمعطيات والمعلومات باعتبارها المادة الخام التي تقتني ذات البنية بغية الرواج والانتقال من الجهة المنتجة والمخزنة والباثة إلى الجهة المتلقية المعيدة للإنتاج أو المستهلكة له بهذا الشكل أو ذاك.

تسعى الديمقراطية الرقمية إلى تحقيق الشفافية والتعاون والتفاعلية عن طريق توافر المعلومة وسريانها دون إكراهات أو عوائق في إطار البنى الأساسية لتوزيعها كعامل حيوي لتوسيع الفعل السياسي وإشراك الجماهير في مسلسلات إتخاذ القرار العمومي، وذلك كله لغرض إخراج الديمقراطية التمثيلية من أزمتها المتمثلة في احتكار الفاعلين العموميين لمنظومة المعلومة، فقد أضحى توافر المعلومة قيمة ديمقراطية في حد ذاتها

---

[1]: عادل عبد الصادق، " الديمقراطية الرقمية نمط جديد للممارسة السياسية "، **في الديمقراطية**، السنة التاسعة، العدد 34 (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، 2009)، ص. 107 .

من شأنها زعزعة مفهوم السلطة التمثلية التقليدية دونما حاجة إلى فعل مؤسساتي منظم والمنتخبون لم يعودوا مطالبين بتملك هذه الأدوات ولكن أيضا ضبط إستعمالاتها وإستخداماتها .

الديمقراطية الرقمية هنا إنما تقدم ليس فقط في كونها نقلا جزئيا وتدريجيا لفضاء الانتخاب من الصندوق إلى الشبكة، بل وأيضا في قدرتها على ضمان السبل للمواطنين في بلوغ ممثليهم ومساءلتهم دونما حاجة تذكر إلى البحث عنهم بين أروقة البرلمانات أو في متاهات المكاتب وقاعات الاجتماعات وما سواها.[1]

من بين أهم آليات وأدوات الديمقراطية الرقمية:

- التجمعات الإفتراضية وهي عبارة عن مواقع على شبكة الإنترنت للتواصل الجماعي بأشكاله المختلفة .
- المنتديات: عبارة عن برمجيات يتم تركيبها على مواقع الإنترنت لتبادل الأفكار والآراء .
- التعبير عن الرأي عبر نظام التصويت التلفوني.
- إستطلاعات الرأي الإلكترونية.
- آلية التصويت والإنتخاب بالإنترنت والهاتف المحمول والثابت والبرامج الإلكترونية
- البريد الإلكتروني والمجموعات البريدية.
- مواقع الإنترنت الخاصة (التي يتم إنشاءها من قبل الأفراد).
- المدونات وهي صفحات مجانية متنوعة ذات طابع شخصي وإجتماعي وسياسي وحزبي ويتم تحديثها بإستمرار.
- مواقع التوقيعات الإلكترونية : تتيح فرصة التسجيل والتوقيع لعدد كبير من الأفراد الذين يطالبون بتغيير سياسة معينة.
- الرسائل القصيرة عن طريق الهاتف المحمول (SMS).[2]

إنتشار هذه الآليات لم تعد أدوات إتصال وتواصل فحسب بل باتت وسائل ضغط وتأثير يوظفها أصحابها كرافد من روافد الفعل السياسي المباشر وكرافعة جديدة لتجديد مضمون الديمقراطية وتوسيع الإناء الجماهيري المرتكزة عليه في الشكل والجوهر، ولعل التواصل والتجنيد الذي قام به الشباب في مصر وتونس وليبيا وفي دول

[1]: يحيى اليحياوي، "في إشكالية الديموقراطية الرقمية"، **في الديمقراطية**، السنة التاسعة، العدد 34، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، 2009)، ص.92.

[2]: عادل عبد الله الصادق، مرجع سابق، ص ص. 107، 108.

عربية أخرى عن طريق هذه الآليات لأكبر دليل على ذلك وخاصة لما أثمره من تحولات سياسية عميقة في أنظمة تلك الدول لم تتسن لهم بالطرق التقليدية.

خلافا لأطروحة الفضاء العام التقليدية يتم تقديم الشبكات الرقمية سيما جيل الإنترنيت الثاني باعتبارها فضاء وليس وسيلة إعلامية كما شأن باقي الوسائل التقليدية، إنه فضاء يشتغل بأدواته الخاصة وبآلياته حيث يلتقي منطق المعلومة الصرف مع المنطق الاجتماعي الواسع أي يلتقي المنطق العمودي مع منطق العلاقة التفاعلية بين الأفراد داخل الشبكة على إعتبار إنفتاحها ويسر النفاذ إليها وتقاسم مضامينها ومعطياتها في زمن آني وسريع وواسع.[1]

لقد ساهمت تكنولوجيا الإتصال والمعلومات وبشكل خاص الإنترنت على بروز أنماط متعددة من الديمقراطية تعمل على تفعيل الديمقراطية المباشرة القائمة على المشاركة المباشرة لجميع المواطنين في عملية صنع القرار السياسي والحكم، و يعدد عادل عبد الله صادق ستة أنماط هي : ديمقراطية الزبون، الديمقراطية الصاعدة والديمقراطية غير الحزبية، ديمقراطية الوصول المباشر والديمقراطية التداولية وأخيرا الديمقراطية الإستباقية .

- ديمقراطية الزبون *Customer Democracy*.

تطور الفكر الديمقراطي الحديث متأثرا بأفكار رئيسية في عالم التجارة والبيع والشراء وبالخصوص فكرة الزبون إلى علاقة مختلفة ومعكوسة بين الحاكم والمحكوم حيث أصبح الحكام هم خدام الشعب والمحكومون مواطنين لا رعايا وشركاء بما يرسخ سيادة الشعب، وقد قدمت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات طرق جديدة في إدارة العلاقات مع العملاء وجعل العلاقة معهم تتم من خلال الآليات والبرمجيات بدلا من البشر وكذلك التحليل والرصد الدقيق للأوضاع القائمة وإختبار سلوكيات المواطنين وتحديد خصائص كل فئة، وتصميم برامج وسياسات تنفذها الحكومة لخدمة المواطنين وترتيب الفرص حسب الأوليات والتفاعل مع المواطنين عبر تنفيذ وإدارة الإستراتيجيات والقيام والتحليل والتقويم الفوري لما يجري تنفيذه من خطط وبرامج ويأتي أفضل مثال على ذلك نموذج الحكومة الالكترونية ومد خدمات الانترنت.[2]

---

[1]: يحيى اليحياوي، "في إشكالية الديموقراطية الرقمية "، مرجع سابق، ص . 91 .

[2]: عادل عبد الله الصادق، مرجع سابق، ص . 112.

- **الديمقراطية الصاعدة *Emergent Democracy*.**

تجسد الديمقراطية الصاعدة حركة مدنية ديمقراطية عريضة النطاق وعابر للحدود تتقدم في إتجاه معاكس لحركة الشركات عابرة الحدود بما يشبه القوة العظمى الثانية أو الرأي العام العالمي . وتعرف بأنها قدرة الشعب على تمثيل نفسه في إتحادات وتكتلات تعمل على تغيير طبيعة المؤسسات السياسية والاقتصادية لحماية المصالح المشتركة لجمهور متحد على نطاق عالمي وليس محليا . وقد قدم الانترنت فرصة هامة للإعلام الجماهيري وقدم فرصة توحيد جهود الحركات السياسية حول العالم تجاه قضايا معينة وظهرت محركات البحث العالمية والقدرة على تشكيل مجوعات إفتراضية تضم ممثلين من كافة أنحاء العالم، وأصبح الانترنت وسيلة تنظيمية أساسية لتبادل المعلومات والأفكار والأخبار حول الأحداث العالمية كالتغيرات العالمية في المناخ وقضايا اللاجئين أو غيرها.

- **الديمقراطية غير الحزبية *Non Partisan Democracy*.**

هو نظام يتوجه مباشرة إلى المواطن الفرد سواء أكان ناخبا أو مرشحا ولا يعتمد على الكتل السياسية ممثلة في الأحزاب التي تفرز المرشحين ورجال السياسة أو الكتل التصويتية ممثلة في أعضاء هذه الأحزاب التي تتحرك وسط الجماهير وتحدث الانتخابات العامة والدورية بالاقتراع السرى دون الإشارة إلى الأحزاب السياسية أو حتى الخطب أو الحملات الدعائية، حيث يتم إلغاء العديد من دور المؤسسات الوسيطة في العملية الديمقراطية وإلغاء الخطاب الجمعي والانتقال إلى الفردي حيث يتيح الإنترنت للأفراد التعبير عن هوياتهم وتفضيلاتهم الفردية .

- **ديمقراطية الوصول المباشر *Direct Access Democracy*.**

هو نظام ديمقراطي يرى أن على كل نائب في البرلمان أن يعود لجمهوره ويعرض كل القضايا المطروحة في البرلمان للمناقشة أو التصويت ويطلب منه التصويت على القضية أو الرد وحينما يصل إلى قرار يقوم بالتعبير عنه والتصويت عليه داخل البرلمان بالطريقة التي أقرتها جماهيره في دائرته الانتخابية، وتساهم تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في دعم الاتصال المتسع والحاسم بين النائب والجماهير كما أن سهولة الاتصال وسرعة الانتشار لوسائل تكنولوجيا الاتصال والمعلومات تمكن كافة الأفراد من القدرة على الاتصال من خلالها حيث يمكن إنشاء قوائم بريدية والتعبير عن القضايا والتصويت عليها بكافة الوسائل من خلال الدخول على الانترنت أو الهاتف المحمول.

- **الديمقراطية التداولية *Deliberative Democracy* .**

يستند هذا النمط على أن أي قرار يكتسب شرعيته من التداول العام له بين المواطنين قاطبة ليصبحوا مشاركين فاعلين في التفكير فيه والتخطيط له وصياغته وإصداره، وهذا ما يشكل بيئة مثالية للحياد والعقلانية والمعرفة الجيدة بالحقائق المرتبطة بالقرار وكلما زادت احتمالية الوصول لقرارات مناسبة أخلاقية، وبذلك تعد الديمقراطية التداولية قيمة معرفية ولتنفيذ هذه الأفكار فإن تكنولوجيا الاتصال والمعلومات تتيح عددا من الآليات التي توفر تداول المعلومات وتدويرها طوال الوقت فيما بين السلطات والحكام والجماهير.[1]

- **الديمقراطية الإستباقية *Anticipatory Democracy* .**

في هذا النمط يتم الإعتماد على توقع الأحداث المستقبلية التي لها مصداقية لدى الجمهور و التنبؤ بما يتوافق مع رغبات الجمهور ومستوى التوقعات عن طريق مشاركة مسبقة وواسعة من الرأي العام والحوار والنقاش من قبل الجماهير فيما يجري من فعاليات وقضايا وقرارات، كما تنبني على عملية الرصد والتحليل المستمر لتوجهات وسلوكيات الجماهير السابقة والآنية لإستخدامه في عملية التنبؤ، و يمكن أن يتم ذلك من خلال أدوات الرأي والتعبير التي أتاحتها تكنولوجيا الإتصال والمعلومات كغرف الدردشة وإستطلاعات الرأي الإلكترونية حيث يتم التوصل إلى مؤشرات عامة وبنية معلوماتية وقاعدة بيانات لأي قرار يمكن أن يتم إتخاذه .

لكن مع جدة مفهوم الديمقراطية الرقمية وصعوبة التنبؤ بآفاقه وبالرغم مما لاقاه من إستحسان وتأييد من جانب كبير من الباحثين والمهتمين وكذا المؤسسات والدول فقد لاقى أيضا معارضة كبيرة وتعرض لجملة من الإنتقادات لا يمكن إعتبارها – حسب إعتقادنا الشخصي – أنها تشكل حقيقة ما يمكن أن يعكر سيرورة وتواصل هذه الديمقراطية بفعالياتها وآلياتها في وقتنا الحالي وحتى إلى حدود مستقبلية بعيدة، وقد تركزت جل هذه البؤر المعارضة حول الإنترنت بإعتبارها حاملة الديمقراطية الرقمية وما يترتب عنها من سلبيات:

- ما يؤخذ على الديمقراطية الرقمية أنها تستند فيما تستند إليه على الإنترنت، لكن في هذا الجانب فإن النخبة هم فقط من يستفيد من الإنترنت بينما الجماعات الفقيرة المهمشة لا تملك فرص الوصول للإنترنت أو تعاني من الأمية والمشاكل الحياتية.

---

[1]: عادل عبد الله الصادق، المرجع السابق، ص. 113.

- إن الشبكات البانية لهذه الديمقراطية بقدر ما هي أداة تواصل وإتصال وتحاور فهي أيضا وبالآن ذاته أداة مراقبة ورقابة وتجسس على مراسلات الأفراد وتراسلهم، كما أن الأشكال الجديدة للتجمعات الافتراضية عبر المواقع الاجتماعية يمكن أن تؤدي إلى تقويض التفاعل الفعلي المباشر وتظهر إمكانية الخوف من الوقوع تحت سيطرة أقلية يحاولون أن يفرضوا أجندتهم ورؤيتهم الخاصة التي قد لا تعبر عن مواقف الرأي العام، كما أن المعلومات السياسية التي يتم عرضها على الإنترنت قد لا تعبر عن معظم إتجاهات الناس وقد تتعرض للتشويش والتزييف ونشر الشائعات.
- الإعاقة الموضوعية التي من شأن هذه الشبكات أن تقيمها أمام الأفراد والجماعات بالدول الديمقراطية كما بدول العالم الثالث والتي يغدو بلوغ الشبكات أقواها وأهمها فتوفير الديمقراطية الرقمية لا يعني تلقائيا القدرة على الاستفادة منها أو على تجذيرها كما أن النظم السياسية في حد ذاتها تستغل الإنترنت لما يخدم مصالحها وبرامجها عن طريق التعبئة والتأثير في الرأي العام، ويمكن كذلك أن يتحول إلى أداة في أيدي معاديين للديمقراطية من أجل فرض المزيد من الرقابة على المعارضين وإنتهاك الخصوصية وحرية الرأي والتعبير حيث يتم إستغلال الحرية التي يوفرها الإنترنت للمعارضين من أجل القيام بالمزيد من الاعتقالات، كما أن الفضاء الإلكتروني يمكن أن يخضع لسيطرة شركات عالمية بما يمكن أن يساعد في التأثير على الرأي العام العالمي ويتم التركيز على قضايا إنتقائية لا تعبر بوضوح عن القضايا الفعلية التي يعيشها الموطن على أرض الواقع.
- إذا فتح المجال للجماهير لحسم أمر ما بواسطة الشبكة قد يكون من شأنه تهديد الديمقراطية سيما لو كان مبنيا على العواطف المتأججة والمتسرعة لا على التفكير المتزن،[1] فالإنترنت تتيح لعامة الناس الوصول إلى الأخبار والمعلومات غير المقيدة بالحواجز التقليدية الزمنية والجغرافية بما يؤدي إلى زيادة الطابع الفوضوي أو الشعبوي لصالح تقليص دور النخبة التي تملك القدرة والمعرفة الكافية لصياغة أهداف المجتمع وممارسة الضغط، مما قد يؤدي إلى نشر الشائعات والفوضى بما يؤثر بالسلب على الأداء الديمقراطية بل ويدفع النظم السياسية إلى ممارسة سالبة للحريات تحت دعوى الحفاظ على الأمن.

[1]: يحي اليحياوي، " في إشكالية الديموقراطية الرقمية "، مرجع سابق، ص .95.

03- العولمة بين تجديد الديمقراطية و تجاوزها

يتسع مجال الديمقراطية في عصر العولمة ليتنازل عن الكثير من القيم والمبادئ التي سادت طويلا و ليحتوي مواضيع جديدة عدة من قبيل بروز دور الفرد في حد ذاته في ممارسته للديمقراطية بصورة مباشرة، ولدخول معايير التكنولوجيا والرقمنة في تفسير نمط جديد لا يعير أدنى إهتمام للسلوكات المادية والمباشرة .

هذه المتغيرات والتغيرات تفرض البحث عن سبل كافية لإيجاد التوافق بين العولمة والديمقراطية من جهة ومناقشة وضع الديمقراطية في نطاق إشكالية -المابعد – كطرح ومنظور نقدي يرصد حالة الإرتباك المسجلة في مجال المفهوم والممارسة .

3-1- الديمقراطية والحاجة لصياغة نظرية جديدة

إن مناقشة العلاقة بين الديمقراطية والعولمة وإبراز الحاجة إلى صياغة نظرية جديدة تضبط العلاقة بينهما، لم تقتصر فقط على المناقشات الأكاديمية المحدودة بل إنها تعدت ذلك إلى المجال السياسي حيث برزت حركات إجتماعية تدعو إلى مقاومة الطابع غير الديمقراطي للعولمة، وقد عبرت عن هذه الحركات التظاهرات الكبرى التي نظمت في سياتل ودافوس والدوحة وغيرها من العواصم للمطالبة بعولمة ذات وجه إنساني.[1]

فالتحديات التي تواجهها الدولة القومية حاليا في مواجهة العولمة تنعكس سلبا على المسلك الديمقراطي الذي إرتبط عضويا بمسار نشأة الدول - الأمم ، هذا المسلك الذي سمح بحفظ السلام داخليا وإقليميا في الفضاء الأوروبي، بعد حروب طاحنة (الحروب الدينية في العصور الوسطى وحروب الإمبراطوريات في العصور الحديثة ثم الحربان العالميتان في القرن المنصرم).

إرتبطت الديمقراطية بالدول القومية وليدة عصر الحداثة وهذا الإرتباط يتعرض للإختراق بفعل عوامل عدة على رأسها العولمة ويفتح المجال للتساؤل : كيف يمكن بلورة آلية ديمقراطية مناسبة للنظام الدولي الجديد الذي تغيرت قاعدته الاقتصادية وأنماط تشكله الاستراتيجي ومنطقه التشريعي، أو بصيغة أخرى هل يمكن إعادة النظر في شأن الديمقراطية؟.

---

[1]: السيد يسين، "العولمة وأثرها على الديمقراطية"، **في الحياة**، (2008/10/26).
http://zouhairalkhuwaildy.blogunited.org/?p=245

ديفيد هيلد يقرر أن أهم سمة من سمات السياسة في بداية هذه الألفية ظهور موضوعات تتجاوز الحدود القومية للدول والمثال البارز على ذلك هو مشكلة البيئة وظهور شبكات إقليمية وكونية للاتصالات، مما أثر في بيئة المجتمع العالمي ككل وظهر أن هناك حاجة إلى ضرورة مناقشة طبيعة الديمقراطية وحدودها السائدة في النظم الديمقراطية الوطنية وإعادة التفكير في مسارها في ضوء العولمة الاقتصادية والاجتماعية.

فمعظم الباحثين يجمعون على أن العولمة تؤثر على الديمقراطية في إتجاهين متناقضين الأول هو تعميم نماذج الديمقراطية الشكلية في جميع أنحاء العالم من خلال فتح الأسواق والنظم السياسية معا بينما الثاني فهو يشير إلى تراجع شروط تحول الديمقراطية الشكلية إلى ديمقراطية حقيقية وتهديد الديمقراطيات النشيطة نفسها بالتدهور نحو ديمقراطيات شكلية وهو ما نشاهده في الدول الصناعية اليوم سواء تحت الضغوط الأمنية الحقيقية أو المصطنعة التي تتذرع بمحاربة الإرهاب الدولي، أو بسبب السعي إلى الحد من الهجرة العشوائية لسكان البلدان الفقيرة نحو البلدان الصناعية، أو بسبب الخوف من الاضطرابات الشعبية الناجمة عن تدهور شروط معيشة بعض الجماعات الفقيرة الهامشية.

العولمة تكشف تمايزا واضحا بين الديمقراطية الشكلية والديمقراطية الفعلية إلا أن الواقع العالمي كشف ويكشف بضرورة ترابطهما معا للوصول إلى الديمقراطية الحقة ومن هذا المنطلق فإنه يرى البعض أن تفسير الإحساس المتنامي بفقدان التأثير والقوة المهيمن على الرأي العام في العديد من الدول الديمقراطية يرجع إلى أن هناك تناقص متزايد بين التنظيم الفعلي للحياة الاجتماعية والاقتصادية الحديث وبين الأسس النظرية للديمقراطية الليبرالية.[1]

لقد أصبحت العديد من الشركات والمؤسسات المالية والصناعية والتجارية العملاقة تمثل مواقع جديدة للقوة في النظام العالمي وأصبح المواطنون في الدول الديمقراطية يحسون إحساسا قويا بالعجز وعدم القدرة في مواجهة هذا التركيز الضخم للقوة خارج حدود الدولة الوطنية، ولقد تعمق هذا الإحساس نتيجة لتشابك وتعقد عملية إتخاذ القرار الدولية والتي تخفي مواقع القوة وتقوض الآليات الوطنية للمساءلة الديمقراطية مما يساهم في الإحساس المتنامي بأن القوة والسلطة الحقيقية توجد في مكان آخر خارج نطاق وسيطرة المواطنين .

[1]: **Michael J. Sandel** ،Democracy's Discontent: America in Search of a Public Philosophy **, (Cambridge: Harvard University Press ,1996) , p . 122.**

بالإضافة إلى ذلك، فإن حدة وكثافة العولمة الاقتصادية وإعادة هيكلة الاقتصاديات الوطنية المصاحبة لها خلال العقدين الأخيرين عمق عدم المساواة المتنامية داخل وبين الدول فالفجوة بين المجتمعات الثرية والفقيرة وبين الأثرياء والفقراء داخل الدول في إتساع وبدرجات متفاوتة في مختلف أقاليم العالم، ويرى البعض أن العولمة الاقتصادية أدت إلى تنامي الاستقطاب الاجتماعي على المستويين العالمي والمحلي ففي داخل المجتمعات تعمل العولمة الاقتصادية على تفتيت المجتمعات القومية والمحلية حيث يجني البعض فوائدها ويتحمل البعض الآخر تكاليفها بينما يعيش آخرون على هامشها.

حدد منتدى 2000 الذي أنعقد في براغ عاصمة تشيكوسلوفاكيا من عام 1997 حتى عام 2001 المشكلات التي تتعلق بالديمقراطية والعولمة وإنتهى بإصدار إعلان براغ، وهناك أربع مشكلات أساسية حددها هذا المنتدى فما يتعلق بموضوع الديمقراطية والعولمة، وهي:

المشكلة الأولى: ضرورة صياغة حد أدنى أخلاقيا.

تقوم هذه المشكلة على أساس أهمية صياغة مجموعة قيم أخلاقية تمثل الحد الأدنى الذي ينبغي أن تلتزم به الحكومات والشعوب وتحترمه، وهذه القيم ينبغي أن تتضمن قيمة رئيسية هي ضرورة معاملة كل كائن إنساني بطريقة إنسانية، ذلك على أساس أن رفع مستوى الضمير الأخلاقي من شأنه أن يزيل صورا متعددة من المعاناة الإنسانية بالإضافة إلى وقف تدهور البيئة الطبيعية، ووضع حد للانقراض الفاجع للأنواع والثقافات من خلال تحويل الموارد لمكافحة الفقر والمرض، ومنع الصراعات العتيقة، وحل مشكلات ارتفاع الحرارة الكوني ومواجهة الكوارث الطبيعية.[1]

المشكلة الثانية: الديمقراطية على النطاق العالمي.

أهمية حماية التعددية في صور الحكم والمشاركة السياسية ولا يمكن ذلك إلا إذا تم الاتفاق على معايير عالمية لاحترام هذه التعددية وربما كان مفهوم حقوق الإنسان هو خير معبر عن هذه المعايير، التحدي أمام الديمقراطية على النطاق العالمي يبدو في صياغة أدوات وتأسيس مؤسسات تستطيع أن تحمى القيم المشتركة على نطاق عالمي والاختلافات المحلية في نفس الوقت.

[1]: السيد يسين، **الحوار الحضاري في عصر العولمة**، (القاهرة : نهضة مصر، 2001)، ص. 13 .

المشكلة الثالثة: الفعالية السياسية لاقتصاد العولمة.

إن التحديات التي يمثلها إقتصاد العولمة ليست مجرد مشكلات إقتصادية فحسب، بل إنها ينبغي أن تجابهها المؤسسات السياسية والاجتماعية، والسياسات الفعالة التي ينبغي وضعها من الضروري أن تتبقى على أساس التنبؤ السياسي والإحساس بالمسئولية الأخلاقية في نفس الوقت.

المشكلة الرابعة: الهوية المحلية ورأس المال الإجتماعي والتنمية البشرية.

تفعيل التنمية المحلية المستدامة، ويبدو التحدي في إيجاد التوازن بين الاستثمارات الرأسمالية والاستثمار في التعليم والفوائد المرجوة من تدعيم المجتمع المدني والحفاظ على دور الدولة في التنمية وتنمية القطاع الخاص في نفس الوقت.[1]

في الأخير توصل أعضاء المنتدى إلى نتيجة مفادها أنه من غير المقبول أن يتحدد شكل المجتمعات الوطنية عن طريق التنمية الاقتصادية التي لا ضابط لها ولا رابط أو عن طريق شروط سياسية خاصة، إن الجهد الأكبر ينبغي أن يتوجه لتدعيم الموارد الحقيقية للقيم والأسس الروحية للحضارة والبحث عن معيار أخلاقي عام وصياغته في ضوء مفهوم كوني لحقوق الإنسان، وعلى هذا الأساس ينبغي إيجاد وتنمية مؤسسات سياسية تهدف إلى تنظيم العولمة الاقتصادية والتكنولوجية.

العولمة الاقتصادية إنطلقت من دون ضوابط ديمقراطية تجعل من حق الدول المختلفة المناقشة قبل إتخاذ القرارات الإستراتيجية الكبرى، وقد أدى هذا الوضع إلى آثار بالغة الضرر بالنسبة إلى عديد من الدول وخصوصا الدول النامية العاجزة عن الصراع مع الدول المتقدمة في حلبة التنافس العالمي، وفي ضوء هذه الممارسة السلبية حاول بعض المفكرين الاقتصاديين وعلى رأسهم داني رودريك أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد أن يقترح حلولا إيجابية لحل أزمة الديمقراطية والعولمة في ورقة عنونها بـ: أربعة مبادئ بسيطة للحكم الديمقراطي للعولمة.

يرى داني رودريك أن المعضلة الأساسية للاقتصاد العالمي بأن الأسواق تنزع بقوة كي تصبح معولمة (تمتد على نطاق العالم)، في الوقت الذي نجد فيه أن المؤسسات القانونية والاجتماعية والسياسية المفترض أن تحكمها وتضبط إيقاعها هي مؤسسات وطنية وهذا الوضع يؤدي إلى نتائج سلبية لكل من الاقتصاد والسياسة.

---

[1]: المرجع السابق، ص. 15

ويقرر رودريك أن المناقشات الخاصة بإصلاح النظام العالمي للتجارة غالبا ما تغوص في مشكلات قانونية وفنية معقدة، في حين أننا نحتاج إلى صياغة مجموعة مترابطة من المبادئ البسيطة التي يمكن الحصول على إجماع حولها من ناحية، وتكون أداة عملية للإصلاح من ناحية أخرى وهذه المبادئ هي :

المبدأ الأول: الديمقراطية وليست الأسواق هي التي يمكن أن تقدم المبادئ التنظيمية لتوجيه السياسات العامة والسؤال الأساسي هنا :من الذي يحاسب الحكومات على سلوكها في مجال السياسات الاجتماعية والاقتصادية ؟ هل هي الأسواق المالية ؟ أم الناخبون وممثلوهم.[1]

لا شك أن قلة من الناس هي التي يمكن أن تختار الإجابة بنعم عن السؤال الأول غير أن الواقع يشهد أن الأسواق المالية تضغط حتى لا تكون سياساتها مجالا للمناقشة الديمقراطية والمؤسسات المالية الدولية تتحدث عن نظام السوق باعتباره المكون الأساسي لصنع السياسات وذلك لحساب التدفقات والتحركات الحرة لرؤوس الأموال وهذا المنظور من شأنه أن يقلل من أهمية وفوائد المناقشات الديمقراطية في ترشيد السياسات.

إن الديمقراطية هي الضمان الفعال للحكم الصالح سواء في المجال الاقتصادي أو في المجال السياسي، ومما لا شك فيه أن الحريات المدنية والحرية السياسية وإجراءات المشاركة هي أفضل الطرق لضمان معايير سليمة للعمالة وللاستدامة البيئية وللاستقرار الاقتصادي، والأداء في النظم الديمقراطية في هذه المجالات أثبت أنه أفضل من الممارسات في النظم التي تقيد المشاركة السياسية، ومن ثم يمكن القول إن النظام الديمقراطي ينبغي أن يعلو على نظام السوق وهذا المبدأ ينبغي الاعتراف والجهر به على أوسع نطاق.[2]

المبدأ الثاني: الحكم الديمقراطي والمجتمعات السياسية تنتظم أساسا داخل إطار الدول القومية وهذا الوضع من المحتمل أن يبقى كما هو في المستقبل القريب، إذا كان فرض النظام على السياسات المحلية والدولية يمكن أن يقدم الديمقراطية فكيف

---

[1]: داني رودريك، "أربعة مبادئ بسيطة لإدارة العولمة بصورة ديموقراطية"، **في مركز المشروعات الدولية الخاصة،** (واشنطن:غرفة التجارة الأمريكية، 2004

http://www.cipe-arabia.org/files/html/case19.htm

[2]: داني رودريك، المرجع السابق.

يمكن للديمقراطية أن تكون عابرة للقوميات ؟ نظريا يمكن لنا أن نتصور عالما تحكمه فيدرالية كونية *global federalism* حيث نجد المؤسسات الديمقراطية ترتبط بالأسواق المعولمة غير أن هذه النظرية التي تبدو بعيدة عن التحقق يمكن في المستقبل البعيد أن تصبح واقعا إلا أنه من الناحية العملية يمكن القول أن السيادة القومية لا تزال تمارس القوة المركزية الطاردة بصورة قوية وعلى رغم النمو الأقل في المنظمات غير الحكومية على النطاق العالمي والتحالفات العابرة للحدود، إلا أنه يمكن التأكيد أن المجتمع المدني والمؤسسات الديمقراطية مازالت حتى الآن ولدرجة كبيرة تعمل في الإطار الوطني، وهذا الوضع لا يتوقع أن يتغير بسهولة من خلال جعل هذه المنظمات الدولية أكثر شفافية.

المبدأ الثالث: ليس هناك طريق واحد، من المعروف أن المجتمعات الديمقراطية تختلف في ما يتعلق بتنظيماتها المؤسسية، ويعود هذا الاختلاف إلى التاريخ الاجتماعي المتميز لكل بلد بالإضافة إلى التفضيلات السياسية التي يراها القادة السياسيون، وهناك حاجة في الواقع إلى التنوع المؤسسي وبخاصة في الدول النامية، ومن ثم لا ينبغي - في ظل العولمة - فرض طريق واحد على هذه الدول تحت تأثير النزعة إلى التوحيد.

المبدأ الرابع: الغرض من التنظيمات الدولية الاقتصادية ينبغي أن يكون الوصول إلى أعلى كثافة للتبادلات الاقتصادية (في التجارة وفي تدفق رؤوس الأموال) متسقا مع الحفاظ على فضاء للتنوع في التنظيمات المؤسسية الوطنية.[1]

بعيدا عن هذه المبادئ الأربعة ينادي كثير من الباحثين وعلى رأسهم أنطونيو غيدنز بتثمين الطريق الثالث الذي يقصد من خلاله عملية تجديد الديمقراطية الاجتماعية بإعتباره إطار فكري لصيغ السياسة، والذي يبحث عن تكييف الديمقراطية الاجتماعية مع العالم الذي أصابه التغيير بشكل جذري عبر العقدين أو الثلاثة التي مضت أو بمعنى آخر محاولة تخطي كل من الديمقراطية الاجتماعية ذات الطراز القديم والليبرالية الجديدة من خلال علي مجموعة من السياسات.

يؤكد " أنتوني غيدنز *Anthony Giddens* " في إطار تحليله للديمقراطية في ظل سياسات الطريق الثالث، على أن أزمة الديمقراطية في الوقت الراهن تتلخص في أنها ليست ديمقراطية كافية وأن التحولات العالمية في الوقت الراهن تحتم البحث عن طريق

[1]: نفس المرجع السابق.

لتطوير الديمقراطية لأن القضية الآن ليست مجرد البحث عن حكومة ديمقراطية، ولكن لابد أن تدرك أيضا أن شرعية الدولة يجب إعادة تجديدها على أسس ذات فاعلية، حيث إن السلطة لم تعد تصاغ بالرموز التقليدية أو القول بأن الأشياء هكذا كانت تدار وهنا يأتي التساؤل المحوري الذي مؤداه : كيف يمكن دمقرطة الديمقراطية.[1]

لم تقتصر تأثيرات التحولات العالمية الجديدة على مفهوم الديمقراطية على ظهور الطريق الثالث فحسب، إنما يلاحظ أن هناك أبعادا مهمة للديمقراطية شهدت مع هذه التحولات إهتماما خاصا وتغيرا في علاقتها بالديمقراطية، ومن هذه الأبعاد: المجتمع المدني، وحقوق الإنسان وفي ذلك يقول غيدنز: "إن تعميق الديمقراطية مطلوب لأن أساليب الحكم القديمة لم تعد تنفع في مجتمع يمتلك فيه المواطنون المعلومات نفسها التي يمتلكها أصحاب السلطة".[2]

من كل ما سلف تتشكل لدينا قناعة بأننا أصبحنا أمام ديمقراطية لا تستدعي المجتمع المدني فقط بل فضاءات أخرى أهمها المواطنة كمركز لكل التحاليل التي تبحث عن آليات لتلبية حاجيات مابعد الدولة، من حيث توسيع قاعدة صناعة القرار والمشاركة السياسية والوصول إلى المعلومة، في هذا الإطار يظهر مبدأ يقول أن المواطن نفسه يطرح ذاته كفاعل وحيد في بناء السياسات وليس الدولة بمعنى آخر ليست المؤسسات التي تتحرك من حيث الإجراءات والتشريعات بل هياكل المجتمع المفتوحة هي التي تتحرك ومدى الإنفتاح هنا تحدده مدى حرية المعلومة في حد ذاتها وليس الإنتخابات بالمفهوم الكلاسيكي.[3] يجب النظر إلى الديمقراطية في هذه المرحلة بمنظار مختلف عن مرحلة الحداثة يجب إعتبار الوصول إلى المعلومة كمعيار لهذه الديمقراطية الإتصالية أو الحواراتية هذه الديمقراطية تتجاوز فكرة الإقتراع إلى إختيار المواطن لمعايير حياته وطبيعة خدماته كالتربية، الصحة والتعليم والسكن .

2-3- عدم القدرة على الحكم وما بعد الديمقراطية

يتساءل أولريش بك وهو بصدد ضبط معايير الشرعية الديمقراطية للقرارات السياسية وتوجيهها في النهاية إلى مصدرها الأصيل والمحصور في إطار الدولة الوطنية

---

[1]: أنتوني غيدنز، **الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية**، ترجمة مالك عبيد وآخرين، (بنغازي: دار الرواد)، 1999، ص ص. 105، 123 .

[2]: أنتوني غيدنز، **عالم منفلت**، مرجع سابق، ص. 112.

[3]: Darren J.O'Byrne , **The Dimensions of Global Citizenship Political Identity Beyond the Nation-State** , (London : Frank Cass & Co. Ltd , 2003) , p . 123.

وحدها وفي مضاميرها السياسية – الأحزاب والبرلمان والرأي العام - قائلا: ماذا يمكن أن يحدث لو أن الإتحاد الأوروبي قدم طلبا من أجل العضوية في الإتحاد الأوروبي؟ الجواب واضح : سيرفض طلبه ذلك لأن الإتحاد الأوروبي لا يستجيب للمطالب الديمقراطية التي تربطه بالعضوية، وفي حال بلورة هذا الجواب فإنه بعد بضعة أسابيع من هذا الجواب تتلقى الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي قرارا يجب عليها للأسف أن تستدل منه بدهشة أن الإتحاد الأوروبي يرى نفسه مجبرا على أن ينزع عنها كلها العضوية لماذا ؟ لأن الدول الأعضاء فرنسا وألمانيا وبريطانيا وجميع الدول الأخرى لن تحقق لفترة طويلة المعايير الديمقراطية التي يشترطها الإتحاد الأوروبي إذ أن هناك قرارات متزايدة يتخذها الإتحاد الأوروبي بصورة مستقلة ثم لا يتم تنفيذها إلا من قبل الدول الأعضاء، هنا تظهر معضلة الديمقراطية في عصر العولمة فبينما يصبح التمسك المتزايد بالوضع القائم المتصل بعدم إتخاذ القرار شرعيا في إطار السياسية الوطنية المبنية على أساس ديمقراطي يتم في الإطار المتخطي للحدود إتخاذ قرارات غير سياسية ظاهريا على نطاق واسع ليست لها أية شرعية ديمقراطية، فالحكم بلا حكومة كما سماه جيمس روزنو في المنظمات الدولية ضروري مثلما هو غير شرعي من الناحية الديمقراطية.[1]

تكمن مفارقة الديمقراطية الغربية في أنها في الوقت الذي أصبحت صلبة مستقرة أضحت في الآن نفسه هشة مهددة بالفراغ والعجز. فبقدر ما كرست حرية كل فرد أفضت إلى إفراغ هذه الحرية من مضمونها العيني الملموس مما أدى إلى أزمة مستعصية.

التحدي الكبير تتعرض له الديمقراطيات الغربية التي فقدت مقومها الأساسي وهو خاصية تمثيل الشعب والتعبير عن إرادته، فقد تحولت إلى أوليغارشيا مغلقة لا تختلف في شيء عن الأنظمة النخبوية القديمة، وتتشكل الفئة الحاكمة الجديدة من رجال المال والصناعة والإعلام الذين غدوا يحتلون المواقع التي كان يسيطر عليها الموظفون والمنتخبون والمثقفون فهذا النموذج الجديد يتمسك بالآليات الديمقراطية المفرغة من مضمونها، ولا يسمح إلا بصعود نجوم المال وطبقة السياسيين المرتبطين بالمؤسسة الاقتصادية والصناعية.

لقد إمتدت هذه الصورة الممارستية إلى نقاش واسع على مستوى المبادئ والتصورات وظهرت دراسات وإتجاهات نقدية ترى أن فكرة الديمقراطية كنظام حكم

---

[1]: أولريش بك، **هذا العالم الجديد رؤية مجتمع المواطنة العالمية**، مرجع سابق، ص. 193.

يكرس مبدأ أن يحكم الشعب نفسه بنفسه بالذات هي فكرة وجدت نظريا فقط ولم يتم إثباتها واقعيا، فلم توجد أي تجربة ديمقراطية تثبت أن الشعب يستطيع حكم نفسه بنفسه بل إن ما أثبتته التجربة والواقع أن الديمقراطية قد نقلت سيطرة الكنيسة ورجال الإقطاع إلى البرلمان لتجسيد التشريع كنوع آخر من الإستعباد .

في ظل هذه الإشكالات ظهر مصطلح عدم القدرة على الحكم" *ungovernability*" ليعني أن النظام الديمقراطي بوصفه نظام حكم لم يعد قادر على إيجاد حلول للمشاكل المتجددة وبالتالي ضعفت ثقة الناس بالبرلمان وبالأحزاب السياسية والسياسيين، وقد ظهرت تبعا لذلك مدرسة جديدة تنادى بفترة ما بعد الديمقراطية " *Postdemocracy* " تتركز مطالبها في ضرورة المشاركة في صنع القرار وألا يقتصر فقط على السياسيين أو أعضاء البرلمان وقد جاءت هذه الأفكار كنتيجة لعدة مظاهر صاحبت الديمقراطية الغربية وخاصة التغيير السريع للحكومات الغربية، فما تلبث حكومة أن تتشكل إلا وتتصدى لها المعارضة التي تعتلي سدة الحكم بعد ذلك لتواجه نفس مصير سابقيها وتستمر هذه الصورة بين الحكومة والمعارضة إلى أن تخرج بتحالف للسلطة، وتبقى المشكلة تتمحور حول رجال السياسة وبعيدة كل البعد عن المبادئ والأفكار وبالتالي بعيدة عن مشاكلهم الحقيقية وطريقة الخروج منها.[1]

مابعد الديمقراطية (*) مفهوم حديث نسبيا في العلوم الاجتماعية يشير إلى الدول التي تتمسك ظاهريا بقواعد الديمقراطية وتطبيق خطواتها الإجرائية، ولكنها لا تراعي في واقع الأمر المبادئ والقواعد التي يرتكز عليها الحكم الديمقراطي السليم، بل كثيرا ما تخرج عليها بشكل صريح ، وقد تزايد وجود هذا التيار في السنوات القليلة الماضية بحيث كاد أن يصبح علامة مميزة للقرن الحادي والعشرين نتيجة لتراجع بعض المبادئ وبداية سيطرة فئات قليلة من الصفوة التي يعتمد عليها النظام الحاكم على حساب تلك القوى الشعبية، ولم تعد نتائج الانتخابات تمثل الحقيقة، كما لم تعد حقوق الإنسان تلقى الاحترام المناسب مع منع المعارضة الضعيفة من إبداء الرأي بحرية كافية، بل كثيرا ما

---

[1]: ياسر صابر، "الديمقراطية وعدم القدرة على الحكم "، **في مجلة الزيتونة** . http://www.azeytouna.net

(*): لم يستقر الأمر بعد على تعريف محدد ودقيق لمفهوم مابعد الديمقراطية، ولذلك يكتفي معظم الكتاب الذين يتعرضون له بالحديث عن جوانبه التطبيقية، والواقع أن هناك العديد من المفكرين الغربيين الذين تنبأوا بنهاية عصر الديمقراطية الغربية منهم: ألان تورين وستيفان مارك، هاري غارنر، بول ديموني، ماري جونيون، لاري رايموند، جان ماري جيهينّو، فاكلاف هافل، ألكسندر هاملتون وروبير كابلان.

يتم ترويضها لدرجة إنها تتحول إلى معارضة السلطة الحاكمة مما يعني إنها أصبحت خالية من المعنى.[1]

حتى في الغرب الديمقراطي تبين أن الشعوب لم تستطع أن تملى إرادتها على الساسة ليتحقق معنى الديمقراطية في ظل تحكم ونفوذ رجال المال والشركات الكبرى التي تنتفع من وراء السياسيين وتوجه مسألة التشريع أو مسألة التطبيق في الإتجاه الذي يخدم هذه القلة المنتفعة، والدليل على ذلك أن قرارات السياسيين هي النافذة مهما كان رأي الشعب كما حدث في معارضة الشعوب للسياسيين التدخل في شؤون دول أخرى كالعراق وأفغانستان ولكن بدون جدوى.

الظاهرة الإنسانية والإجتماعية تتسم بنسبيتها وعدم القدرة على التحكم فيها لأن الإنسان هو المتحكم فيها ولا يمكن التحكم فيه بصورة كتلك التي تحتملها العلوم التجريبية، فالإنسان يستطيع تغيير أحاسيسه والتحكم فيها بما لا يتوافق والنتائج المرجوة عندما يخضع للتجريب فكيف له – قياسا على ذلك – عندما يعطي لنفسه الحق أن يضع مقاييسا لغيره من البشر ويصبح التحكم مصدره البشر، فلا توجد أي قوة ذاتية في مسألة التشريع تجعل الناس تخضع للقانون بناءا عن قناعة وانقياد بل في معظم الحالات يكون الخضوع للقانون الذي لا يتفق معه الكثير من الناس خشية العقوبة، وإذا إستطاع الإنسان التهرب منه فلن يدخر وسعا في ذلك ناهيك عن أن مسألة التشريع ليست من صفات البشر الذين يتصفون بالنقص والتفاوت في الفهم الذي يتأثر بالبيئة والزمن.

يروج لمفهوم مابعد الديمقراطية بأنه نظام يقوم على سيادة وتحكم الصفوة السياسية والاقتصادية والانفراد باتخاذ القرارات وتهميش الرأي العام ممثلا في نواب الشعب، وكل ذلك هو بحجة مواجهة التحديات الخطيرة التي يتعرض لها المجتمع نتيجة التغييرات العالمية والتي تتطلب وجود قوة مهيمنة داخل الدولة تتخذ القرار الحاسم والسريع للمحافظة على الأمن القومي أو الهوية الوطنية وذلك بتجاوز مبادئ الديمقراطية دون إلغائها، فتفقد الانتخابات معناها وتكون المشاركة مسألة شكلية ومشاركة صورية.

[1]: أحمد فرحات، "موت الديمقراطية في العالم"، **في جريدة عمان**، (24 سبتمبر 2011..
http://main.omandaily.om

يرى كولين كروش في كتاب ما بعد الديمقراطية أننا نعيش فترة تاريخية من التغيير الجذري، لأننا ندخل الآن في "مرحلة ما بعد الديمقراطية" وهي فترة تجمع خصائص مرحلة ما قبل الديمقراطية والديمقراطية مع تلك التي تتميز بشكل منفصل، حيث لا تقوم نظم التمثيل الديمقراطي بوظائفها الصحيحة في التعبير عن إرادة المواطنين والدفاع عن حقوقهم المشروعة، كما تتضاءل قدرة السلطات التشريعية على تحديد الحقوق والواجبات وتترك الأمر لسلطات الأمن العام التي تتحكم في كل شيء في المجتمع مما يؤدي إلى الشعور بالإحباط وتكريس الإنفصال بين الحكومة والشعب من جهة والأحزاب السياسية والشعب من جهة ثانية، ويصف سلوك السياسيين في دول مابعد الديمقراطية بأنه لا يختلف كثيرا عن سلوك المهربين الذين يستعملون الخداع والمراوغة والتسلل من أجل تمرير بضائعهم في غفلة من المجتمع والسيطرة بعد ذلك على الأنشطة الاقتصادية بطرق غير مشروعة، وبهذا المعنى تكون مابعد الديمقراطية قد بدأت تفرض نفسها على كل المجتمعات وبغير إستثناء وستكون سمة الحكم في المستقبل وفي كل أنحاء العالم.

يركز كولين كروش بشكل خاص على الأحزاب السياسية وكيف أنها تخلت عن أهدافها وتم إختراقها وأصبحت تمثل مصالح خاصة بعيدة كل البعد عما هو مسطر في قوانينها وأنظمتها الأساسية والأكثر من ذلك بعيدة عن أهدافها الديمقراطية بإعتبارها الأداة الرئيسية للمشاركة السياسية ، فمختصي العلوم السياسية يوضحون العلاقة القائمة بين الأحزاب وقواعدهم الإنتخابية على أساسا مجموعات من الدوائر المركزية المتضمنة الخلية المركزية للتسيير والمستشارين والممثلين النيابيين و المناضلين والموظفين الدائمين ثم الأعضاء العاديين، لكن هذا النموذج الديمقراطي للدوائر المتمركزة لم يتم تكريسه في الواقع وذلك لأنه بدأت تظهر بعض التحديات من قبيل تلك العناصر المندسة داخل الأحزاب وسيطرتها على الحكم فيها، فضلا عن آثار الشركات الرأسمالية وأخيرا إتساع دوائر نفوذ المستشارين واللوبيات حول مجموعات القادة وهي العملية التي تغير وجه العلاقة بين خلية القيادة وبقية الدوائر.[1]

هناك حديث حثيث عن نهاية عصر الأحزاب السياسية وبداية عهد مؤسسات المجتمع ولعل ما حدث في العالم العربي لأكبر دليل على ذلك من خلال تبلور قوى

[1]: Colin Crouch, **Post-democracy**, (U K : Polity Press , 2004) , p. 72.

سياسية وإجتماعية جديدة، تحاول أن تقود العمل العام والشعبي والسياسي المنظم في ظل تراجع الأحزاب والإيديولوجيات .

وقد ربط السيد يسين ظاهرة تضاؤل دور الأحزاب السياسية بشكل عام بالانتقال من مرحلة الحداثة إلى مرحلة ما بعد الحداثة، ذلك أن العالم كله -على حد تعبيره - وليس في المجتمع العربي فقط يمر بمرحلة إنتقال سياسية كبرى من الديمقراطية التقليدية بأحزابها السياسية المتنافسة إلى عصر ما بعد الديمقراطية الذي لم تتضح معالمه بعد، مثلما انتقل العالم من عصر الحداثة إلى عصر ما بعد الحداثة الذي هو الأساس لعصر العولمة بتجلياتها السياسية والاقتصادية والفكرية.[1]

ونظرا لإنتشار إتجاهات مابعد الديمقراطية سواءا داخل الديمقراطيات الغربية الرأسمالية أو خارجها فقد ظهرت الكثير من الممارسات المعارضة والإحتجاجية التي تطالب بالمشاركة السياسية وتحقيق مطالبها ومصالحها والحد من سلطة رجال المال والإعمال في الحكم، ساعدها في ذلك التطور الكبير في مجال الإعلام والإتصال وإنتشار الإنترنت في فتح مجالات واسعة للتعبير عن الرأي ونقد أساليب الحكم المختلفة، وقد إتسع نطاق هذه الحركات الإحتجاجية في السنوات الأخيرة وإمتدت لتشمل حتى الدول العربية فيما سمي بالربيع العربي في كل من مصر وليبيا وتونس واليمن وسوريا، وأنها أصبحت سلوكا معترفا به وجزءا من العملية السياسية والممارسة الديمقراطية، ولم تعد تعتبر سلوكا متطرفا أو مرفوضا من المجتمع ككل، وسلاح مشروع وأداة لمقاومة إتجاهات مابعد الديمقراطية وطريق العودة إلى قواعد الديمقراطية الصحيحة وفي مختلف دول العالم.

---

[1]: السيد يسين، عصر ما بعد الديمقراطية، **في جريدة الإتحاد.**
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=56065

الخاتمة

حظيت العولمة بصورة عامة بإهتمام كبير بإعتبارها ظاهرة كونية مست جميع نواحي الحياة، وكان لهذا الطابع الأثر الكبير في التحريض على تناول مفهومها الذي يطرح إشكالات منهجية وأنطولوجية بالغة الأهمية وكذا مجالات تأثيراتها في مستوياتها الجزئية والتفصيلية، وكانت الدولة أحد هذه المجالات التي أبدت تداخلا وتمايزا وتفاعلا .

على الرغم من تعددية العولمة إلا أن التركيز أصبح منصبا على أهميتها المعرفية من خلال الاعتماد على دراسة دقيقة لتعريفاتها وطروحاتها الأساسية ومجالات السياسة المختلفة، فأصبح ينظر للعولمة كظاهرة تستنبط حقيقتها من كنه ماهيتها، كما أصبح العالم يفهم من خلالها لأنها تكاد تستغرق جميع المجالات الحياتية: إقتصادية، سياسية، إجتماعية ... الخ

لقد غيرت العولمة من الإطار الوظيفي لقواعد اللعبة الدولية والذي قام على القوة أو سياسات القوة نحو معطى جديد وهو القوة الناعمة، ولم تعد الدولة القومية هي الفاعل الدولي الوحيد بل فتحت المجال نحو عدد غير متناه من الفواعل: شركات عالمية منظمات غير حكومية، إعلام وغيرها من تكنولوجيات جديدة، فهي لا تقف عند حدود التأثير الميكانيكي للاعتماد المتبادل بل تقود إلى طريقة لعب أو طريقة إصلاح تقدم خطابا ليس حول نهاية الدولة أو مقاومتها ولكن حول تسوية أو تغيير طبيعتها في إتجاه نوع من الخصخصة للدولة على المستوى السيادي الإقليمي والوظيفي.

الدولة القومية تتأثر بفعل العولمة لكنها لم تفقد أهميتها وحضورها وفي نفس الوقت لم تعد هي الفاعل الوحيد في الساحة العالمية، وقد إنعكس ذلك التأثير بصور متعددة على طبيعة الدولة القومية التي قامت على الشرعية القومية والديمقراطية التعددية المحصورة بمجالها الضيق.

فالديمقراطية كنمط حكم سائد أصبح لا يستطيع تفسير النزوع الكبير إلى نقدها في خضم تزحزح أهم مقوماتها (المشاركة، الأحزاب، التمثيل ...) وبروز أنماط جديدة للتفاعل والتأثير، فعلى الرغم من الإنتشار الواسع والمتسارع الذي لقيته كنظام سياسي تجد صعوبات جمة بعد التحديات التي أصبحت تعترضها على المستوى العالمي، فضلا عن التناقضات والمخاطر التي ينطوي عليها النظام الديمقراطي سواء في

المجتمعات الغربية المتقدمة أو في دول العالم النامي . فإلى جانب ما تطرحه الأبعاد العالمية المتجاوزة للحدود بشأن الديمقراطية فإنها لم تعد تمثل إطارا مفهوماتيا يجمع حوله الانبهار كما كان وذلك نظرا لما طالها من تذمر وتردد، الشيء الذي دفع لظهور الكثير من الدعاوى لمعارضتها أو لإعادة صياغتها أو حتى تجاوزها.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية

1-الكتب:

- أوهمي كينيشي، **الإقتصاد العالمي المرحلة التالية**، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2006 .

- التريكي فتحي، عبد الوهاب المسيري، **الحداثة وما بعد الحداثة**، دمشق: دار الفكر، 2003.

- البرغوثي محمد حسن، **الثقافة العربية والعولمة**، ليبيا: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008.

- اليحياوي يحي، **العولمة: أية عولمة**، المغرب: أفريقيا الشرق، 1999.

- بيليس جون وسميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

- بك أولريش، **هذا العالم الجديد رؤية مجتمع المواطنة العالمية**، ترجمة: أبو العيد دودو، ألمانيا: منشورات الجمل، 1999 .

- بيتر مارتين هانس، شومان هارالد، **فخ العولمة، الإعتداء على الديمقراطية والرفاهية**، ترجمة : عدنان عباس علي، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998 .

- بيترسه يان ندرفين، **العولمة والتهجين**، في فرانك جي . لتشنر وجون بولي **العولمة الطوفان أم الإنقاذ**، ترجمة : فاضل جتكر، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 .

- بادي برتران، **عالم بلا سيادة : الدول بين المراوغة والمسؤولية**، ترجمة : لطيف فرج، القاهرة : دار الشروق، 2002 .

- بيرغر بيتر إل وهنتنغتون ساموبل بي، **عولمات كثيرة التنوع الثقافي في العالم المعاصر**، ترجمة : فاضل جتكر، المملكة العربية السعودية : مكتبة العبيكان، 2004.

- حرب علي، **حديث النهايات**، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2000.

- حتر ناهض، **الليبرالية الجديدة في مواجهة الديمقراطية. قراءة في الحالة الأردنية** الأردن: دار الأزمنة، 2000.

- زرنوقة صلاح سالم، **العولمة والوطن العربي**، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2002.

- شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات**، ط. 5 ، الجزائر: دار هومة، 2007 .

- عتريس طلال، **الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة**، في مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية، **العولمة وأثرها في المجتمع والدولة** الإمارات العربية، 2002.

- كيركبرايد بول، **العولمة الضغوط الخارجية**، ترجمة: رياض الأبرش، مكتبة العبيكان : المملكة العربية السعودية، 2003 .

- كونت إدوارد وروجر هيكوك، **عوائق بناء المنهج، مقاربات زمكانية ونهاية البداية** في: روجر هيكوك وآخرون، **البحث النَقدي في العلوم الاجتماعية مداخلات شرقية-غربية عابرة للاختصاصات**، ترجمة: اليز أغزريان، فلسطين: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية - جامعة بيرزيت، 2011 .

- لتشنر فرانك جي وجون بولي، **العولمة الطوفان أم الإنقاذ الجوانب الثقافية والسياسية والإقتصادية**، ترجمة : فاضل جتكر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

- مينك آلان، **رأسمالية المساهمة**، ترجمة: رياض صوما، الطبعة الثانية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، 2001

- غيدنز أنتوني، **علم الإجتماع**، ترجمة: فايز الصياغ، لبنان: المنظمة العربية للترجمة، 2005.

- غيدنز أنتوني، **عالم منفلت : كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا**، ترجمة: محمد محي الدين ناظم، القاهرة: دار ميريت، 2005 .

- غيدنز أنتوني، **الطريق الثالث : تجديد الديمقراطية الاجتماعية**، ترجمة : مالك عبيد وآخرين، ليبيا: دار الرواد، 1999 .

- غراويتز مادلين، **مناهج العلوم الإجتماعية**، ترجمة : سام عمار، الكتاب الثاني دمشق : المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، 1993.

- صعب حسن، **علم السياسة**، لبنان : دار العلم للملاين، 1985.

- هاردت مايكل و نيغري أنطونيو، **الإمبراطورية، إمبراطورية العولمة الجديدة** ترجمة : فاضل جتكر، الرياض : مكتبة العبيكان، 2002 .

- هيلد ديفيد، **نماذج الديمقراطية**، ترجمة : فاضل جتكر، العراق: معهد الدراسات الإستراتيجية، 2006.

- ونت أكسندر، **النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة : عبد الله جبر صالح العتيبي، الرياض :جامعة الملك سعود، 2006.

- يسين السيد، **العالمية والعولمة**، ط 02، القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2002 .

- يسين السيد، **الحوار الحضاري في عصر العولمة**، القاهرة: نهضة مصر، 2001.

2- الدوريات :

- العتيبي عبد الله بن جبر، "العولمة وسيادة الدولة الوطنية، بحث في أهمية مفهوم السيادة في نظرية العلاقات الدولية "، **في المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 23، 2009.

- اليحياوي يحيى، "في إشكالية الديموقراطية الرقمية "، **في الديمقراطية**، السنة التاسعة، العدد 34، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، 2009 .

- إيزنشتات . س . ن، " حداثات متعددة "، ترجمة : عاطف أحمد، **في الثقافة العالمية**، العدد: 104، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001.

- بارتلسون جنز، " ثلاث مفاهيم للعولمة "، ترجمة : سعد زهران، **في مجلة الثقافة العالمية**، العدد: 106، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ماي 2001.

- توربون جوران، "العولمات: الأبعاد، الموجات التاريخية، والمؤثرات الإقليمية، وتوجيه الحكم المعياري "، ترجمة : بدر الرفاعي، **في مجلة الثقافة العالمية**، العدد: 106، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ماي 2001 .

- عبد الله عبد الخالق، " العولمة - جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها "، **في عالم الفكر**، المجلد 28 ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999.

- عبد الصادق عادل، "الديمقراطية الرقمية نمط جديد للممارسة السياسية"، **في الديمقراطية**، السنة التاسعة، العدد 34، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية، 2009 .

- صن أمارتيا، " تنمية الحرية "، ترجمة : شوقي جلال، **في عالم الفكر**، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004 .

- يسين السيد، " في مفهوم العولمة "، **في المستقبل العربي**، العدد : 288، دمشق : مركز دراسات الوحدة العربية، 1998. .

3- الروابط من شبكة الإنترنت :

- برقوق محند، "مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة"، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009-2010

www .berkouk-mhand.yolasite.com

- عبد الله عبد الخالق، " عولمة السياسة والعولمة السياسية"، **في مجلة البرلمان العربي**، السنة الثامنة والعشرون، العدد 102، لبنان: الإتحاد البرلماني العربي سبتمبر 2007.

http://www.arab-ipu.org/publications/journal/v102/studies.html

- غليون برهان، " بعد الجماعة الدينية والأمة السياسية "، دمشق : مركز دمشق للدراسات النظرية وحقوق الإنسان، 2008.

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=157687

- أحمد فرحات، " موت الديمقراطية في العالم "، **في جريدة عمان**، 24 سبتمبر 2011 . http://main.omandaily.om

- رودريك داني، " أربعة مبادئ بسيطة لإدارة العولمة بصورة ديموقراطية "، **في مركز المشروعات الدولية الخاصة** ، واشنطن: غرفة التجارة الأمريكية، 2004.
http://www.cipe-arabia.org/files/html/case19.htm

- رودريك داني، "قواعد جديدة للاقتصاد العالمي"، ترجمة: إبراهيم محمد علي بروجيكت سنديكيت، 10-01-2011 .
http://www.project-syndicate.org/commentary/rodrik50/Arabic

- راموني إغناسيو ،" السوق في مواجهة الدولة "، **في طريقة في النظر**، عدد 91 يناير. فبراير، 2007
http://karimmaarouf.jeeran.com/archive/2007/12/398665.html

- يسين السيد، "العولمة وأثرها على الديمقراطية"، **في الحياة**،
http://zouhairalkhuwaildy.blogunited.org/?p=245

- يسين السيد، " السوق في مواجهة الدولة "، **في جريدة الإتحاد**،
http://www.alittihad.ae/wajhatprint.php?id=40538

- يسين السيد، " عصر ما بعد الديمقراطية "، **في جريدة الإتحاد**، 25-11-2010 .
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=56065

- ولد أباه عبد الله السيد، "مفاهيم ملتبسة حول العولمة"، **في الشرق الأوسط**،العدد : 8626، 2002/07/11 .
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=112495&issueno=8626

- ياسر صابر، "الديمقراطية وعدم القدرة على الحكم "، **في مجلة الزيتونة**
http://www.azeytouna.net.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1-livres

- Brown Chris, **Understanding International Relations**, New york: Palgrave, 2001.

- Cooper Robert, the **Breaking of Nations: Order And Chaos In The Twenty-First Centur**y, London: Atlantic Books, 2003.

- Crouch Colin, **Post - Democracy**, U K: Polity Press, 2004.

- De Senerclens Pierre, **La Mondialisation : théorie, Enjeux Et Debats**, 2e édition, Paris : Armand Colin, 2001.

- Hirst Paul, Thompson Grahame, **Globalisation In Question** 2nd edn, London: polity press, 1999.

- Held David, & Anthony Mc Grew, **A Globalizing World. Culture, Economics, Politics,** Second edition, London: Routledge, 2004.

- Held David, **eds, Global Transformations Politics, Economics and Culture,** 4 edition, Cambridge: polity press, 2003.

- Krasner Stephen, **Sovereignty: Organized Hipocrisy**, Princeton: University Press, 1999.

- O'Byrne Darren J. , **The Dimensions of Global Citizenship Political Identity Beyond the Nation-State** , London : FRANK CASS & CO. LTD , 2003.

- Stearns Peter N.**, Globalization In World History** , UK : Routledge , 2010 .

- Sandel Michael J. , **Democracy's Discontent** , Cambridge : Harvard University Press ,1996.

- Sassin Saskia, **When National Territory Is Home To The Global : Old Bordres To Novel Bordrings** , IN Anthony Payne (ed) , **Key debates in new political economy** , Oxford : Routledge , 2006 .

2- Revue Spécialisées

- Attali Jacques," The Crash of Civilization, The limits of the Market and Democracy " , **Foreign Policy** , Number 107, summer ,1997.

- Badie Bertrand, " L'adieu au gladiateur ", **Relations Internationales** , N° 124 , France , 2005/4 .

- Graz Jean-Christophe, " Les Hybrides De La Mondialisation" **Revue Française De Science Politique**, Vol. 56, 52006/.

-Soutou Hinri,"Introduction A La Problématique Des Mondialisations" , **Revue Relations Internationales** , N° 123 , France 2005/3 .

03- Internet

- Beck Ulrich," Pouvoir Et Contre-Pouvoir A L'ère De La Mondialisation" . www.Presee.fr/web/revues/home/prescripte

- Prevost Benott, " Droits, Liberté Et Bonne Gouvernance : Quelle Cohérence ? " . France : Universite monpouliere http://www.francophonie-durable.org/documents/colloque-ouaga-a5-prevost2.pdf

- Laidi Zaki, " LA Mondialisation Comme Phenomenologie Du Monde " . http://www.laidi.com/papiers/monde.pdf.

- Laidi Zaki Lamy Pascal, " La Gouvernance Ou Comment Donner Sens A La Globalisation".http://www.laidi.com/papiers/monde.pdf.

- Mozaffari Mehdi, " Pour Un Standard Global De Civilisation : Le Triangle Ethique, Droit Et Politique" , 1er Janvier 2002 ,

http://www.afri-ct.org/Pour-un-standard-global-de.

- Sen Amartya **,** " Dix Verités Sur La Mondialisation" , Traduit De l'anglais Par : Sylvelle Gleize . Le Monde.fr . http://www.lemonde.fr/imprimer-article/0,6063,208272,00.html.

- Ziegler John, "Anarcher Mondial", Le Monde Diplomatique .fr ,2009 http://www. mondediplomatique.com .

- Stephen d . Krasner ," sovereignty " **, in foreign policy**, (Fevrier 2001). http://www.globalpolicy .org/nations/indexfut.htm.